مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GLOBAL ISLAMIC ECONOMICS MAGAZINE

العدد (٣) ـ أغسطس ٢٠١٢ ـ شوال ١٤٣٣ هـ

مجلة شهرية (إلكترونية) فصلية (مطبوعة) تصدر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية بالتعاون مع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

الإجراءات المؤسسية لإدارة العملية التحكيمية

إطار عمل شامل للحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بماليزيا

الصناديق الوقفية وتمويل الصناعات الحرفية

الأقسام الرئيسة لبيت المال وحقوقها



بعض ملامح الإعجاز القرآني الاقتصادي في معالجة الأزمة المالية العالمية

مركز الدكتور

سامر قنطقجي

لتطوير الأعمال

تأسس عام ١٩٨٧

اختصاصاتنا..

دراسات

1. التكامل مع نظم المحاسبة
2. الأنظمة المتكاملة

التعليم والتدريب

1. دراسة اللغة حول العالم
2. متابعة الدراسات العليا عن بعد (BA, MA, PhD).
3. مركز امتحانات معتمد Testing Center
4. دبلومات و دورات مهنية اختصاصية.

استشارات

1. دراسات جدوى فنية واقتصادية
2. تدقيق مؤسسات مالية إسلامية
3. إعادة هيكلة مشاريع متعثرة
4. تصميم نظم تكاليف
5. دراسات واستشارات مالية
6. دراسات تقييم مشاريع
7. دراسات تسويقية
8. تمثيل شركات

شركاؤنا..

- جامعة أريس (هيوستن) AREES University
- كابلان إنترناشيونال
- مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية
- معهد الخوارزمي لعلوم الكمبيوتر (سورية)

Tel: +963 33 2518 535 - Fax: +963 33 2530 772 - Mobile: +963 944 273000
P.O. Box 75, Hama – SYRIA - www.kantakji.com

كلمة للمجلس



الأستاذ محمد بن يوسف
الأمين العام بالإنابة

يعتبر المركز الدولي للتدريب المالي الإسلامي - منذ إنطلاقته في عام ٢٠٠٩ وحتى السنة الحالية - ضمن هياكل الأمانة العامة للمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية – أحد الأدوات التي تساهم في رفع المستوى المهني للعاملين في الصناعة المالية الإسلامية، ويعتبر نشاطه محوريا في أعمال المجلس العام.

ومنذ انطلاقته، حقق المركز العديد من الانجازات في مجال التدريب والتأهيل التي تحتسب إضافة كبيرة إلى الصناعة المالية الإسلامية، إذ كانت البداية بتفعيل الخدمات التي يقدمها المركز ومن أهمها اعتماد المؤسسات التدريبية والمدربين والحقائب التدريبية و إصدار الشهادة الأساسية وهي شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد.

وقد بدأ المركز أعماله من خلال اعتماد عدد من المؤسسات التدريبية في كل من جدة والرياض والكويت وفرنسا ولبنان وكان المركز مع بداية العام الثاني ٢٠١٠ قد اعتمد ما يقارب ٥ وكلاء يتم من خلالهم تقديم الشهادة الأساسية والآن ومع اتساع الرقعة الجغرافية و زيادة حجم وكم العمل المصرفي الإسلامي فإن المركز الدولي للتدريب المالي الإسلامي اعتمد ما يقارب ١٦ مؤسسة تدريبية منتشرة في أنحاء العالم.

أما على صعيد إصدار الشهادات المهنية فإن المركز لمس الحاجة إلى إصدار شهادات تغطي جميع جوانب العمل المصرفي الإسلامي من خلال برامج مهنية مهنية متخصصة أكثر تعنى كلا منها بجانب أساسي، حيث أصدر المركز إلى جانب الشهادة الأساسية شهادات مهنية متخصصة في كل من المجلات التالية: الأسواق المالية الإسلامية ، التجارة الدولية الإسلامية، إدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية، المحاسبة المصرفية الإسلامية، التدقيق الشرعي، التأمين التكافلي، والمتطلبات القانونية للصناعة المالية الإسلامية.

هذا وعمد المركز في هذا الجانب إلى اعتماد برامج مهنية شاملة كبرنامج الدبلوم في المالية الإسلامية وآخر في التدقيق الشرعي ، وبرنامج الماجستير المهني في المالية الإسلامية.

ويعمل المركز حاليا على إصدار دبلومين جديدين بالتعاون مع مركز أبحاث فقه المعاملات المالية الإسلامية وهما: دبلوم الهندسة المالية الإسلامية ودبلوم فقه المعاملات المالية الإسلامية.

وتمكن المركز خلال هذه الفترة من كسب تجربة واسعة في مجال التأهيل المالي الإسلامي، واستطاع بناء مناهج تأهيلية متميزة بالإضافة إلى اعتماد عدد من المتدربين و المدربين، وبناء شبكة علاقات مع المؤسسات التدريبية الوكيلة.

كما تم تركيز نشاط المركز على الانتشار الأفقي بزيادة أعداد المتدربين من دول مختلفة، وتقديم الخدمات التدريبية مباشرة أو من خلال الوكلاء، إذا لوحظ وبحسب الإحصاءات نمواً سريعاً لعدد المتدربين منذ السنة التحضيرية وحتى السنة الحالية، حيث انتهت السنة التحضيرية ٢٠٠٩ بتدريب عدد ٧٤ متدرب، وانتقل العدد الإجمالي التراكمي للمتدربين من ٧٤ عام ٢٠٠٩ إلى ١٤٩٧ متدرب إلى منتصف ٢٠١٢.

في هذا العدد :

٦	مقالات في الاقتصاد الإسلامي
٢١	مقالات في الهندسة المالية الإسلامية
٢٥	مقالات في الإدارة الإسلامية
٤٠	مقالات في الوقف
٤٨	مقالات في المحاسبة الإسلامية
٥٢	أطروحة بحث علمي
٥٦	أدباء إقتصاديون: عين زبيدة
٦٠	الطفل الاقتصادي
٦٧	هدية العدد
٦٨	تحكيم: الإجراءات المؤسسية لإدارة العملية التحكيمية

English Articles

1	WHY ARAB YOUTH CAN'T FIND JOBS? AN ISLAMIC PERSPECTIVE
7	Reality of and Ruling on Student loans in the United States of America
12	Shubuhat in Islamic Financial Products



مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية (إلكترونية) فصلية (مطبوعة)
تصدر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات
المالية الإسلامية بالتعاون مع مركز أبحاث
فقه المعاملات الإسلامية

لمراسلة المجلة والنشر
editor@giem.info

مديرة التسويق
آلاء حسن (CIBAFI)
الهاتف المباشر : ٠٠٩٧٣١٧٣٥٧٣١٢
فاكس : ٠٠٩٧٣١٧٣٥٧٣٠٧
إيميل: marketing@giem.info

الرؤية الإستراتيجية لتكوين المفاهيم الصالحة أن تسبق مرحلة إنتاج المفاهيم مرحلة ابتكار المنتجات المالية



د. سامر مظهر قنطقجي
رئيس التحرير

تتحكم ثلاثة أطراف بإنتاج المعارف المالية الإسلامية، هي:

١. المؤسسة المهنية: يُمثلها المؤسسات المالية، ممثلة برؤية مجالس إداراتها المسؤولة عن رسم الاستراتيجيات فيها، وسلوك إداراتها التنفيذية.
٢. المؤسسة الشعبية: يُمثلها المجتمع في إطار العادات والتقاليد.
٣. المؤسسة العلمية: تُمثلها الجامعات ومراكز البحث ورجال الفكر والاقتصاد والقانون.

تقدم المؤسسة المهنية منتجاتها المالية بهدف المنافسة بغية تحقيق منافع للمستفيدين منها (كالعملاء) من جهة، والربح للمنظمين (المؤسسة المهنية) من جهة أخرى، إلا أن كثيراً من تلك المنتجات تحمل في طياتها (دكتاتورية المفاهيم)، لأن أصحابها يسعون إلى نشرها ليكون السوق حبيس مصطلحاتها. وبذلك فإن السوق لن تحركه حقائق المنافسة التي تقودها بيانات الإفصاح والشفافية (أي التغذية الراجعة)، بل تحركها المعرفة الاستبدادية لأصحاب ذلك التوجه، وكأن أصحاب تلك المعارف يَسعون لإنتاج مفاهيم مؤداها تحقق مصالحهم ولو أدت للتشتت والضياع.

ويترب على ذلك تصور مرحلتين متتاليتين لطرح وتسويق المنتجات، هما:

مرحلة ١: وهي مرحلة إنتاج المفاهيم دون قيمة تفاعلية مع الجمهور بسبب تماهي واستعلاء الجهة المبتكرة أو المسوقة، فالاستعلاء حاصل بسبب استبدال المعرفة المتوهمة بالمعرفة الحقيقية. ويتجلى ذلك: (١) بعدم طرح المؤسسة المهنية لمنتجاتها على الجمهور بقصد قياس آرائهم قبل إنتاجها او طرحها النهائي، وهذا تماهي. (٢) ثم بعدم استعدادها لنقاش أو لنقد منتجاتها، وهذا استعلاء. ومؤدى ذلك حدوث انفصال بين الجمهور (المستهدف) صاحب الحاجات، والمؤسسات المالية (المسوقة) لتلك المنتجات المالية.

مرحلة ٢: وهي مرحلة لاحقة للمرحلة الأولى حيث تستحكم المفاهيم في عقول الجمهور، مما يدفع إلى تأليه المعرفة لتتسلط على السوق، وبذلك يُصبح الجمهور داعيةً ومروجاً لتلك المبادئ. وهنا تلعب سلطة المفاهيم دورها في طمس الحقائق وإخفاء توجهها خدمة لتوجهات (ايديولوجيا) معينة، في حين أن النقد البناء يطور المعارف حتى لو أدى ذلك النقد إلى نقضها وإعادة بنائها من جديد.

وبناء عليه، فإن المصطلحات تمارس على عناصر السوق أمرين:

١. تحويل السوق إلى مُروج مُدافع عوضاً عن كونه مُستقصياً مُفنداً، فالمؤسسة المهنية تسعى إلى تقديس مفاهيمها (المنتجة) والدفاع عنها.
٢. بعد ذلك تكون مرحلة دمج المصطلحات (ذات التوجه) ضمن العادات والتقاليد أمراً ممكناً.

أما المؤسسة الشعبية والمتمثلة بالمجتمع فإنها درجت على ابتكار تعاملاتها ومعاملاتها المالية حسب حاجاتها، لذلك هي تبتكر ما تحتاجه دون مؤسسات ضابطة (كما هو متعارف عليه)، ومعيارها في ذلك أنه طالما تلك المنتجات تحقق مآرب أصحابها ومنافعهم فإنهم يقبلونها ويعملون بها.

لذلك تزداد غربة المنتجات التي تطرحها المؤسسات المهنية، ويُساعد على ذلك قوة مكونات السوق التي تتوزع إلى نوعين:

١. قوة العامة، حيث مصدر قوتها كثرة عددها (لا رؤيتها)، مما يُهدد بعدم شيوع تلك المعرفة لعدم تداولها.
٢. قوة الأقلية، حيث مصدر قوتها تسلُّط أفكار مثقفيها، وهي (أقلية ضمن المجتمع) لكن تعاملها مع غيرها من النخب (كالمؤسسة المهنية مثلاً) يعتمد على منطق الاصطفاء، حيث يرى كل منهم أنه على الحق وأنه يُمسك بالحقيقة.

إن قواعد الصراع (بين النخبة) يحكمه بقاء الأقوى فكرياً بوصفه الأفضل في الإقناع مما يمكنه من اجتذاب أكبر عدد إلى مشروعه الفكري، لذلك تتسلح هذه الفئة بقضيتي النقض والإقصاء كلغة غير تسامحية مع الآخر، مما يحد من النقد والتغيير الذين هما أساس أي عملية تطويرية.

وإذا أضفنا نظرة العامة للأمور التي تتصف بالجمود، وتتسم عقليتها بالعمومية والبساطة. فإننا نكون أمام (دكتاتورية مفاهيم) لشرائح المؤسسة الشعبية مقابل (دكتاتورية مفاهيم) للمؤسسة المهنية.

عند ذلك ستصطدم (استراتيجيات التسويق) بعوائق يصعب تجاوزها، مما سيُفشل أية استراتيجية توسع ترغب الإدارة في تحقيقها.

أما المؤسسة العلمية، والمتمثلة بالجامعات بوصفها المصدر الرئيسي للبحوث وللدراسات المستجدة، ومراكز البحث ورجال الفكر والاقتصاد والقانون ومن في حكمهم. فإن الأصل في هذه المؤسسة أن تكون قاطرة الابتكارات والأفكار الإبداعية لأن دورها هو استشراف المستقبل وتحسس تطور الحاجات وتقديم المنتجات الجديدة أو المجددة لمقابلة تلك الاحتياجات المتغيرة، لذلك لا يصح أن تبتعد هذه المؤسسة عما يجري من حولها. فإجراء البحوث الأساسية وتطويرها يجب أن يتم قبل دخول السوق. لذلك يُلقى على عاتق فريق التسويق (بوصفه عين الصقر) معرفة جديد الأبحاث والدراسات، وعليه أيضاً تحسس التغيرات السوقية لأنه على تماس مباشر مع العملاء، كما يقع على عاتقه المحافظة على المنافسين والعملاء بمواكبة اتجاهات السوق وتحليل احتياجاتهم ورغباتهم.

إن نجاح نتائج البحث والتطوير يزيد فرص ارتفاع الأرباح وكسب حصة أكبر في السوق. ولا يتأتى ذلك إلا ببناء نظام فعال لجمع بيانات التغذية الراجعة، والسماح لعناصر السوق بالتفاعل البناء حتى لو أدى ذلك إلى هدم الحقائق وإعادة بنائها، مما يجعلنا أمام نظرة ناقدة متفحصة تتفهم الأمور ولا تقبل تعليلها وفق نمطية ثابتة ورؤية جاهزة، عندئذ نتخلص من (دكتاتورية المفاهيم) بإنتاج مفاهيم صالحة ومفيدة جرّاء تطبيق سُنَة من سُنَن الله في أرضه ألا وهي سُنَة التدافع تحقيقاً لسُنَة أخرى من سُنَنَه (جلّ وعلا) وهي سنة بقاء ما ينفع الناس وذهاب غيره، وبذلك تتحقق غاية الإعمار المنشودة التي ترافق بقاء البشر وصلاحهم.

د. سامر مظهر قنطقجي
رئيس التحرير
حماة (حماها الله) بتاريخ ٢٥-٠٨-٢٠١٢

أدوات السياسة النقدية والمالية الملائمة لترشيد دور الصيرفة الإسلامية

الحلقة (٢)



ا.د. صالحي صالح
عميد كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - جامعة فرحات عباس - الجزائر

المحور الثاني: أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد الوضعي الحديث

إن كمية النقود في الاقتصاديات المعاصرة تشمل النقود الورقية (أوراق البنك نوت) والنقود المعدنية (النقود المساعدة) والأوراق الإلكترونية ونقود الودائع، ويتم إصدار النقود الورقية والمعدنية عن طريق البنك المركزي للدولة الذي يمكنه التحكم في كميتها بشكل مباشر، بينما نقود الودائع تولدها البنوك التجارية عن طريق عمليات الاقتراض والاستثمار، وتحقق من خلالها ربحها وفوائدها التي تعيد إنتاج خدماتها وتجدد آليات استمرارها وتوسعها، ولذلك فمن مصلحتها التوسع في توليد النقود الائتمانية بشكل مستمر مستغلة فائض الطاقة الإيداعية، ومن هنا تصبح الضرورة ملحة لتدخل البنك المركزي بطرق وأدوات متنوعة للتأثير في حجم وكمية النقود بما يتناسب مع معدلات نمو النشاط الاقتصادي.

ولذلك فإن أدوات السياسة النقدية تمارس تأثيراً مباشرا وغير مباشر على الطلب الكلي ممثلا في حجم الإنفاق على السلع والخدمات وخاصة الإنفاق الاستثماري عن طريق التحكم في حجم القروض المصرفية المنسابة وتكلفتها، وبالتالي التأثير على الحركية الاستثمارية في الاقتصاد الوطني أو في التكتل الاقتصادي.

ويمكن تقسيم أدوات وأساليب السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية إلى :

- الأدوات والأساليب الكمية.
- الأدوات والأساليب الكيفية.
- الأدوات و الأساليب المباشرة.

أولا : الأدوات والأساليب الكمية للسياسة النقدية :

وهي مجموعة الأدوات التي عن طريقها يمكن التأثير في كمية النقود المتداولة وحجم الائتمان المصرفي بغض النظر عن مجالات منح الائتمان، و من أهم السياسات المطبقة في هذا الجانب نذكر ما يلي :

- سياسة الاحتياطي القانوني الإجباري.
- سياسة سعر إعادة الخصم.
- سياسة السوق المفتوحة.

١- سياسة تعديل نسبة الاحتياطي القانوني الإجباري:

يلزم البنك المركزي كبنك للبنوك، البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من إجمالي الودائع المتوفرة لديها كاحتياطي نقدي قانوني إجباري، ويحدد القانون الحد الأدنى لهذه النسبة التي تشكل احتياطيا يحتفظ به البنك المركزي، الذي له سلطة كبيرة في تغير هذه النسبة بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية السائدة،فيلجأ مثلا في حالة التضخم والتوسع الاقتصادي إلى رفع هذه النسبة مما يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية للبنوك التجارية لدى البنك المركزي بصورة تقلل من قدرة البنوك على التوسع الكبير في منح الائتمان،كما يقوم بخفض هذه النسبة في حالات الركود والكساد مما يشجع البنوك التجارية على زيادة حجم الاقتراض والائتمان الممنوح بشكل يحدث انتعاشا اقتصاديا... نتيجة لزيادة وسائل الدفع وزيادة الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية.

وهناك انتقادات كبيرة لسياسة تعديل نسبة الاحتياطي القانوني، ومع ذلك فإنها " تمثل أفضل وسائل البنك المركزي في الرقابة على الائتمان وأقوى أسلحته النقدية في وقتنا الحاضر وبالذات في البلاد حديثة العهد بالنظم المصرفية مثل البلاد المتخلفة اقتصاديا ويعد تطبيقها أقل تكلفة "[٢]، وبذلك فإن لهذه السياسة دورا فعالا في التأثير في حجم الائتمان في الاقتصاديات المقدمة و النامية ويبلغ معدل حساب الاحتياطي الإجباري من قبل بنك الجزائر من سنة ٢٠٠٨ الى بداية السنة الحالية ٨٪[٣].

٢- سياسة السوق المفتوحة :

تعريف السوق المفتوحة : وتتمثل اصطلاحا في عمليات البيع والشراء المباشرة التي يقوم بها البنك المركزي للأسهم و الأوراق المالية بصفة عامة في السوق المالية، وللسندات والأوراق التجارية والأذونات الحكومية في السوق النقدية، بغرض التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية، والتحكم في حجم السيولة لدى الأفراد والمؤسسات، وكل ذلك من أجل التحكم في حجم النقود المتداولة والتأثير من خلالها على حركية النشاط الاقتصادي.

ويمارس البنك المركزي تأثيره عن طريق الإجراءات التي يتخذها في الحالات التي يواجهها في الاقتصاد الوطني، ففي حالة التوسع الكبير للنشاط الاقتصادي الذي يترافق مع تزايد حدة التضخم فإن البنك المركزي يقلل من قدرة البنوك والمؤسسات المالية على منح الائتمان عن طريق خفض كمية الأموال المتداولة وذلك بواسطة عمليات بيع الأسهم والسندات والأذونات والأوراق التجارية، وأحيانا الذهب والعملات الأجنبية الأخرى الذي يؤدي إلى انخفاض كمية النقود المتداولة إذ تنخفض الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية، ومن ثم تضعف قدرتها الائتمانية بمقدار قيمة عمليات البيع، فينخفض بذلك العرض النقدي، ويقل الائتمان الممنوح وتنكمش الاتجاهات التوسعية في النشاط الاقتصادي إلى المستوى المراد الوصول إليه.

أما في حالة الانكماش وانخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي وموجات الركود المتتالية فإن البنك المركزي يقوم بعمليات شراء للأسهم والسندات والأذونات والأوراق التجارية وهي أحيانا الذهب والفضة والعملات الأجنبية، الأمر الذي ينعكس في شكل زيادة الأرصدة النقدية لدى البنوك التجارية وزيادة السيولة لدى الأفراد، فتزداد قدرة البنوك والمؤسسات على منحالائتمان والتوسع في توليد النقود المصرفية، كما تساعد على توسيع حركية النشاط الاقتصادي إلى المستوى الذي تزول عنده مظاهر الكساد والانكماش ويحدث التوازن المطلوب والمرغوب من قبل السلطات النقدية.

كما أن عملية السوق المفتوحة لها تأثير على أسعار الفائدة ذلك أن قيامالبنك المركزي ببيعالأوراق المالية، و السندات الحكومية يؤدي إلى الحفاظ أسعارها في السوق، و السياسة تساهم في رفع أسعار الفائدة والعكس صحيح مما يؤدي إلى التأثير في اتجاهات الاستثمار بالاقتصاد الوطني.

وإن هذه السياسة المعتمدة على السوق المفتوحة تتطلب وجود أسواق نقدية ومالية ذات درجة كفاءة عالية من التنظيم والتقدم، ومن المعلوم بأن البلدان النامية تفتقد لمثل هذه الأسواق، الأمر الذي يضعف موضوعيا من فعاليتها التأثيرية المقصورة من قبل السلطات النقدية، ناهيك عن كونها ترتكز على التعامل بالأسهم والسندات الربوية... الأمر الذي يعني في حالة استعمالها في اقتصاد إسلامي ضرورة إيجاد بدائل للأسهم والسندات والأوراق الربوية حتى يمكن القيام بعمليات السوق المفتوحة.

٣- سياسة سعر إعادة الخصم :

تعريف سعر إعادة الخصم : هو سعر الفائدة (سعر البنك) الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية (المخصومة لديه) وأذون الخزينة الموجودة لدى البنوك التجارية لزيادة نسبة السيولة لديها.

ويستخدم البنك المركزي سياسة سعر إعادة الخصم كوسيلة من وسائل الرقابة غير المباشرة وهو أقدم أسلوب مارسته البنوك المركزية، فقد استخدمه بنك انجليز لأول مرة سنة ١٨٣٩، وعن طريق هذا الأسلوب يستطيع البنك التحكم في كمية النقود المتداولة ولا بد من الإشارة إلى أن هناك علاقة ترابط بينسعر الخصم الذي تتقاضاه البنوك التجارية مقابل خصم الأوراق التجارية التي تقدمها للعملاء وبين سعر إعادة الخصم الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم تلك الأوراق نفسها والمقدمة من قبل البنوك التجارية لتوفير السيولة اللازمة لعملائها ويبلغ معدل إعادة الخصم لدى بنك الجزائر من ٢٠٠٤/٠٣/٠٧ الى يومنا هذا ٤ ٪ [٤].

ففي حالات التضخم الكبير يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم، الأمر الذي يجعل تكلفة الاقتراض منه مرتفعة، فتقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم، فيقل الطلب على السيولة المرتبطة بخصم الأوراق التجارية، ويفضل العملاء الاحتفاظ بأوراقهم وأدوات الخزينة لديهم... لارتفاع تكلفة الخصم...وبهذا تنخفض قدرة البنوك على توليد النقود، وينخفض حجم الائتمان المصرفي والنقود المرتبطة به على مستوى الاقتصاد الوطني، فيقل الطلب على السلع والخدمات بشكل مستمر حتى يتحقق التوازن بين العرض والطلب، وتزول مظاهر التضخم السلبية، وإن هذه السياسة الانكماشية في حالة التضخم يستبدلها البنك المركزي بسياسة توسعية في حالات الانكماش والكساد، حيث يلجأ إلى حفظ سعر إعادة الخصم، فيترافق ذلك مع إجراءات حفظ سعر الخصم تقوم بها البنوك التجارية فتزداد قدرة البنوك التجارية على توليد النقود والتوسع في الائتمان، فيزداد حجم النقود المتداولة، ويزداد الطلب على السلع والخدمات بشكل مستمر حتى يتحقق التوازن الاقتصادي المطلوب.

وفي حالة إتباع البنك المركزي سياسة انكماشية، فإنه يؤثر على حجم الأرصدة النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية، لكن رفع سعر إعادة الخصم يجعل تلك البنوك تحجم عن خصم الأوراق التجارية والأذون الحكومية الموجودة لديها، فتنخفض درجة السيولة لديها وبالتالي تنخفض مقدرتها الائتمانية، وتقل تبعا لذلك كمية نقود الودائع، ويقل عرض النقود... والعكس في حالة أتباع البنك المركزي لسياسة توسعية ينتج عنها حفظ سعر إعادة الخصم.



إن هذه الأداة من أدوات السياسة النقدية تكون فعالة في اقتصاد ربوي يقوم على أسواق نقدة متطورة ترتفع فيها نسبة التعامل بالأوراق التجارية، والأذون الحكومية والأسهم والسندات...، ونحن نعلم بأن هذه الأسواق غير متوفرة في البلدان النامية الأمر الذي يجعل استعمال هذا الأسلوب غير مجد، وليس له الفعالية والكفاءة المرجوتين في التأثير على عرض النقود.

وطالما أن هذه الأداة ليست كفوؤة حتى في ظل اقتصاد ربوي نام ، فلابد إذن من البحث عن بدائل لهذا الأسلوب تتناسب مع المبادئ المذهبية الاقتصادية للمجتمع الإسلامي للتخلص من الأدوات المستمدة من المذهبية الاقتصادية الغربية، والتي أصبحت غير صالحة في الواقع الاقتصادي المعاصر الذي يتميز أحيانا بتعايش الكساد مع التضخم، بحيث تشهد الاقتصاديات العصرية حالات الركود التضخميو تطورت الأزمات المالية و النقدية، و لم تنجح هذه السياسة في احتواء آثار الأزمة المالية العالمية منذ نهاية سنة ٢٠٠٨.

ثانيا : الأدوات والأساليب الكيفية :

وهي مجموعة الإجراءات التي يتم عن طريقها توجيه الائتمان إلى أنواع معينة من الاستعمالات المطلوبة، وهي التي تهدف إلى التخصيص الإستخدامي للإئتمان بين مختلف الأنشطة القطاعية و الفرعية تبعاً لطبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة.

بمعنى أن أدوات ووسائل الرقابة الكيفية موجهة بالأساس نحو استخدامات الائتمان وليس نحو حجمه الكلي لتحقيق أهدافمتعددة نذكر منها [٥] :

- محاولة ترشيد استخدامات الائتمان المصرفي وربطها بالوضع الاقتصادي.
- معالجة وضعية القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية.
- ضبط الائتمان الاستهلاكي وتوجيهه.
- الرقابة على أنواع الائتمان التجارية والمالية.
- التأثير على وضعية ميزان المدفوعات.

ومن أهم وسائل وأدوات توجيه الائتمان إلى الاستعمالات المطلوبة نذكر ما يلي[٦]:

- التمييز في سعر إعادة الخصم.
- تغيير ماهية الأصول المكنة الخصم.
- تحديد أنواع ونسب الاحتياطات النقدية المقبولة.
- إلزام المصارف بموانع وحدود للتوظيف في قطاعات معينة.

١- التمييز في سعر إعادة الخصم وتغيير ماهية الأصول المكنة الخصم :

أ- التمييز في سعر إعادة الخصم فعن طريق هذا الأسلوب يلجأ البنك المركزي أحيانا إلى رفع أسعار الفائدة بالنسبة لأنواع معينة من الأصول المقبولة الخصم لديه بغية توجيه الائتمان لبعض قطاعات الاقتصاد الوطني.

ب- تغيير ماهية وأنواع الأصول المقبولة الخصم : فإن البنك المركزي يقوم أحيانا بتغيير أنواع الأصول المقبولة الخصم لديه وطبيعتها، وقد يُخرج بعض الأوراق التجارية والمالية... من زمرة الأوراق المقبولة الخصم لديه مما يحد من سلطة البنوك التجارية والمؤسسات المالية.. من التعامل بهذه الأنواع فيؤدي ذلك إلى تحريك كيفي ونوعي للائتمان الممنوح على مستوى الاقتصاد الوطني.

٢- تحديد نوع ونسب الاحتياطات القانونية المقبولة لدى البنك المركزي :

يلجأ البنك المركزي بغرض التأثير النوعي في حجم الائتمان المتاح في السوق المصرفية بتحديد أنواع الاحتياطات التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية وتركيبها ونسبها من مكونات الأصول المتاحة لديها، وهذا يساعده على توسيع أو تخفيض أنواع معينة من الائتمان على مستوى البنوك التجارية بغية تحقيق أهداف السياسة النقدية.

وضمن هذا الأسلوب تتحدد مكونات الاحتياطي القانوني من الأصول المحققة من جهة ونسبة كل أصل ضمن تلك المكونات، ويتم ذلك انطلاقا من الوضع الاقتصادي والقطاعي الذي تعيشه الدولة بحيث من خلاله تتم صياغة أنواع الائتمان المطلوب توسيعها، وذلك عن طريق تخفيض نسبة مكوناتها ضمن الاحتياطي القانوني، وأنواع الائتمان المطلوب تخفيضها، والتي تستدعي زيادة نسبة مكوناتها ضمن الاحتياطي القانوني.

٣- إلزام البنوك التجارية بموانع وسقوف للتوظيف :

يقوم البنك المركزي من أجل التأثير في اتجاهات استخدام الائتمان الممنوح على مستوى الاقتصاد الوطني باتخاذ إجراءات تمنع توجيه الائتمان إلى قطاعات معينة باعتبارها ليست ذات أولوية، أو لأنها استحوذت على معظم التمويل الممنوح لأسباب معينة...، كما قد يتخذ إجراءات أخرى تجدد سقوف الائتمان المسموح بها في قطاعات معينة لا يجوز تجاوزها حتى يتم توجيه الفائض إلى فروع أخرى، كما يقوم أحيانا بتقييد الائتمان الاستهلاكي أو الاستثماري... إلخ.

وتتبع السياسات النقدية الكيفية في حالات معينة لتعرض بعض قطاعات الاقتصاد الوطني لبعض المشاكل، وحدوث عدم استقرار يتطلب معالجة جزئية خاصة حسب ظروفها الاقتصادية، إذ قد نجد في الواقع بأن بعض القطاعات أو الفروع أو الأنشطة تواجه تضخما يحتاج الأمر معه إلى ضرورة التقييد وتحديد سقوف للائتمان بهذه القطاعات، نجد بالمقابل قطاعات أخرى أو فروع أو أنشطة أخرى تعاني من انكماش ضمن الاقتصاد الوطني فيستدعي الأمر توسيع حجم الائتمان الموجه لها.

ثالثا : الأدوات والأساليب المباشرة (المساعدة) :

وهي مجموعة الإجراءات والتدابير التي يلجأ إليها البنك المركزي بشكل مباشر يبرز مظهر تدخله الفعال خاصة في حالة عدم نجاح الأدوات الكمية والكيفية في التأثير على الحجم المتاح من الائتمان واستخداماته... وتتمثل أهم تلك الأدوات والأساليب في النقاط التالية :الإقناع الأدبي، والتعليمات المباشرة، والرقابة المباشرة، والجزاءات.

١- الإقناع الأدبي :

ويتمثل هذا الأسلوب في قيام البنك المركزي ممثلا للسلطة النقدية في الاقتصاد الوطني بإقناع البنوك التجارية بالإجراءات والتوجيهات المطلوب تنفيذها للتخلص من المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد الوطني، أو التخفيف من حدتها، باعتبار أن له سلطة أدبية إشرافية على البنوك التجارية، وعادة ما يتم هذا الأسلوب عند طريق اللقاءات المباشرة مع مديري البنوك المتنوعة، ويتم خلاله إقناعهم بالأوامر والتوجيهات المطلوبة في تلك المرحلة، ولاشك في أن نجاح هذا الأسلوبيتوقف على درجة تطور الجهاز المصرفي وتنوعه، وكذا خبرة البنك المركزي وسلطته ومكانته.

٢- التعليمات المباشرة والأوامر الملزمة :

وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي بإصدار التعليمات المباشرة والأوامر الملزمة بشكل منفرد باتجاه البنوك التجارية باعتباره ممثلا للسلطة النقدية في الدولة، محددا عن طريقة هذه التعليمات الضوابط التي تحكم أنشطة الائتمان والاستثمار بالبنوك، وتتميز هذه الأوامر والتعليمات بالإلزامية بحيث يتعرض البنك الذي يتجاهلها إلى عقوبات متفاوتة قد تبتدأ بالتضييق عليه في مجال الخصم... ومنح التمويل المطلوب وتصل إلى درجة التوقيف الجزئي أو الكلي للبنك.

٣- الرقابة المباشرة :

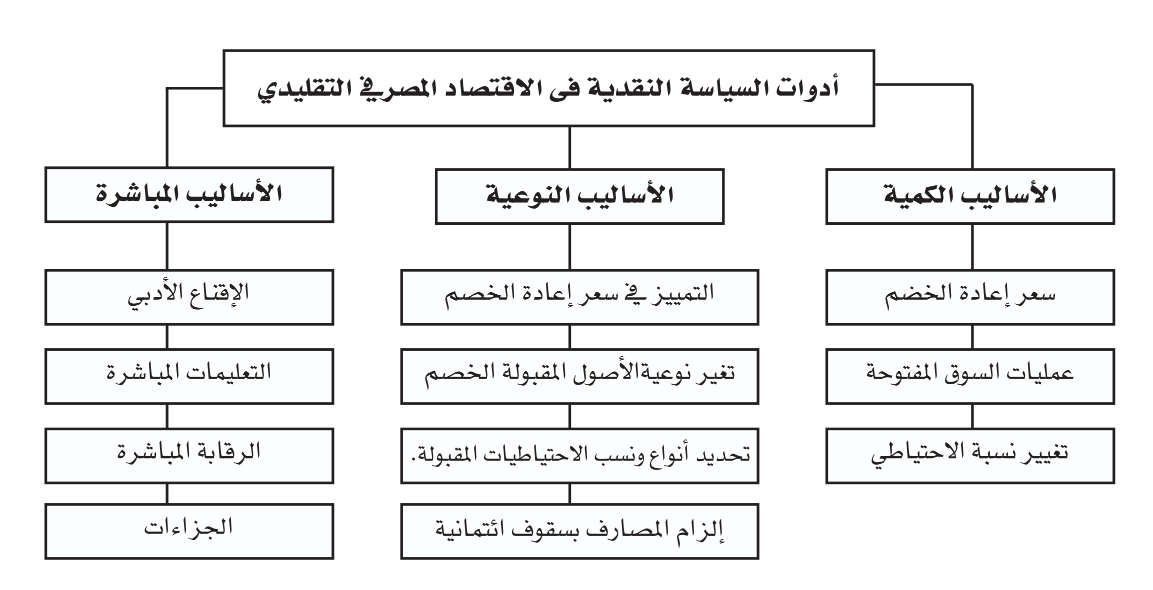
وتتم الرقابة المباشرة من قبل البنك المركزي على أنشطة البنوك التجارية وأوضاعها بصورة تمكنه من توجيهها ومتابعتها والتأثير في سير عملياتها الائتمانية، بما يتناسب والأوضاع الاقتصادية المطلوب الوصول إليها.

٤- الجزاءات :

وهو آخر أسلوب قد يلجأ إليه البنك المركزي ليضمن تنفيذ سياساته النقدية من قبل البنوك التجارية والتزامها بالتوجيهات والأوامر الصادرة عنه، وقد تكون هذه الجزاءات إيجابية تتمثل في تشجيع البنوك المنفذة للتعليمات والأوامر والتوجيهات، وتوفير سلة من الحوافز لمكافأتها، الأمر الذي يحفز البنوك الأخرى على الإلتزام بالسياسة العامة للبنك المركزي.

كما قد تكون الجزاءات سلبية تجاه البنوك التجارية التي لا تلتزم بالأوامر والتوجيهات مثل الحرمان من الائتمان الممنوح من البنك المركزي وأنواع الخصم المرتبطة به، وقد يصل الأمر إلى إيقاف نشاط البنك وتجميده بشكل مؤقت أو بصورة دائمة حسب طبيعة المخالفة المرتكبة من قبله.

والشكل اللاحق يبين مجموعة الأدوات المستخدمة في الاقتصاد المصرفي التقليدي.



الشكل رقم٠٣ أدوات السياسة النقدية في الاقتصاد المصرفي التقليدي

المحور الثالث: أدوات السياسة النقدية التي لا تتأثر بإلغاء نظام الفائدة

لقد تعرضنا في المحور السابق إلى أساليب وأدوات السياسة النقدية في النظام الاقتصادي الوضعي (المعاصر)، ونحاول ضمن هذا المحور أن نتعرف على أدوات السياسة النقدية التي لا تتأثر بإلغاء نظام الفائدة الربوي، بمعنى تلك الأدوات التي يمكن الاستفادة منها من خلال التجربة الإنسانية ويمكن استصحابها في ظل نظام المشاركة باعتبارها غير مرتبطة بمبادئ مذهبية أو يمكن تكييفها مع متطلبات نظام الصيرفة الإسلامية.

وسوف نتعرض بشيء من الإيجاز لتلك الأدوات والأساليب ضمن الفروع التالية:

- الأدوات والأساليب الكمية للسياسة النقدية.
- الأدوات والأساليب الكيفية للسياسة النقدية.
- أدوات وأساليب التدخل المباشر.

أولا : الأدوات والأساليب الكمية للسياسة النقدية التي لا تتأثر بإلغاء نظام الفائدة :

من بين الأدوات الكمية التي لا تتأثر بإلغاء نظام الفائدة ويمكن استخدامها في حالة تطبيق نظام المشاركة نذكر :

- الحد الأدنى للاحتياطي النقدي.
- نسبة السيولة.
- الحد الأعلى لإجمالي التمويل.

١- الحد الأدنى للاحتياطي النقدي :

للمصرف المركزي سلطة قانونية تلزم المصارف التجارية بالاحتفاظ لديه بنسبة سيولة من التزاماتها تحت الطلب والمحددة الأجل، وله سلطة تغيير هذه النسبة حسب تطور الظروف والأوضاع الاقتصادية، ولما كان تغيير الحد الأدنى للاحتياطي المطلوب الاحتفاظ به قانونا له تأثيره الكبير على قدرة البنوك الائتمانية فهو أداة مهمة سيكون باستطاعة " مصرف الدولة أن يستخدمها في النظام اللا ربوي أيضا" [٧] مع إجراء بعض التغييرات البسيطة المتعلقة بالعقوبات المفروضة عند نقصان رصيد المصرف التجاري في نهاية الإقفال اليومي فعادة يتم إلزام المصرف الذي انخفض رصيده عند الحد الأدنى لدى المصرف المركزي، بدفع فائدة عن مبلغ هذا الانخفاض بسعر يزيد عن سعر البنك بنسبة تتراوح بين ٣٪إلى ٥٪، ويمكن في ظل نظام المشاركة استبدال هذه الصيغة الجزائية التي تقوم على الفائدة الربوية بصيغة أخرى تقوم على فرض غرامات عن مقدار النقص في الرصيد.

ومن جهة أخرى فإن الاحتياطي القانوني يقدر بالنسبة للودائع تحت الطل بأي من قيمة أرصدة الحسابات الجارية، وتستبعد ودائع المضاربة والاستمارات الأخرى من ذلك لاختلاف طبيعة العمل بين المصرف الإسلامي كمصرف استثمار بالأصل والمصرف الربوي الذي يحصل على فائدة ثابتة في جميع الحالات دون انتظار نتائج العمليات الاستثمارية التي يتحملها المقترضون وحدهم، ولعل " الحكمة من وجود احتياطي نظامي مقابل الودائع الحالة فقط دون ودائع المضاربة هو أن هذه الأخيرة تعتبر جزءا من رأس مال المصرف في النظام المقترح، ولا يطلب احتياطي نظامي مقابل حقوق ملكية، فلا مبرر له إذن مقابل ودائع المضاربة" [٨].

٢- نسبة السيولة :

تلتزم المصارف بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها في شكل نقد سائل سواء أكانت نقدية في الصندوق أو أموالا نقدية في طور التحصيل، والأرصدة تحت الطلب المودعة لدى المصارف الأخرى، وكذا الأرصدة الموجودة لدى البنك المركزي. وتتحدد هذه النسبة عادة بالنظر إلى عدة مؤشرات أهمها: درجة تطور العادات المصرفية، وزيادة التعامل عن طريق المصارف، وحدود استعمال النقود السائلة في المعاملات، ووقت تحصيل الشيكات... إضافة إلى حاجة الاقتصاد الوطني والمقدرة عن طريق السلطة النقدية ممثلة في المصرف المركزي الذي يحدد النسبة القانونية التي يجب على المصارف أن تحتفظ بها في شكل نقود سائلة، وعن طريق تغيير هذه النسبة بالزيادة أو النقصان يمكن التأثير في حجم التمويل المتاح واتجاهاته.

٣- الحد الأعلى لإجمالي التمويل:

إن السلطة النقدية قد تلزم أحيانا المصارف بحد أعلى لإجمالي التمويل الذي تقدمه للقطاع الخاص حتى يكون التوسع الائتماني بجميع المصارف عند مستوى الحد المطلوب على مستوى الاقتصاد الوطني.

ففي ظل الأنظمة الربوية تعاقب المصارف التي تتجاوز السقف. المحدد بإيداع مبلغ لدى المصرف المركزي يعادل مبلغ التجاوز بدون فائدة، وأحيانا تفرض فائدة جزائية على المبلغ الذي يتجاوز به السقف حتى تكون عمليته الائتمانية غير مربحة أو يحقق خلالها خسارة كيلا يقدم مرة أخرى على التجاوز. وفي ظل النظام اللاربوي يمكن فرض غرامات تتناسب مع حدود التجاوز للسقف الأعلى لإجمالي التمويل المطلوب تقديمه.





ثانيا : الأدوات والأساليب الكيفية للسياسة النقدية التي لا تتأثر بإلغاء نظام الفائدة :

كما بينا سابقا، فإنها تمثل تلك الإجراءات التي بواسطتها يتم توجيه الائتمان إلى مجالات معينة، وهي موجهة للتأثير على استخدامات الائتمان. وعند تطبيق نظام المشاركة فإن بعض الأدوات يمكن الاستفادة منها وأهمها :

- تحديد أنواع ونسب الاحتياطيات النقدية المقبولة.
- إلزام المصارف بموانع وحدود للتوظيف في قطاعات معينة.

وهناك أدوات أخرى مرتبطة بآليات سعر الفائدة الربوي لا يمكن الاستفادة منها في النظام الجديد نذكر منها :

- التمييز في سعر إعادة الخصم.
- تغيير ماهية الأصول الممكنة الخصم.

١- تحديد أنواع ونسب الاحتياطيات النقدية المقبولة لدى المصرف المركزي :

يمكن عن طريق هذه الأداة توجيه الائتمان نحو استخداماته المثلى القطاعية والزمانية والمكانية، إذ بإمكان المصرف المركزي إيجاد سلة من الإجراءات تصاغ ضمن خطة يتم تنفيذها بالتنسيق مع الجهاز المصرفي التجاري، ومن بين الإجراءات التي يتم بواسطتها توزيع الائتمان توزيعا يتناسب مع طبيعة الوضع الاقتصادي السائد: هو ربط مكونات الاحتياطي النقدي بأنواع ومجالات الائتمان المقدم من قبل المصارف بحيث ترتفع نسبة المكونات غير المرغوب فيها قطاعيا أو زمانيا بغية تشجيع اتجاه الائتمان إلى الاستخدامات المطلوبة.

فإذا كان هناك اتجاه لتشجيع الاستثمار الزراعي مثلا فيتم تخفيض نسبة ما يقدر على إجمالي الائتمان المقدم لفروعه ضمن الاحتياطيات النقدية أو إلغاؤها على حساب رفع تلك النسبة على الفروع التجارية المضاربة القصيرة المدى.

بمعنى أن نسبة الاحتياطي النقدي القانوني إلى الودائع الحالة (تحت الطلب) ترتبط بأنواع واتجاهات الائتمان على مستوى البنك، فترتفع النسبة أو تنخفض لدى المصرف حسب درجة التزامه بالتوجيهات النوعية للائتمان.

٢- إلزام المصارف بموانع وحدود للتوظيف في قطاعات معينة :

في ظل نظام المشاركة الذي تقوم عليه الصيرفة الإسلامية يمكن للمصرف المركزي ممثلا للسلطة النقدية في الاقتصاد الوطني أن يحدد اتجاهات الائتمان ومجالاته ويضع سقوفا عليا وضوابط مرشدة بغية التوجيه الرشيد للائتمان بما يتلاءم وأهداف المجتمع، فطالما أن " الائتمان المصرفي يأتي من أموال الجمهور فيجب توزيعه بطريقة تساعد على تحقيق الرفاهية الاجتماعية العامة" [٩] بحيث يمكن " تشجيع أو تقييد الاستثمار في القطاعات المطلوبة من خلال إتاحة التمويل للاستثمار فيها أو تقييده على أساس المشاركة أو التأجير أو غيرها من أشكال الاستثمار المتاح" [١٠] كالمضاربات والمرابحات المتنوعة.



ثالثا : أدوات وأساليب التدخل المباشر :

إن أدوات التدخل المباشر لا تتأثر في الغالب بإلغاء نظام الفائدة، ويتم عن طريقها تدخل البنك المركزي بطريقة مباشرة وفعالة لدعم الأدوات الكمية والنوعية بغية تحقيق أهداف السياسة النقدية.

وأهم أدوات وأساليب التدخل المباشر التي لا تتأثر بإلغاء نظام الفائدة هي على التوالي :

١- الإقناع الأدبي :

إن إلغاء نظام الفائدة لايؤثر على ممارسة المصرف المركزي لهذه الوسيلة عن طريق الاتصالات والمشاورات واللقاءات مع المصارف بشكل يساعده على إقناعها بالتوجيهات المراد تطبيقها حسب الإجراءات التي تتوافق مع مبادئ الصيرفة الإسلامية.

٢- التعليمات المباشرة والأوامر الملزمة :

عندما يتعذر تطبيق التوجيهات المطلوبة عن طريق الإقناع الأدبي يلجأ المصرف المركزي إلى إصدار التعليمات التي تلزم المصارف التجارية بتطبيق الإجراءات الضرورية لتنفيذ السياسة النقدية. وهذا الأسلوب لا يتأثر بإلغاء نظام الفائدة بشكل عام رغم اختلاف طبيعة التعليمات الصادرة من قبل البنك المركزي في ظل نظام المصرفي الإسلامي عن تلك المستخدمة في ظل النظام الربوي التقليدي.

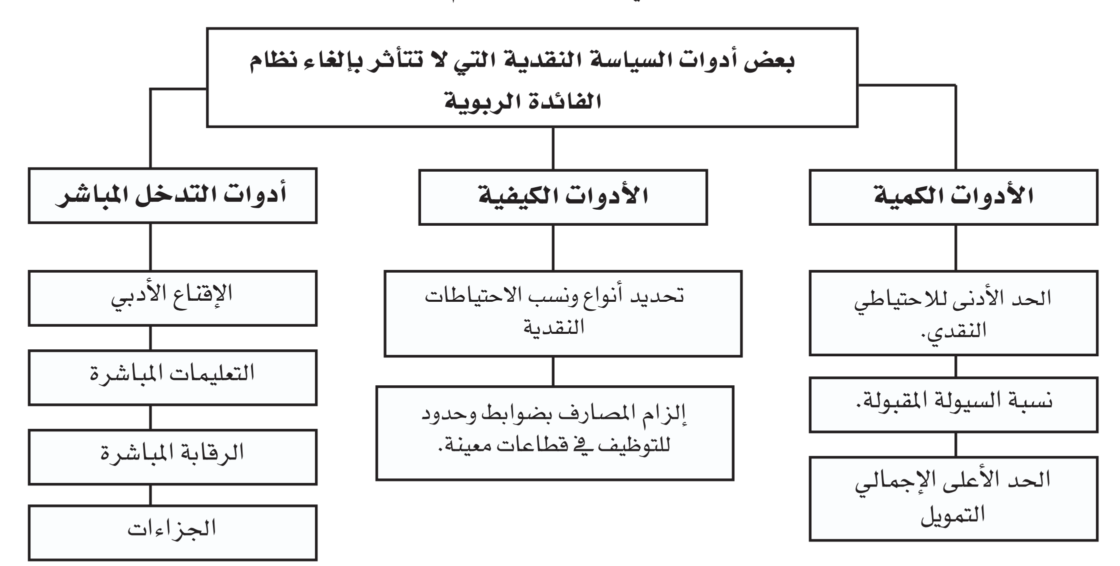
٣- الرقابة المباشرة :

قد يلجأ البنك المركزي إلى أسلوب الرقابة المباشرة لإحكام إشرافه اللازم لتطبيق السياسة النقدية خاصة في حالة الأوضاع الاقتصادية الحرجة وهذا الأسلوب لا يتأثر بإلغاء نظام الفائدة اللهم إلا من حيث جوهر الرقابة ومكوناتها ومداها.

٤- الجزاءات :

تبقى هذه الوسيلة ممكنة التطبيق في ظل نظام المشاركة بحيث يلجأ المصرف المركزي للجزاءات لضمان التقيد بتنفيذ إجراءات سياسته من قبل المصارف الإسلامية، فمن جهة يمارس حوافز الجزاءات الإيجابية، ومن جهة أخرى يفرض إجراءات الجزاءات السلبية على المصارف التي تتهاون ولا تتقيد بتنفيذ التوجيهات الملزمة، فقد يحرمها من الائتمان الذي يقدمه كمقرض أخير، وقد يفرض عليها غرامات للمخالفات المتنوعة حسب طبيعتها وجسامتها، وهنا تستبعد الجزاءات المبنية على القواعد الربوية مثل الفوائد الجزافية ورفع فوائد الائتمان وغيرها.

والمخطط اللاحق يلخص تلك الأدوات التي لا تتأثر بإلغاء نظام الفائدة :





المراجع والمصادر:

1. Agnésbénassy- quéré,et autres, POLITIQUE économique, .de Boeck, 2004, P248
2. د. سهيرمحمود معتوق، مرجع سابق، ص 220.
3. بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم8، سبتمبر 2009، ص17.
4. بنك الجزائر، المصدر السابق، ص27.
5. د. مجدي محمود شهاب، الاقتصاد النقدي، مرجع سابق، ص 232.
6. د. محمد مزعشلي، في واقع السياسة الاقتصادية الدولية المعاصرة،مرجع سابق، ص 31.
7. عمليات المصرف المركزي والسياسة النقدية، قراءات في الاقتصاد الإسلامي، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، 1987، ص 296.
8. د. محمد عمر شابرا، النظام النقدي والمصرفي في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سابق، ص 22.
9. د. محمد عمر شابرا، نحو نظام نقدي عادل، مرجع سابق، ط2، 1990، ص 269.
10. د. عبد المنعم عفر، الاقتصاد الإسلامي، الجزء الرابع، مرجع سابق، ص 368.

الأقسام الرئيسة لبيت المال وحقوقها

عامر محمد نزار جلعوط
ماجستير في الاقتصاد الإسلامي

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ، وتنزل من السماء البركات، وتخرج من الأرض الثروات، وتنبت فيها من كل الثمرات، رزقاً للعباد وحياة للكائنات، وأساساً في الإيرادات ، فتقوم عليها دول ودويلات. وأصلي وأسّلم على من بيّن للأمة الحلال والحرام، في تشريع دائم مدى الأيّام، سيِّدنا محمد عليه أعطر صلاة وأتّم سلام. وبعد:

يقوم النظام المالي الإسلامي[1] على أساس تخصيص الواردات، التي ترفد بيت المال المقسّم إلى بيوت وأبيات، فيُوجَّه كل واحد منها إلى كفاية نوع من الحاجات، ولا يُنقَلُ قسمٌ إلى آخر إلا عند الضرورات التي تُقدر بقدرها خاصة عند الأزمات، بعد إحصاء وتمحيص ودراسات وتوصيات. قال العلامة ابن عابدين: (على الإمام أن يجعل لكل نوع بيتاً يخصه وله أن يستقرض من أحدها ليصرفه للآخر، ويعطي بقدر الحاجة والفقه والفضل، فإن قصر كان الله تعالى عليه حسيباً[2]) . وهذه البيوت المالية تصب مع بعضها بشكل متكامل في مصالح الأمة، وحاجات الدولة لتكوّن بيت المال العام.ويمكن تقسيم ما يوضع في بيت المال إلى أربعة انواع وفق ما يلي:

(١) بيت مال الزكاة:

إن بيت مال الزكاة من أعظم بيوت المال وأكثرها نشاطاً وذلك كونه الركن الثاني في الإسلام بعد الصلاة، لكن ليس له علاقة مباشرة ببيت المال المركزي، رغم مساهمته بشكل غير مباشر بعدد من واجباته، خاصة ما يتعلق منها في الأمور الاجتماعية، وقد يتدخل بشكل استثنائي من خلال سهمي: (في سبيل الله) و(الغارمين) وفق ما قرره الاقتصاد الإسلامي بالاستناد إلى فقهه الواسع.

ويمكن أن يعرّف بيت مال الزكاة بأنه: (الشخصية المعنوية المستقلة التي تتولى جباية أموال الزكاة الظاهرة، بواسطة عمال توظفهم الدولة لهذا الشأن، يقومون بإحصائها وجبايتها وحفظها وتوزيعها ضمن الأصناف الثمانية الذين ذكرهم الله تعالى[3]) .

قال الله تعالى: (إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) التوبة الآية:٦٠. ويشمل بيت مال الزكاة على مستحقات ثلاث:

- الزكاة بمختلف أنواعها المفروضة بالقرآن، وما بينته السنة المطهرة من تفصيلات دقيقة حولها، ولكن بيت مال الزكاة لا يتدخل في الأموال الباطنة عند الناس، وإن وجبت الزكاة عليها. قالالإمام الماوردي: (وأما الصدقة فضربان: صدقة مال باطن فلا يكون من حقوق بيت المال، لجواز أن ينفرد أربابه بإخراج زكاته في أهلها[4]) .
- الزكاة على الأموال المستحدثة والمفروضة بالقرآن، ولكن كشف عنها الاجتهاد وبيّنها.
- العشور على تجارة المسلمين: وهي نوع من أنواع الزكاة تؤخذ وفق مقاديرها، وتسمى عشوراً على سبيل المجاز[5]. قال صاحب رد المحتار: (وثانيها بيت أموال المتصدقين، أي زكاة السوائم وعشور الأراضي، وما أخذه العاشر من تجار المسلمين المارين عليه..[6]) .

(٢) بيت مال الغنائم أو(الأخماس):

الغنائم: (اسم لما يؤخذ من الكفار على وجه القهر والغلبة)[7].

وبيت مال الغنائم هو بيت خاص بما غنمه المسلمون في حروبهم، حيث له الحق في أن يحصل على خُمس الخُمسمنهاويوزعها في مصالح المسلمين وفقالبيان المجاور على ما قرره القرآن الكريم قال الله تعالى:(وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِنْ كُنْتُمْ آمَنْتُمْ بِاللَّهِ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَى عَبْدِنَا يَوْمَ الْفُرْقَانِ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)، ويسمى أيضا ببيت مال الخمس: أي خمس الغنائم والمعادن و الركاز .

ويتوسع هذا البيت لتشمل حقوقه على ما يلي:

- خمس غنائم الحرب.
- خمس غنائم المعادن والركاز[8].
- خمس المستخرج من البحار.

وإذا كان البترول والمعادن مملوكة للدولة فهو مالها – أي لبيت المال- الذي هو مال الشّعب كلّه يُنْفَقُ في مصالحه، فلا معنى لفرض زكاة عليه[9]، والمملوك للدولة داخل ضمن الميزانية العامة كمورد من الموارد التي تَصُب في بيت المال، أو خزانة الدولة يُتْرَك لولي الأمر التصرف فيه بما يُحَقِّقُ المصلحة المشروعة وفق منهج العدال.

(٣) بيت مال الفيء:

أصل الفيء:(مال عاد للمسلمين من غيرهم دون قتال منهم) ويشمل ذلك في عصرنا ما يرد لبيوت المال من مساعدات وإعانات من منظمات دولية وعالمية، وما شابه، وهذا البيت هو أوسع بيوت المال فهو في الحقيقة لا يقتصر على هذا المعنى، بل يتسع ليشمل على الحقوق التالية:

- الخراج والجزية على غير المسلمين.

أما الخراج[10] فهواسمٌ لما يُخْرَجُ،وعُرِّف بشكل عام بأنه: المال الذي يجبى ويؤتى به لأوقات محدودة[11].

وبمعنى خاص: الأجرة التي يدفعها من يستغل الأرض المملوكة لجماعة المسلمين، والتي تقوم الدولة بمباشرة شؤونها نيابة عنهم [١٢]،وذلك كحق مرور أنابيب النفط والغاز أو البضائع أو الأشخاص براً وجواً وبحراً مقابل مال محدد وغيرها.

وأما الجزية فهي: فريضة مالية سنوية منوعة تؤخذ من غير المسلمين لمنافع متبادلة [١٣] وفق منهج العدل.

وأما المسلمون فهم مكلفون بأعباء مالية وبدنية أخرى كالزكاة وصدقة الفطر و تأمين الأمن والأمان للبلاد والعباد.

- موارد أملاك الدولة (الملكية العامة).

وهي الملكية التابعة للدولة، والتي يكون صاحب الاختصاص فيها هو بيت المال يتصرف فيها تصرف الملاّك الخاصين في أملاكهم استثماراً وتأجيراً بشرط تحقيق المصلحة العامة، وذلك كالسياحة.



(٤) بيت مال الضوائع أو اللقطات:

الضوائع جمعٌ لضائعة وهي (اللقطات) كتركة مال من لا وارث له، فكل مال استحقه المسلمون، ولم يتعين مالكه منهم فهو حق من حقوق بيت المال، فإذا قُبض صار بالقبض مضافاً إلى حقوق بيت المال سواء أدخل في حرزه أو لم يدخل ، وهذه الأموال تدخل في الحكم العام للفيء.

ويشمل هذا البيت على الحقوق التالية:

- الأموال التي جُهل مالكها، ولم يمكن التعرف إليه كأموال الغرباء الضائعة، وأمتعتهم، بشرط ألا يكون هناك طالب لها، وأموال غصب التي تعذر معرفة أصحابها.
- تركات من لا وارث له دون من له ورثة، ولو كانوا أولي رحم.
- الأموال العامة المسروقة والمختلسة، وكذا الهدايا والرُّشا التي يأخذها العاملون في الوظائف العامة.

ونَظَم هذه الأقسام الرئيسة لبيت المال العلاّمة القاضي ابن الشحنة [١٤] فقال [١٥]:

بيوتُ المالِ أربعةُ لكلٍّ مصارفُ بيّنتها العالمونــا
فأوّلها الغنائمُ والكنوزُ ركازٌ بعدها المُتصدّقُونــا
وثالثها خراجٌ مع عشورٍ وجَالِيةٌ [١٦] يليَها العاملونــا
ورابعها الضوائعُ مثل ما لا يكونَ له أناسٌ وارثونا
فمصرفُ الأَوّلَيّن أتى بنصٍ وثالثها حواه مقاتلونــا
ورابعها فمصرفه جهاتٌ تساوى النفع فيها المسلمونا

المراجع والمصادر:

1. السياسة الاقتصادية والنظم المالية في الإسلام للدكتور أحمد الحصري ص448 بتصرف، كذا النفقات العامة في الإسلام للدكتور يوسف إبراهيم يوسف ص141 142 بتصرف.
2. رد المحتار جـ 2ص369.
3. فقه الموارد العامة ص120، عامر محمد نزار جلعوط، رسالة ماجستير، معهد الدعوة الجامعي، بيروت 1431هـ.
4. الأحكام السلطانية للماوردي جـ 1 ص 430.
5. ينطبق مفهوم العشور حقيقة: على تجار أهل الحرب يؤخذ منهم قيمة العشر أي 10 % من تجارتهم مرة واحدة في العام وهذا وفق رأي الباحث ويدخل بيت مال الفيء ضمن فروع الخراج، أما رعايا الدولة المسلمة فليسوا كذلك فالمسلم منهم تؤخذ منه الزكاة وشروطها بنسبة 2.5%،والذمي يؤخذ منه نصف العشر 5% إن كان مشروطاً عليه فيعقد الصلح.
6. رد المحتار لابن عابدين الحنفي جـ2 ص369.
7. الاختيار لعليل المختار لابن مودود جـ 3 ص81، كفاية الأخيار لتقي الدين الحصني جـ 2 ص605.
8. رد المحتار جـ2 ص369.
9. حاشية الدسوقي جـ1 ص486. وجاء فيه: (وإذا جعله للمسلمين فلا زكاة فيه لأنه ليس مملوكا لمعين)
10. مختار الصحاح ص72، لسان العرب جـ2 ص252.
11. الاستخراج لأحكام الخراج ص9، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي.
12. النفقات العامة في الإسلام للدكتور يوسف لإبراهيم يوسف ص91.
13. فقه الموارد العامة ص127، مرجع سابق.
14. ابن الشحنة: محمد بن الشحنة المعروف بابن الشحنة الصغير المولود سنة 804 بحلب ونشأ بها ورحل إلى دمشق والقاهرة وُوليّ قضاء حلب وكثيرا من أمورها حتى صار المرجع إليه في غالب الأشياء بها ثم ولى قضاء الحنفية بمصر وكتابة سرها وله تصانيف عدة، مات في سنة 890 تسعين وثمان مائة. أ. هـ عن شذرات الذهب عبد الحي العكري جـ7 ص349.
15. رد المحتار جـ2 ص370.
16. جالية:هم أهل الذمة وإنما لزمهم هذا الاسملأن النبي (أَجْلى بعض اليهود من المدينة وأمر بإجلاء من بقي منهم بجزيرة العرب فأجْلاهم عمر بن الخطاب) فسُمُوا جالية للزوم الاسم لهم وإن كانوا مقيمين بالبلاد التي أوْطنوها. لسان العرب جـ11 ص120.

قراءة في مفهوم الأمن الاقتصادي في القرآن الكريم

الحلقة (٢)





د. مرهف عبد الجبار سقا
(دكتوراه بالتفسير وعلوم القرآن)

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

يعد الأمن الاقتصادي من المصطلحات الحديثة التي اهتم بها العالم لكونه من القضايا الأساسية في نمو الاقتصاد وتطوره، وقد شغلت أبحاث الأمن الاقتصادي حيزاً كبيراً في الدراسات الاقتصادية الحديثة، لما له من ارتباط بجملة من أنواع الأمن المتعلق بالسياسة الداخلية والخارجية لأي دولة، كالأمن القومي والغذائي والبيئي والفكري...الخ.

إلا أنك لا تلحظ تعريفا محددا وواضحا لمعنى هذا المصطلح المركب في الدراسات الاقتصادية العصرية، اللهم إلا ما نقله بعض الباحثين عن الأمم المتحدة في تفسيرها للأمن الاقتصادي: (هو أن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياة مستقرة ومشبعة، وبالنسبة لكثيرين يتمثل الأمن الاقتصادي في امتلاك ما يكفي من النقود لإشباع حاجاتهم النفسية وهي الغذاء والمأوى اللائق والرعاية الصحية الأساسية والتعليم [١]) .

إلا أننا نجد هذا التفسير الذي يحاول توضيح المراد من الأمن الاقتصادي يقتصر على أمن الفرد من حيث توفير احتياجاته واستقراره، بينما يبحث الأمن الاقتصادي كمفهوم عام يراد منه استقرار المجتمع عموما كأحد ركائز الاستقرار العام للدولة.

وبالانتقال إلى دراسات علمية أخرى للأمن الاقتصادي في القرآن الكريم فإننا نجد أبحاثا علمية شرعية خاضت غمار هذا المجال في بيانه من القرآن الكريم، تبين أهمية هذا الأمن كنوع من أنواع الأمن العام الذي بينه القرآن الكريم، ومن أهم المؤلفات في هذا الموضوع: كتاب الدكتور معن خالد القضاة (منهج القرآن الكريم في تحقيق الأمن الاقتصادي) الذي هو في الأصل رسالة ماجستير، ومن أهم الأبحاث :

١. (الأمن الاقتصادي في القرآن الكريم) ، للدكتور محي الدين يعقوب أبو الهول.

٢. وبحث الدكتور زياد الدغامين (الأمن الاقتصادي في القرآن الكريم دراسة موضوعية).

إن مفهوم الأمن الاقتصادي في القرآن الكريم يؤخذ استنتاجا من مجمل الآيات التي دلت عليه، فنجد القرآن يغاير بين الأمن وبين احتياجات الإنسان الضرورية الداعية لاستقراره كالأكل والشرب، على اعتبار أن هذه الحاجيات لا تتأتى إلا بحصول الأمن لضمان استمرار وصولها وضمان استمرار الاستقرار، قال تعالى: ((وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ)) البقرة: ١٢٦، كما أن الآية فرقت بين التمتع العابر بالملذات والأمان والاستقرار، إذ أن التمتع لا يعني الأمن.

وقال تعالى: ((الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف)) ، فقد امتن الله على قريش بنعمة الأمن من سلب تجاراتهم في رحلة الشتاء والصيف، بأن أمن لهم طرق التجارة، والأمن من نفاد الضروريات الغذائية التي تمنع الاستقرار.

كما أن القرآن الكريم بين أن نعمة الاستقرار والطمأنينة تأتي من توفر الموارد التي تحفظ النفس وتلبي الضروريات والحاجيات كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَضْحَى طه﴾: ١١٨/ ١٢٠ ،فإنه لما نفى عنه الجوع والعري أفاد ثبوت الشبع والاكتساء له، كما أن نفي الظمأ يستلزم حصول الريّ ووجود المسكن الذي يدفع عنه مشقة التعرض للشمس، وهو ما يسعى له الإنسان في الدنيا ليستقر ويطمئن.

ومن الأحاديث التي تؤكد ما تقدم قوله صلى الله عليه وسلم: (من أصبح منكم آمنا في سربه معافى في جسده عنده قوت يومه فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها) أخرجه الترمذي وحسنه، وقد ورد في"سربه" ثلاثة معان: بكسر السين على الأشهر أي في نفسه، وبفتحها، أي: في مسلكه أي طريقه، وقيل: بفتحتين، أي :في بيته. وفي المعاني الثلاثة فرق الحديث بين أمن النفس والطريق والبيت وبين الغذاء، لأن الثاني لا يكمل إلا بالأول، كما أن في الحديث بيان لأنواع الأمن النفسي والصحي والغذائي.

ومما تقدم نعلم بأن مفهوم الأمن الاقتصادي عموما: هو تأمين الموارد والاحتياجات والمستلزمات التي تعطي الأمن والاستقرار وتحفظ النفس، وتأمين وسائلها وطرق وصولها،وهو جزء من المفهوم العام للأمن في القرآن الكريم الذي يحقق أمن الضروريات الخمس (حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال).

إن منطلق الأمن العام هو الأمن النفسي المرتبط بالإيمان، ففي المقال السابق تكلمت فيه عن البيان القرآني لارتباط الكفر والإيمان بالأمن النفسي وأثره على سلوك الفرد من خلال آيتين من سورة النحل، وظهر لنا أثر الكفر على سلوك الفرد وفساد المجتمع، ذلك لأن الإيمان منطلق سلوك الإنسان العقلي والعملي، مما يؤدي لفساد المجتمع واضطرابه، وعدم أمن علاقات الأفراد ببعضهم في المجتمع الواحد، ولذلك نجد الأحكام التكليفية في القرآن يتقدمها النداء بوصف المؤمنين ((يا أيها الذين آمنوا))، مما يحقق الأمن النفسي الذي هو أساس الأمن العام وما يتفرع عنه، فكان ما تقدم في المقال السابق توطئة وتقديما بين يدي هذا المقال.

فقد شرط الله تعالى تحقق الأمن العام بتحقيق الإيمان، وتنفيذ شرع الله تعالى في المجتمع وشكره سبحانه على ما أنعم، قال تعالى: (وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُواْ وَاتَّقَواْ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ وَلَكِن كَذَّبُواْ فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ) الأعراف: ٩٦، وقال تعالى: (وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ) إبراهيم: ٧.

ولكن قضية الأمن الاقتصادي ليست قضية أكل وشرب وتملك فقط، بل هي قضية استقرار وطمأنينة وسكون الناس لبعضها، وسلامة العلاقات فيما بينهم، وتأمين احتياجاتهم بسلاسة ويسر، وهذا لن يحصل والنفس متشربة بالكفر المنتج لحب الدنيا وسيطرة الأثرة الخاصة، وقد أبان القرآن هذا المعنى من خلال ضرب المثل فقال تعالى: (وَضَرَبَ اللّهُ مَثَلاً قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللّهِ فَأَذَاقَهَا اللّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُواْ يَصْنَعُونَ) سورة النحل:١١٢.

فقد جاءت هذه الآية معطوفة على مثل ضربه الله تعالى للذي كفر بعد إيمانه، بالتي نفضت غزلها بعد قوة أنكاثا؛ ليبين أن العذاب الأليم والغضب العظيم في الدنيا ليس أثره في الدنيا فقط على من كفر أو أشرك بعد إيمانه، وإنما أثره على المجتمع كله، كما قال تعالى: (وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا) الكهف: ٥٩ والكفر ظلم.



ثم أكد القرآن هذا المعنى بأن ذكر بعد هذه الآية النحل:١١٢ المحرمات من المطعومات ليدل ذلك على مدى ارتباط الإيمان بالأمن الاجتماعي والغذائي، وهما من مكملات الأمن الاقتصادي، وينبههم إلى المنظومة الأساسية للعيش الرغيد والسعادة الحقيقية للمجتمع المطمئن المستقر، والله أعلم.

وهذا المثل قائم لكل ذي عقل إلى يوم القيامة فقال تعالى: (وَضَرَبَ اللّهُ مَثَلًا قَرْيَةً)، والمثل قد يضرب بشيء موجود معين، أو لا يكون موجوداً، فمن ذهب إلى تعيين القرية بأنها مكة [٢] فعلى اعتبار تعيينها، وقد يساعدهم في ذلك الجو الذي نزلت فيه الآية في مكة والسياق الذي جاءت به، ولكن الباحث يرى أن هذه القرية غير معينة وإنما مثل الله تعالى بها تنبيهاً لكل من يكفر بعد الإيمان بسوء العاقبة على سبيل بيان سنته تعالى فيمن كانت حالته كذلك [٣]، يقول الرازي: (والأقرب أنها غير مكة لأنها ضربت مثلاً لمكة، ومثل مكة يكون غير مكة) [٤].

وجعل القرآن مثل القرية موصوفة بصفات تبين حالها المقصود من التمثيل، وليكون ذلك تنبيها لمن ابتعد عن الله ولكل غافل فيه هذه الصفات، وتنبيها للمؤمنين إلى المنظومة الأساسية للعيش الرغيد والسعادة الحقيقية للمجتمع المطمئن المستقر، وهذا المثل قائم لكل ذي عقل إلى يوم القيامة فقال تعالى: (كَانَتْ آمِنَةً مُّطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِّن كُلِّ مَكَانٍ) ثلاث صفات كل واحدة منها ركن ركين لابد منه في كل مجتمع: الأمن من الخوف، والاستقرار في الأرض وراحة البال، ووفرة العيش وتيسره، "وقدم الأمن على الطمأنينة لأنها لا تحصل بدونه، كما أن الخوف يسبب الانزعاج والقلق" [٥].

فقوله تعالى: (آمنة)إشارة إلى الأمن الاجتماعي والسياسي المتعلق بقيام كيانها.

وقوله تعالى: (مطمئنة) إشارة إلى الأمن النفسي والصحي.

وقوله تعالى: (يأتيها رزقها رغداً من كل مكان) إشارة إلى الأمن الاقتصادي والتجاري وما يتعلق بهما من أمن سبله ووسائله وأدواته.

وقوله (من كل مكان) ليدخل كل سبيل يمكن دخول الرزق منه سواء البر أو البحر أو الجو، فكان هذا الترتيب بيان لأولوية كل أمن على أمن.

والآية كما هو معلوم مكية، والبيئة التي يعيشها المسلمون ينعدم فيها الأمن بسبب أذى المشركين، فكان فيها تحذير للمشركين؛ وتنبيه وتعليم للمسلمين لتهيئتهم لمرحلة مقبلة آتية. وقد استفاد المسلمون منها لذلك فإن الرسول صلى الله عليه وسلم بعدما هاجر آخى بين الأنصار والمهاجرين لتحقيق الأمن الاجتماعي والسياسي الداخلي من خلال تحقيق التآلف بين الأفراد وتقوية قبضة المسلمين، ووطد الصلة مع جيرانه من القبائل لتحقيق الأمن السياسي الخارجي ووسائل التجارة وسبلها، وكان صلى الله عليه وسلم يحثهم على التجارة والزراعة والعمل من أجل الأمن الاقتصادي، والاكتفاء المعيشي كما هو معلوم في السنة المطهرة والسيرة الشريفة والله أعلم.

ولما كان هذا الأمن من آثارالإيمان بالله ورسوله، بين الله تعالى أن زوال هذه النعمة يكون بزوال سببها فقال تعالى: (فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ)، أي "حصل الكفر عقب النعم التي كانوا فيها إذ بطروا، فأشركوا بالله وعبدوا غيره" [٦] (فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ)، والتعقيب هنا عرفي في مثل ذلك المعقَّب، لأنه حصل بعد مضي زمن عليهم، وإمهالهم بعد الإنذار على كفرهم بالله ورسوله [٧]، "وفي الكلام استعارة تبعية مصرحة لبيان أن الخوف والجوع لبسهم، وأسبغهم، وتمكن منهم في داخلهم وخارجهم وكل جوارحهم، فالخوف يغشى الجسم بالاضطراب والهلع والجزع، والجوع يغشاه بالضعف والحاجة.

والاستعارة الثانية: أصلية مصرحة، وهي تشبيه الجوع والخوف بالشيء الذي يذاق [٨]" ، قال الزمخشري: (أما الإذاقة فقد جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد وما يمسّ الناس منها، فيقولون: ذاق فلان البؤس والضر، وأذاقه العذاب: شبه ما يدرك من أثر الضرر والألم بما يدرك من طعم المرّ والبشع [٩]) ، ويقول ابن عاشور: (ومن بديع النظم أن جعلت الثانية متفرّعة على الأولى ومركّبة عليها بجعل لفظها مفعولاً للفظ الأولى، وحصل بذلك أن الجوع والخوف محيطان بأهل القرية في سائر أحوالهم وملازمان لهم وأنهم بالغان منهم مبلغاً أليماً [١٠]) ، ثم بين أن هذا الجزاء بسبب صنعهم، وهو الكفر بالله ورسوله، وهذه هي سنة الله في الأمم الخالية كما في قصة ثمود إذ قال لهم أخوهم صالح: ((أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَاهُنَا آمِنِينَ () فِي جَنَّاتٍ وَعُيُونٍ () وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ () وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَارِهِينَ () فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُونِ () وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ () الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ)) الشعراء: ١٤٦ - ١٥٢، فالآيات ذكرت الأمن والرزق كمتلازمين لا ينفكان عن بعضهما ونجد دائما الأمن يتقدم الرزق لكونه الوسيلة لحصوله ودوامه، كا تبين الآيات بجلاء أن الكفر ومخالفة شرع الله من أهم ذهاب أمنها وهلاك رزقها، فالفساد في الأرض أثر من آثار ضياع الأمن والاستقرار.

الخلاصة:

١. الإيمان هو ركن الأمن النفسي، والأمن النفسي هو قلب الأمن العام.
٢. الأمن الاقتصادي نوع من أنواع الأمن العام الذي يحفظ للدولة كيانها واستقرارها.
٣. مفهوم الأمن الاقتصادي في القرآن الكريم هو بتلبية ضروريات وحاجيات المجتمع وتأمين سبلها ووسائلها، مما يحقق له العيش الرغيد والاستقرار في الأرض.
٤. كما أن الإيمان مرتكز الأمن الاقتصادي، فإن الكفر ومخالفة شرع الله مرتكز هلاك الأمة عموما ومن الناحية الاقتصادية خصوصا.
٥. ينبغي على المعاهد والكليات الاقتصادية التركيز على سلامة الإيمان، والأمن النفسي كأحد مرتكزات تحقيق الأمن الاقتصادي، مما يتطلب تدريس العقيدة مربوطة بأدوات الاقتصاد ومعاملاته.



المراجع والمصادر:

1. التخطيط الاستراتيجى لتحقيق الأمن الاقتصادى والنهضة المعلوماتية، بالمملكة العربية السعودية، د. سعيد على حسن القليطى الأستاذ بقسم الهندسة الصناعية بجامعة الملك عبد العزيز، بحث مقدم لمؤتمر تقنية المعلومات والأمن الوطني بالرياض 2007، صـ 4.
2. كما ذهب إلى ذلك ابن عباس ومجاهد وقتادة والجمهور وقال ابن الجوزي أنه الصحيح انظر: زاد المسير 4/365، البغوي 3/87، الرازي 20/102، القرطبي 10/127. الأمثال القرآنية لحبنكة صـ69.
3. وإلى ذلك ذهب الحسن إذ قال: (إنها قرية أوسع الله على أهلها حتى كانوا يستنجون بالخبز، فبعث الله عليهم الجوع حتى كانوا يأكلون ما يقعدون زاد المسير 4/365. وذهب البقاعي إلى أنها قرية من القرى الماضية كقوم هود وصالح و.. كانوا مثل أهل مكة انظر نظم الدرر 11/264
4. الرازي 20/102.
5. انظر: التحرير والتنوير 14/305.
6. انظر: نظم الدرر 11/264، التحرير والتنوير 14/306.
7. انظر التحرير والتنوير 14/306.
8. انظر: الرازي 20/103، الدر المصون 7/295، ابن عادل 2/340، الآلوسي 14/243، التحرير والتنوير 14/307 زهرة التفاسير 8/4285.
9. الكشاف 2/597. وقد أسهب الزمخشري في بيان هذا المثل كثيراً حتى قال ابن المنير في الانتصاف 2/596: (وهذا الفصل من كلامه يستحق على علماء البيان أن يكتبوه بذوب التبر لا بالحبر) ا.هـ وقال السمين الحلبي في الدر المصون 7/295: (وهذا نهاية ما يقال في الاستعارة)..
10. التحرير والتنوير 14/307.

بعض ملامح الإعجاز القرآني الاقتصادي في معالجة الأزمة المالية العالمية

الحلقة (٢)



أ. د/ كمال توفيق حطاب
وكيل الجامعة للشؤون الأكاديمية
جامعة المدينة العالمية

الآيات المنظمة للعرض الاقتصادي

يشمل العرض بالمعنى الاقتصادي عرض الإنتاج من سلع وخدمات وعرض العمل أو الجهود البشرية كما يشمل عرض النقود.

وقد اعتمد الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على قانون ساي والذي ينص على أن كل عرض يخلق الطلب عليه، في حين ذهب الفكر الاقتصادي الكينزي إلى أن الطلب الفعلي هو الذي يوجد العرض، وبعيدا عن هذا الجدل الدائر في الفكر الاقتصادي، فإنه لا يستطيع أحد أن يقلل من أهمية العرض والضوابط والعناصر المؤثرة فيه.

وإذا رجعنا إلى القرآن الكريم – وفي سورة البقرة محل الدراسة كما سبق - فإننا سوف نجد ضوابط قرآنية منظمة للعرض الاقتصادي تقف إلى جانب تلك الضوابط المنظمة للطلب الاقتصادي لعل من أهمها ضابط تحريم الربا باعتباره من أهم وأبرز الضوابط في مجال تحقيق الاستقرار والعدالة والتوازن الاقتصادي في المجتمع، وقد ورد الوعيد لآكلي الربا في سورة البقرة بالحرب والثبور، وأوضحت آيات سورة البقرة الفروق الحقيقية بين البيع وبين الربا، كما حث على انظار المعسرين، والتصدق عليهم إذا كان ممكنا.

تحريم الربا[١]:

يعد تحريم الربا من الضوابط القرآنية لعرض السلع والخدمات، فمن المعلوم أن المنتجين يضيفون أسعار الفائدة على تكاليف الإنتاج وبالتالي ترتفع الأسعار، وعندما تزداد الفائدة بسبب المضاربات عليها تزداد التكاليف بشكل أكبر وتزداد الأسعار العالمية، وهذا هو السبب الأول في ظاهرة التضخم التي تعاني منها كافة اقتصادات دول العالم.

وإذا رجعنا إلى آيات سورة البقرة، وبعد أن رسخت آيات الإنفاق سلوك الإنفاق في القلوب والجوارح، وعالجت القلوب المريضة من المن والأذى، جاءت المجموعة التالية من الآيات من أجل استئصال عادة أو سلوك أو داء أشد خطرا وفحشا إنه داء الربا.

وذلك من خلال مشاهد تصويرية حية تخترق أعماق النفوس وتتغلغل في القلوب وتترسخ في الأذهان في قوله تعالى قال تعالى: (الّذينَ يَأْكُلُونَ الرّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاّ كَمَا يَقُومُ الّذي يَتَخَبّطُهُ الشّيْطَانُ مِنَ الْمَسّ ذَلكَ بِأَنّهُمْ قَالُوَاْ إِنّمَا الْبَيْعُ مثْلُ الرّبَا وَأَحَلّ اللّهُ الْبَيْعَ وَحَرّمَ الرّبَا فَمَن جَآءَهُ مَوْعظَةٌ مّنْ رّبّه فَانْتَهَىَ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللّه وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَـَئكَ أَصْحَابُ النّار هُمْ فيهَا خَالدُون)

إنها حالة مفزعة وتصوير مرعب. صورة الممسوس المصروع. ذلك حال المرابي. ومع أن معظم التفاسير تقول إن هذه صورته يوم القيامة. إلا أن ذلك لا يمنع أن تكون هذه صورته في الدنيا كذلك[٢]. "ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا" هذه كانت حجة أهل الجاهلية الأولى، وهي كذلك حجة المرابين في الجاهليات المعاصرة، إنما البيع مثل الربا، ولكن الله عز وجل، يرد عليهم بأن البيع حلال والربا حرام. والفروق بينهما كبيرة جدا. فالبيع عقد معاوضة يقوم البائع فيه بجهد نقل أو تخزين السلعة أو تسمينها في حالة الثروة الحيوانية أو غير ذلك من أشكال الجهود التي تضيف منافع إلى السلع وإلى المجتمع أما الربا فلا جهد فيه أبدا،

- البائع يتحمل مخاطرة هلاك السلع وبالتالي يمكن أن يربح أو يخسر أما المرابي فلا يخسر أبدا.
- وإن عملية حسابية بسيطة كما يقول شاخت توضح أن الأموال في العالم سوف تتجمع لدى المرابين لأنهم لا يخسرون أبدا ويترتب على ذلك أن يكون المال دولة بيد هؤلاء المرابين، ويحرم منه معظم البشر.

ومع ذلك، وبالرغم من زيادة التقدم المادي في الغرب، وفي مجتمعات المرابين بشكل عام، فإن الله عز وجل يقول: (يَمْحَقُ اللّهُ الْرّبَا وَيُرْبِي الصّدَقَاتِ وَاللّهُ لاَ يُحِبّ كُلّ كَفّارٍ أَثِيمٍ).

إن البركة لا تتحقق بزيادة التقدم المادي أو زيادة متوسط دخل الفرد إلى ٤٧ ألف دولار[٣] في بعض الدول الأوروبية أو ٣٧ ألف

دولار في أمريكا. أو زيادة معدلات الاستهلاك البروتيني أو الكهربائي أو الصناعي. كما يقول خبراء التنمية.

إن التقدم الحقيقي يكون بزيادة الطمأنينة والراحة والسعادة الداخلية. الإشباع الروحي الذي يوجد الرضى والراحة النفسية وهذه الأمور لا تتوفر في الغرب ولا في سائر المجتمعات الربوية، حيث تنتشر العيادات النفسية في كل مكان في تلك المجتمعات.

ونظرا لبشاعة الربا وفحشه، وتعاظم نفوذ المرابين وزيادة قوتهم وسيطرتهم، فقد تطلب الأمر إعلان الحرب عليهم من الله العظيم الجبار المنتقم. قال تعالى (يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ) (فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ)

آيات تحقيق الاستقرار الاقتصادي [٤]:

بعد أن ركزت الآيات السابقة على أهم ما في جانبي الطلب والعرض في المجتمع، عملت على غرس سلوك الإنفاق في المجتمع، كما عملت على استئصال آفة الربا منه، وجهت إلى المحافظة على استمرارية الاستقرار الاقتصادي في المجتمع.

ويتحقق ذلك من خلال التنظيم الدقيق للمعاملات. وحفظ الحقوق وأداء الأمانات. وتنظيم الديون والمدفوعات المؤجلة.

فليس معنى إلغاء الربا أن تلغى حقوق الناس وديونهم، ولذلك كانت آية المداينة أطول آية في القرآن الكريم، تأمر بالكتابة والتوثيق لدى كاتب العدل وفوق ذلك لا بد من الإشهاد. كل ذلك من أجل حفظ الحقوق والديون. وبالتالي استمرارية النشاط الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي. فاهتزاز الثقة بين التجار هو أول ما يعصف بالاستقرار الاقتصادي. قوله تعالى(يا أيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب وليملل الذي عليه الحق وليتق الله ربه ولا يبخس منه شيئا فإن كان الذي عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليملل وليه بالعدل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ولا يأب الشهداء إذا ما دعوا ولا تسأموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا إلى أجله ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى ألا ترتابوا إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح ألا تكتبوها وأشهدوا إذا تبايعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد وإن تفعلوا فإنه فسوق بكم واتقوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم (٢٨٢))

جاء في كتاب أحكام القرآن للجصاص: " قال أبو بكر: ذهب قوم إلى أن الكتابة والإشهاد على الديون الآجلة قد كانا واجبين بقوله تعالى فاكتبوه إلى قوله فاستشهدوا شهيدين من رجالكم، ثم نسخ الوجوب بقوله تعالى فإن أمن بعضكم بعضا فليؤد الذي اؤتمن أمانته روي ذلك عن ابي سعيد الخدري والشعبي والحسن وقال آخرون هي محكمة لم ينسخ منها شيء [٥]" .

تؤكد الآيات على وجوب كتابة الديون الصغيرة أو الكبيرة، كما تعطي للكتبة والشهود الحصانة والحماية "ولا يضار كاتب ولا شهيد، وإن تفعلوا فإنه فسوق بكم" كل ذلك من أجل زيادة الثقة والاستقرار.

لقد حرص الإسلام كل الحرص أن يكون المؤمنون كالبنيان المرصوص وكالجسد الواحد. وإن هذه المعاني لا يمكن أن تتحقق إذا كانت الصدور مليئة غيظا وظلما، من أجل ذلك حرص الإسلام على سد كافة المنافذ التي يمكن أن تؤدي إلى النزاع أو الخصومة، ومن ذلك الأمر بكتابة الديون والتشديد على توثيق هذه الكتابة لدى كاتب العدل مهما كانت هذه الديون صغيرة أو كبيرة. وزيادة في التوثيق لا بد من الإشهاد.

إن هذه التوثيقات الكتابية في هذه الآية، تمثل السياج الواقي من الاختلال والتصدع وانهيار الثقة بين الناس. لأن انهيار الثقة سوف يؤدي إلى انهيار المجتمع بالكامل.

إن هذه الآية وما تضمنته من أحكام تعتبر من أبرز الأمثلة على وجود سياسات أو ضوابط قرآنية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع، بحيث تكفل فيما لو طبقت، تجنب الاختلالات والأزمات الاقتصادية التي تنجم عن فقدان الثقة والمصداقية، ولعل أبرز مثال لهذه الأزمات الاقتصادية والمالية هو ما حدث في الأزمة المالية العالمية المعاصرة.

المبحث الثاني: الأزمة المالية العالمية وأهم أسبابها

لقد مر وقت قريب، ظن فيه الكثير من دعاة النظام الرأسمالي الغربي أن الرأسمالية قدر حتمي على البشرية، لا يمكن أن تنتهي، وأن على الشعوب أن تسير في ركب النظام الرأسمالي إذا ما أرادت النجاح والتقدم، ومن أبرز من روج لهذه المقولة فوكوياما في كتابه نهاية التاريخ، وفريدمان في كتابه السيارة لكزاس وشجرة الزيتون [٦].



وظن كثير من المفكرين العرب والمسلمين أن هذه الحقيقة لا تقبل الدحض، وجاءت الأيام لتثبت أن أصول وأسس الاقتصاد الرأسمالي أوهن من بيت العنكبوت.

فها هو توماس فريدمان بعد الأزمة يصف الاقتصاد الأمريكي بأنه اقتصاد مقامر لا مغامر، وأن "وول ستريت" أو مركز صناعة المال والأعمال في الولايات المتحدة قد تحول إلى فقاعة في السنوات الأخيرة [٧].

وها هو فوكوياما يقول " لقد كانوا على الحق، فقد أفرزت سياسة التحرير وحدها طوفانا من المنتجات الجديدة المبتكرة كسندات الدين المكفولة بضمانات إضافية، والتي هي جوهر الأزمة الراهنة" [٨].

لقد جاءت الأزمة المالية العالمية لكي تقلب الموازين وتدعو جميع الأطراف المؤثرين والمتأثرين بالاقتصاد العالمي إلى مراجعة حساباتهم ومحاولة تخفيف الظلم وحدة التفاوت والاستغلال بين الشعوب.

انخفضت القيمة السوقية لأسهم المصارف الأمريكية حتى سبتمبر ٢٠٠٨ بما يقارب ٧٠٠ مليار دولار، وكان على رأس هذه المصارف الأمريكية سيتي جروب، وبنك أوف أمريكا، وجولدان ساكس، وأمريكان إكسبرس، ومرجان ستانلي، وفاني ماي، وفريدي ماك، وميريل لينش وليمان براذرز، وواشنطن ماشوال،.. الخ وهناك تقديرات بأن التراجع في اسعار العقارات قد أدى إلى خسائر بقيمة خمسة تريليون دولار من ثروات الأمريكيين. كما أن الانخفاض في اسعار الأسهم قد أدى إلى خسائر بقيمة ٨ تريليون دولار.

وتشير بعض التقديرات إلى أن حجم الخسائر في قيم الأصول في البورصات العالمية قارب ٢٥ تريليون [٩].

أسباب وقوع الأزمة :

من أجل التعرف على الحلول والعلاجات القرآنية للأزمة المالية العالمية ، لا بد من تحليل الأسباب التي أدت إليها، وسوف يتم التركيز على خمسة أسباب رئيسية جامعة لمعظم الأسباب الثانوية، وسوف نجد في المبحث الثالث من هذه الدراسة أن العلاج القرآني للأزمة يقوم على اجتثاث واستئصال هذه الأسباب من جذورها من المجتمع:

أولا: مشروعية التعامل بالربا :

إن أساس الأزمة المالية العالمية [١٠] في الوقت الحاضر هو: المشروعية القانونية للتعامل بالفائدة وكافة الأدوات والأساليب المنبثقة عنها كنظام الرافعة والبيع على المكشوف والهامش وبيوع الآجال والمستقبليات والخيارات. وكل هذه العقود تقوم على الربا المحرم في كافة الديانات السماوية.

وقد سبق بيان تحريم الربا بشكل عام وفي مجال العرض الكلي، ونوضح هنا كيف كان الربا والتعامل بالفائدة من أهم أسباب الأزمة: فالتعامل بالهامش، والاقتراض بالفائدة، ونظام الرافعة المالية، وكذلك التعامل بالمؤشرات والخيارات والمستقبليات وكافة العقود الآجلة والمعاملات الوهمية كلها ساهمت في الوقوع في الأزمة.

وبشكل مختصر فقد بالغت البنوك والمؤسسات المالية الأمريكية في منح القروض العقارية بأسعار فائدة قابلة للتغير، دون ضمانات كافية، مما أدى إلى تعثر المدينين عن السداد بسبب ارتفاع سعر الفائدة.

ومن المتفق عليه اقتصاديا أن ارتفاع سعر الفائدة يثبط همم المستثمرين والمنتجين لأن التكاليف سوف تزداد عليهم وتقل أرباحهم، أما انخفاض سعر الفائدة فيعتبر عاملا قويا في زيادة الاستثمار والتشغيل، ولذلك نادى العديد من الاقتصاديين بأن يقترب سعر الفائدة من الصفر، حتى يتمكن الجميع من الحصول على التمويل وبالتالي زيادة التشغيل والقضاء على البطالة نهائيا.

إن للربا آثارا تدميرية على الإنتاج والمنتجين، فالتكاليف في ازدياد دائم، وكذلك الأسعار، مما يؤدي إلى زيادة التضخم بكافة أشكاله وأنواعه.

كما أن وجود الفوائد المركبة يزيد في إرهاق المستثمرين والمنتجين ويقلل من قدراتهم على التوسع وزيادة الإنتاج لأن في ذلك رفع للتكاليف وهو ما يؤدي في النهاية إلى تضخم النفقة.

المراجع والمصادر:

١. لا يعني اختيار مثال الآيات التي تناولت تحريم الربا بأنها هي وحدها الآيات المنظمة للعرض الاقتصادي بأي حال من الأحوال، وإنما المسألة هنا هي تمثيل واستشهاد لأدوات تنظيم العرض الاقتصادي
٢. قطب، سيد: في ظلال القرآن، مرجع سابق، ١/ ٣٢٤
٣. تعتبر السويد من أكثر دول العالم رفاهية من حيث ارتفاع معدل متوسط دخل الفرد، ولكنها في الوقت نفسه أكثر دول العالم من حيث معدلات الانتحار، وذلك يثبت بشكل واضح أن الأساس المادي الربوي الذي يقومون عليه أوهن من بيت العنكبوت.
٤. نعرض في هذه الدراسة لآية المداينة في سورة البقرة كمثال على آيات عديدة لا حصر لها ينجم عن تطبيقها المزيد من الاستقرار والتوازن الاقتصادي.
٥. الجصاص: أحكام القرآن، مرجع سابق، ٢٠٥/٢
٦. حطاب، كمال: رؤية إسلامية نحو العولمة، مجلة إسلامية المعرفة، عدد ٣٥، ٢٠٠٥، ص ٩٧-٩٩
٧. إسلام أون لاين، ١٨سبتمبر ٢٠٠٨ ويتوقع الخبراء انفجار فقاعات أخرى سيكون لها آثار مدمرة بشكل أكبر مثل فقاعة بطاقات الإئتمان، وفقاعة سندات الخزينة الأمريكية. الخ
٨. الجزيرة نت، ٢٠٠٨/١٠/٩
٩. مجلة الاقتصاد والأعمال عدد ٣٤٦، ٣٤٧
١٠. يرى البعض أن هذه الأزمة هي نتيجة أفعال المجتمعات الغربية، وبالتالي فالمسلمون ليسوا مسئولين عنها، والحقيقة أن الإسلام رسالة رحمة للعالمين، فمتى وأينما كان يمكن للإسلام أن يقدم النصح أو العلاج أو الإنقاذ فإنه لن يتأخر، فإنقاذ البشرية من الظلمات إلى النور هي المهمة الأولى لرسالة محمد صلى الله عليه وسلم.

الفضالة في وسائل استغلال واستثمار المنتجات الفكرية بين الموروث الديني والتطبيق الاقتصادي المعاصر

صور وحالات الفضالة في وسائل استغلال واستثمار المنتجات الفكرية

الحلقة (٢)

حسام علي عبد الله
ماجستير في الفقه الإسلامي وأصوله

يمكن القول من خلال تتبع الرابطة التعاقدية بين المؤلف والناشر أن الفضالة تصرف متفرع ونابع عن تلك الحالة التعاقدية،فالمؤلف والناشر كما كانوا أركان عقد النشر فهم هنا كذلك أساس قيام ونشوء التصرف الفضولي الذي هو في الأصل خروج عن قواعد الاتفاق في عقد النشر. وبالنظر إلى هذا فإنه يمكن للباحث أن يذكر توصيفاً أكثر من تصرف فضولي يقوم به الناشر أو المؤلف، لكن روماً للاختصار سيقتصر الباحث على ذكر صورة واحدة يراها الأجدر بالدراسة من غيرها لأنها أكثر صور الفضالة وقوعاً في مجال النشر ولكونها أكثر الصور وضوحاً من حيث عناصر وشروط وأركان الفضالة فيها، وهي الصورة التالية:

- الفضالة في مواجهة المؤلف(صاحب الحق الأدبي): في حال تخلي المؤلف عن حق النشر ورفع يده عن الحق الأدبي جزئياً أي لمدة محدودة.

الصورة التعاقدية بين المؤلف والناشر: وهي صورة فضولية متفرعة عن الصورة التعاقديةالسابقة بين المؤلف والناشر إذ يقوم المؤلف بتقديم مصنفه الذي بذل في تأليفه وابتكاره جهداً فكرياً وذهنياًمضنياً إلى الناشر (الموزع بنفس الوقت) ليقوم بطبعه ونشره وتوزيعه بالوسائل المناسبة. وذلك بأن (يرفع المؤلف يده جزئياً عن الحق الأدبي) ببيع حقوق نشر هذا المصنف للناشر مؤقتاً (لمدة زمنية محددة كسنة مثلاً أولطبعة واحدة محددة عدد النسخ بألف نسخة مثلاً أو بكليهما) . وذلك مقابل عوض مادي معلوم ومحدد يقدمه الناشر للمؤلف وفق الشرط الذي اتفقا عليه بموجب عقد النشر. وهذا العوض المالي هو نسبة مئوية من ثمن كل نسخة تباع من هذا المصنف بعد طباعته على أن يُسدِّد الناشر للمؤلف حصته على رأس سنة من طباعة وتوزيع المصنف.

الصورة الفضولية المتفرعة عن الصورة التعاقدية السابقة: انطلاقاً من هذه الصورة التعاقدية فقد يرتئي الناشر بعد بيع النسخ المتفق عليها بموجب عقد النشر أن هذا المصنف لاقى رواجاً كبيراً لما يحققه من نفع فكري لعموم الأمة، ومن باب الاجتهاد والتبرع وفعل الخير والحرص على تحصيل منفعة المؤلف (صاحب الحق الأدبي) أولاً وعموم القارئين المنتفعين ثانياً رأى الناشر أن يزيد على عدد النسخ المتفق عليها في عقد النشر ب (٥٠٠ نسخة أخرى) خارج المتفق عليه في عقد النشر. على أن ينقد أجور طباعتها من جيبه ثم يبيعها في السوق ويحصِّل بذلك نفعاً وربحاً للمؤلف من مبيعات تلك النسخ الزائدة.

وبعبارة أخرى فإن الناشر (المستأجر لحقوق النشر لمدة محددة) تصرف فضولياً في حق المؤجر(المؤلف) إجارةً فضولية بقصد تثميرهذا الحق وتحصيل الربح لأجل المتصرف له فقام طباعته ٥٠٠ نسخة زائدة، ونقد أجرة طباعتها من جيبه،وذلك من باب التبرع وفعل الخير والإحسان، ثم يبيع هذه النسخ في السوق، بدون إذن المؤلف لعلمه بأن المؤلف يأذن دلالة بالتصرف النافع الذي يحقق له الربح والكسب الزائدين، ولا يعارض مثل هذا التصرف النافع الذي يجلب له الربح.

التكييف الفقهي لهذه الصورة: تكيف هذه الحالة من التصرف على أنها عقدين: إجارة فضولي وبيع فضولي.

- عقد الإجارة الفضولي: إذ يقوم الناشر الفضولي بالتصرف في محل الإجارة- حق النشر- بدون إذن المؤجر (المؤلف) متبرعاً بهدف تحقيق ربح ومكسب مادي له من خلال طبع (٥٠٠ نسخة زائدة).فهذا تصرف فضولي موقوف على إجازة المؤلف (المؤجر). فإذا أجاز المؤلف (المؤجر) تصرفه هذا بموجب إجازة لاحقة فإن الناشر يصبح وكيلاً له بطبع تلك النسخ وترجع إليه حقوق التعاقد (الوكالة)، وإذا لم يجز المؤجر (المؤلف) هذا التصرف بطل وأصبح لاغياً.
- عقد البيع الفضولي:ويأتي في مرحلة لاحقة لعقد الإجارة الفضولي، إذ يقوم الناشر الفضولي ببيع تلك النسخ الزائدة فضولياً دون إذن صاحب الحق الأدبي (المؤلف) للمشترين (الطرف الآخر) وهم القراء المنتفعون بالجهد الذهني والفكري المقدر في هذا المصنف. فالشيء اللافت أن الناشر تصرف فضولياً في عقدين (إجارة وبيع)، أي كان طرفاً في هذين العقدين.

وبالتالي: يمكن للباحث أن يختصر عناصر هذه العقود الفضولية بالتالي:

عقد الإجارة فضولي:الفضولي: هو الناشر (المستأجر)- عقد البيع فضولي: البائع الفضولي: هو الناشر (الموزع)
صاحب الحق: هو المؤجر(المؤلف). صاحب الحق: هو المؤلف(المالك لحق النشر)
محل التصرف الفضولي: حق النشر-محل التصرف الفضولي: حق النشر
وبالنظر إلى التشابه الكبير بين عناصر وشروط وأركان الفضالة في مختلف العقود سيكتفي الباحث بدراسة احد هذين العقدين وهو (عقد الإجارة الفضولي روماً للإختصار).

عناصر الفضالة ومدى تحققها في عقد الإجارة الفضولي

أولاً: أركان الفضالة ومدى تحققها في عقد الإجارة الفضولي.
لهذا التصرف الفضولي أركان عدة سيحاول الباحث التثبت من مدى تحققها في هذا التصرف وذلك وفق التالي:

- المجيز (المؤلف):وهو الذي يملك التصرف بحقه (حق النشر) أصالةً كما يملك إنابة غيره في هذا التصرف، بالإضافة إلى أن حق النشر من الحقوق المستحدثة التي تقبل النيابة وهذا شرط مهم في محل العقد لا يمكن أن تتحقق الفضالة بدونه وهو قابليته محل التصرف للنيابة والوكالة. وتأتي أهمية هذا الطرف من دورها المهم في صدور الإجازة إذ بدون إجازته يكون التصرف الفضولي موقوفاً.
- الفضولي (المستأجر): وهو الناشر الذي تولى التصرف الفضولي الموقوف في حق المؤلفبالتثمير وتحصيل الربح بلا إذنٍ من المؤلف (المالك للحق الأدبي).

وهذان الطرفان (المستأجر الفضولي (الناشر) والمؤجر (صاحب الحق المؤلف))هما عماد التصرف الفضولي في هذه الصورة. فقد جاء في الهداية من كتب الحنفية بهذا الخصوص: (وله الإجازة – أي المؤلف – إذا كان المعقود عليه باقياً والمتعاقدان بما لهما، لأن الإجازة تصرف بالعقد، فلا بدَّ من قيامه، وذلك بقيام العاقدين والمعقود عليه)[1] .

- الطرف الآخر(المشتري للنسخ المطبوعة فضولياً):وهم المنتفعون من الجهد الذهني المبتكر المقدرة في هذا المصنف.
- محل التصرف الفضولي(محل العقد):حق النشر المتمثل بالنسخ الزائدة على القدر المتفق عليه.
- الصيغة: وهي ما يعبر به الفضولي عن تصرفه تجاه الطرف الآخر (المؤلف)، وهو هنا صيغة فعلية تتمثل بطباعة(٥٠٠) نسخة زائدة على القدر المتفق عليه.

ثانياً:شروط الفضالة ومدى تحققها في عقد الإجارة الفضولي.
إن شروط التصرف الفضولي نوعان: شروط تتعلق بالفضولي (الناشر)، وشروط تتعلق بالمالك (المؤلف)، وفيما يلي سيحاول الباحث الوقوف على مدى تحقق هذه الشروط بنوعيها في عقد الإجارة الفضولي وذلك وفق التالي:

١. شروط الفضالة التي تتعلق بالفضولي (الناشر): وهي ثلاثة (أهلية التصرف ، العقل ، البلوغ):

وبما إنَّ تصرف الناشر (الفضولي) في حق المؤلف هو تصرف صادر من أهله وهو العاقلُ البالغُ مضافاً إلى محله (حق النشر) وهو محل عقد الإجازة. فبالتالي كل شروط الفضالة المتعلقة بالفضولي (الناشر) متحققة في هذا العقد.

٢. شروط الفضالة التي تتعلق بالمالك (المؤلف): وهي ثلاثة شروط سيحاول الباحث التثبت من مدى تحققها في عقد الإجارة الفضولي:
   - ملكية المجيز (المؤلف) لمحل العقد (حق النشر).
   - العقل.
   - انعدام إذن المالك.

- **أما الشرط الأول:** فإن المجيز (المؤلف) يملك حق النشر(محل التعاقد) بنفسه أصالةً وله حرية التصرف فيه، كما يملك إنابة غيره بالتصرف في هذا الحق. وكفى برهاناً على تَمَلُّكِ المؤلف لحق النشر اختصاص المؤلف بنسبة المصنف إليه، وهذه النسبة لا تقبل التنازل أو الإسقاط، ويلحقه من جراء نسبة المصنف إليه السمعة الأدبية وما يتبعها. واختصاص المالك بعين الملك يثبت له القدرة الشرعية والحسية على التصرف كما قرر الفقهاء، فإذا تحقق في المؤلِف هذا الشرط تحققت قدرته على إنفاذ التصرف الفضولي الموقوف.

- **أما الشرط الثاني:** وهو العقل فهو متحقق غاية التحقُّق في المؤلف، فلولا توافر أقصى درجات الملكة العقلية لما صدر كل هذا القدر من الإبداع الفكري والجهد الذهني المبتكر، بالإضافة إلى أن العاقل – المجيز – يأذن بالتصرف النافعالذي يحقق له مزيداً من الربح والكسب.

- **أما الشرط الثالث:** وهو انعدام إذن المالك وهو من أهم الشروط الواضحة التحقق في تصرف الناشر الفضولي(المستأجر)فهو لم يستأذن المؤلف مسبقاً في طباعة النسخ الزائدة، ولو كان إذن المؤلف موجوداً مسبقاً (لما سيقع) كما يقول الفقهاء لكنا أمام حالة وكالة وليس حالة فضالة. وهذا الشرط مهم ليوصف تصرف الناشر بأنه تصرف فضولي.

جاء في البحر الرائق: ولابدَّ أن يقول بغير إذنه- أي المؤلف في هذه الصورة -ليكون فضولياً [٢].

ثالثاً:نوع الحق الذي جرى التصرف فيه فضولياً من قبل الناشر.

إن حق النشر الذي يملكه المؤلف إذا ما نظرنا إليه من ناحية أنه ملك واختصاص يختص به شخصٌ بعينه فهو أدعى إلى القول أن هذا الحق يندرج تحت حقوق العباد.وقد تقدم القول أنَّ حقوق العباد محلٌ للتصرفات الفضولية في الجملة، لا بل إن هذا هو الأصل في ذلك.لكن يبقى القول أن اعتبار حق النشر من حقوق العباد الخاصة يظل محل اعتراض وإشكال ولا يسلم من النقد، وبيان ذلك كما يلي:

- المآخذ والاعتراضات:

قد يؤخذ على الكلام السابق أن حق النشر وإن كان حقاً للعبد (المؤلف) لكن شائبة حق انتفاع الأمة (حق الله) قائمة بهذا المصنف وما فيه من علوم نافعة ومعارف. وهذا يعني أنه ثمة حق آخر يشاطر حق العبد وينازعه الصفة. وبالتالي فلم يبقَ حق النشر ملكاً محضاً للمؤلف وبالتالي لم يعد هذا الحق محلاً للتصرف الفضولي من قبل الناشر أصلاً.

ويجاب عنه: على الرغم من وجاهة هذا الاعتراض إلا أنه قد تقرر للباحث أن حقوق الله وحقوق العباد إذا اجتمعت وكان الغالب فيها حقوق العباد وكما هو الحال في حق النشر فإن هذا الحق يبقى محلاً للتصرف الفضولي بهذا الاعتبار. وتقوى قابلية المحل للتصرف الفضولي أكثر إذا كان يقبل النيابة والتوكيل وهو كذلك هنا فانتهت الشبهة وزال الشك.

رابعاً:نوع الإذن ودلالته في تصرف الناشر الفضولي.

يشتمل عقد الإجارة الفضولي على نوعين رئيسيين من الإذن هما:

أ-إذن المالك:وهو منعدم في عقد الإجارة الفضولي الذي قام بموجبه الناشر الفضولي بطباعة ٥٠٠ نسخة زائدة على القدر المتفق عليه، وبالنظر إلى انتماء هذا الإذن إلى رتب وتقسيمات الإذن عند الفقهاء فهو من قبيل الإذن باعتبار مصدره، وهو أحد التقسيمات الرئيسية للإذن. لكن ماذا لو صدر الإذن اللاحق من المؤلف بقبول وإجازة طباعة وبيع تلك النسخ فهل تبقى تسمية إذن مناسبة لهذا الرضا الصادر من المؤلف؟. الجواب: إن هذا الإذن اللاحق(لما وقع) هو في الحقيقة إجازة ورضى وإن كان في الظاهر إذناً كما يعبر به أحياناً بعض الفقهاء، ومن أهم آثاره أنه يجعل الناشر وكيلاً في هذه الجزئية.وقد أشار بعض الفقهاء المعاصرين إلى أن المؤلف لما حدد عدد النسخ بالاتفاق مع الناشر فإن هذا آلية العمل من آليات الإذن السابق تفيد التوكيل في طباعة ما هو متفق عليه بموجب عقد النشر،وهي تخول الناشر تحديد أثمان النسخ والاستفادة من أثمانها في عقد النشر [٣]. وبالتالي كل مخالفة لهذا الإذن (إذن المالك) فهذا يعني أننا أمام حالة من الفضالة الموقوفة في النسخ الزائدة تحتاج إلى إذن جديد لاحقٍ (يطلق عليه اسم إجازة) حتى ينفذ تصرف الناشر فيها.

ب- الإذن دلالةً: وهو أحد أنواع الإذن باعتبار دلالته، وهو متوافر في تصرف الناشر الفضولي هنا، إذ أن الناشر لولا أنه يلمس إذن المؤلف دلالةً ويتوقع رضى لاحقاً بتصرفه هذا الذي يدر على المالك ربحاً وكسباً زائداً من بيع النسخ الزائدة لما أقدم على تصرفه هذا.

خامساً:إجازة المؤلف لتصرف الناشر الفضولي.

الكلام في هذه الجزئية سيدور حول ثلاثة أمور هي على التالي:

١. مدى تحقق شروط الإجازة في تصرف الناشر الفضولي.
٢. صيغة الإجازة التي صدرت من المؤلف.
٣. أثر هذه الإجازة هل له صفة الإنشاء أم صفة الإظهار؟ ودلالة ذلك.

- مدى تحقق شروط الإجازة في تصرف الناشر الفضولي.

يلحظ في تصرف الناشر الفضولي في عقد الإجارة توافر ثلاثة عناصر هي:المؤلف (المؤجر)، والفضولي (الناشر)، والمشتري منه (القارئ المنتفع) فهذه الأطراف الثلاثة إذا توافرت وكانت على قيد الحياة عند صدور الإجازة فهذا يعني أن أهم شروط صحة الإجازة لهذا التصرف الفضولي قد تحقق.

فأما بقاء الناشر الفضولي حيًّاً: فهذا ضروري حتى تلزمه حقوق العقد (الوكالة) بعد إجازة المؤلف لتصرفه ولا تلزمه حقوق الوكالة إذا كان ميتاً [٤].

وأما اشتراط حياة المشتري من الفضولي: أي القارئ فهو من أجل ظهور أثر الإجازة في حقه فيطالب الفضولي الناشر بما أوجبته له الإجازة من تسليم المبيع (النسخ الزائدة).

أما اشتراط حياة المؤلف (المجيز): إذ لو كان ميتاً لم يصح صدور الإجازة من ورثته ولا ينفذ التصرف الفضولي بإجازة الورثة، إذ لا يقوم الورثة مقام المؤلف في إصدار الإجازة [٥].

أما الشرط الثاني من شروط صحة الإجازة وهو بقاء محل التصرف الفضولي قائماً: فهو متحقق إذ أن محل التصرف الفضولي (حق النشر) أو الشكل المادي المعبر عن هذا الحق والمتمثل بالنسخ الزائدة من الكتاب المطبوع لا تزال قائمة لم تستهلك. أما الشرط الثالث وهو قيام الثمن فهو كذلك متحقق في هذه الصورة ويد الناشر الفضولي عليه يد أمانة إذا هلك في يده لا يضمنه كما قرر الفقهاء [٦].

- صيغة الإجازة التي صدرت من المؤلف:

إن الإجازة التي يصدرها المؤلف(المؤجر) لإنفاذ تصرف الناشر الفضولي لابد أن تكون وفق صيغة معينة تدل على الرضى، وبالنظر إلى أنواع صيغ الإجازة التي تختص بمثل هذه التصرفات فإن إجازة المؤلف لا تخرج عنأحد صيغتين هما:

أ- الإجازة الصريحة: كأن يقول المؤجر أجزت تصرفك، أو رضيت به أو أذنت لك بطباعة وبيع النسخ الزائدة، وهي ألفاظ تدل على الرضى الصريح، ولا تحتمل الشك.

ب- الإجازة الضمنية: كأن يستلم المؤلف حصته من ثمن النسخ الزائدة المطبوعة والمباعة فضولياً، وبالتالي فأخذه للثمن هو إجازة ضمنية (فعلية) تدل على الرضا اللاحق بما صنع الناشر.

جاء في البحر الرائق: (الإجازة لبيع الفضولي تكون بالفعل وبالقول، فمن الأول – أي البيع – تسليم المبيع وكذا أخذ الثمن) [٧]

- أثر إجازة المؤلف هل له صفة الإنشاء أم صفة الإظهار في إجارة الفضولي؟

إن أثر إجازة المالك لتصرف الفضولي عادةً يكون له أحد صفتين إما صفة الإنشاء أي بأثر رجعي أو صفة الإظهار أي يعتبر التصرف نافذاً من لحظة صدور الإجازة. وبناءً عليه: فإن أثر إجازة المؤلف (المؤجر) لتصرف الناشر الفضولي بطباعة النسخ الزائدة هو من قبيل صفة الإنشاء إذ يكون له أثر رجعي بحيث يصبح الناشر وكيلاً عن المؤلف في طباعة النسخ الزائدة منذ اللحظة الأولى التي شرع الناشر فيها بطباعة تلك النسخ،وإنفاذ تصرف الناشر بحيث ترجع إليه حقوق العقد منذ تلك اللحظة.

المآخذ والحلول المقترحة

من المآخذ التي يمكن أخذها على حالة الفضالة في عقد الإجارة أنَّ الناشر عندما طبع النسخ الزائدة (٥٠٠نسخة)كان قد نقد أجر طباعتها من جيبه، وهو بهذه الصفة متبرع وبالتالي فليس له أن يطالب المؤلف بأجور طباعة نسخ لم يأذن المؤلف بطباعتها،وليس له الرجوع على المؤلف بما أنفقه من أجور طباعة.لكن ومن خلال تتبع ما يحصل اليوم على أرض الواقع في مجال النشر والتوزيع فإن الناشر يسترد ما أنفقه تبرعاً من أجور الطباعة من ثمن بيع تلك النسخ للمشترين القراء (المنتفعين بالكتاب) لا بل يسترد أرباحاً فوق ما أنفقه من أجور الطباعة السابقة.

وبناءً عليه فالسؤال المهم: كيف يتبرع الناشر بأجور طباعته النسخ الزائدة فضولياً، ثمَّ يستردها ويسترد فوقها أرباحاً أخرى.

الجواب:وبما أن مثل هذه الحالات يبحث لها عن حلول وتخريجات أولاً بالنظر في الأشباه والنظائر الفقهية فبناءً عليه يمكن تكييف وتوصيف ما يرجع به الناشر على المؤلف من أجور و (عائدات) أرباح أخرى هو أحد تكييفين:

١. إما وكالة بأجر: وهو أجرٌ يتقاضاه الناشر لقاء أعمال الوكالة على اعتبار أنه أصبح وكيلاً بموجب الإجازة اللاحقة من المؤلف. ولا مانع عند الفقهاء أن يأخذ الوكيل أجراً على عمله وإن كان الأصل أن تكون الوكالة عقد تبرع.إلا أن بعض الفقهاء أجاز أخذ الأجر على الوكالة [٨].
٢. أو أجرة الفضولي: وهذا التكييف مبني على اجتهادات ابن القيم الجوزية. إذ يرى أنه وإن كان الأصل في الفضالة التبرع لكن لا مانع من أن يأخذ الفضولي أجراً أو يرجع على المالك بما أنفق.

- لكن قد يرد على التخريج الأول (الوكالة بأجر) مأخذ: وهو هل يصح أن تكون الأجرة في الوكالة حصةً شائعةً غير محدودة القدر؟

الجواب نعم: يجوز أن تكون الأجرة حصة شائعة وهي تتمثل هنا في هذا عقد الإجارة الفضولي بنسبة مئوية متفق عليها من ثمن النسخ لزائدة المباعة.

وقد جاء في مجلة الأحكام العدلية ما يؤيد ذلك في:المادة / ١٢٠٢ /: يصح التوكيل بلا جعل ويجعل معلوم أياماً معلومةً ولو بجزء شائع من الثمن أو الأجرة مثلاً لو وكله في بيع أمواله أو تأجير أملاكه أو قبض حقوقه على أن يكون له عشرة في كل مئة من الحاصل صح واستحق الوكيل ذلك [٩].

- **كما يرد على التخريج الثاني (أجرة الفضولي) اعتراض مفاده:** أن الفضولي إذا أخذ أجراً على عمله فهو ملزم بمواصلة العمل الذي شرع فيه لمصلحة غير حتى إنهائه أو إنهاؤه على الوجه المطلوب، إذ لو تخلى الفضولي عن عمله في منتصفه لأضر بالمالك أكثر، وبالتالي فأخذ الأجر من قبل الفضولي يتناقض مع فكرة التبرع التي ينبني عليها التصرف الفضولي، كما أنه بأخذه للأجر يتحول عمله إلى التزام وعقد إجارة بينه وبين المالك، ولم يعد بمقدوره الانسحاب من هذا العمل الجائز أصلاً المبني على التبرع.

وحل هذا الاعتراض حسب رأي الباحث:

هو العودة إلى فكرة التبرع التي نشأ منها فعل الناشر الفضولي وحثِّه على توضيح تصرفه لمصلحة المؤلف. فإن تصرف بالفضالة لمصلحة المؤلف ابتغاء الأجر والثواب وتحصيل المنفعة له فعليه ألا يشوب هذه النية وهذا العمل بالأجر الذي يتناقض مع فكرة التبرع.

أو: ليكن واضحاً بأن يحرص على استصدار إجازة لاحقة من المؤلف يصبح موجبها وكيلاً بأجر وعندها تزول الاعتراضات الواردة على هذا التصرف.

المراجع والمصادر:

١. المرغيناني،الهداية مع شرح فتح القدير، ٧/ ٥٤.
٢. ابن نجيم، البحر الرائق، ٢٢١/٦.
٣. د. محمد مصطفى أبوه الشنقيطي، دراسة شرعية لأهم العقود المالية المستحدثة، ٧٤٢/٢.
٤. الكمال بن الهمام، شرح فتح القدير، ٧ / ٥٤-٥٥/
٥. الكمال بن الهمام، شرح فتح القدير، ٧ / ٥٦/.
٦. ابن نجيم، البحر الرائق، ١٦٠/٦.
٧. البحر الرائق، ٣٧٩/٦.
٨. قال النووي رحمه الله تعالى (الوكالة تجوز بجعل – أجر- وبغير جعل). المجموع١٦٨/١٤.
٩. علي حيدر، شرح مجلة الأحكام العدلية، ٤٦٢/١.

جودة التدريب



منصور محمد على الأيوبي
محاضر بكلية فلسطين التقنية / دير البلح
غزة / فلسطين

مقدمة:

التدريب سلوك إنساني بدأ منذ القدم، وتطور عبر الزمن، وقد اعتمدته المجتمعات المتقدمة والنامية قديماً وحاضراً وسيبقى مستقبلاً وسيلة لتطوير أداء كوادرها البشرية بتوظيف أساليب وطرائق مختلفة تناسب طبيعة العصر الذي نعيش وفق التوجهات العالمية المعاصرة [١] (الطعاني،٢٠٠٢، ص٩).

ويعد التدريب مصدراً مهماً من مصادر إعداد الكوادر البشرية من أجل تطوير كفاياتهم بما ينعكس إيجابياً على تطوير أداء المؤسسة من جميع جوانبها المختلفة.

ويعتبر موضوع جودة التدريب أحد المحاور الأساسية لنجاح أي برنامج تدريبي، وذلك للتأكد من تزويد المتدربين بالمهارات المطلوبة لممارسة المهنة بحرفية يتطلبها سوق العمل (اليحيى[٢] وآخرون، ٢٠٠٨، ص٣).

مفهوم جودة التدريب:

بالاعتماد على استقراء العديد من المفاهيم المطروحة حول الجودة الشاملة نستطيع الوصول إلى مفهوم جودة التدريب المتمثل في[٣] (رواس، ٢٠٠٧، ص٧-٨):

- تجويد وتحسين مدخلات وعمليات ومخرجات التدريب، بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية في المجتمعات.
- التحسين المستمر للأداء في التدريب بما يحقق الجودة في جميع نشاطاته ونتائجه.
- إعادة هيكلة نظام وآلية التدريب في ضوء المعايير العالمية للجودة الشاملة وربطه بمدخلات وعمليات ومخرجات النظام التدريبي لتحسين العملية التدريبية.
- كما أن الجودة في المؤسسات التدريبية: تعني مدى مطابقة مخرجات التدريب للأهداف والمعايير الموضوعة.

وعرف (اليحيى وآخرون)[٤] ٢٠٠٨، ص٣) جودة التدريب بأنه: "تقديم تدريب يحقق للمتدرب الوصول إلى درجة من الامتياز أو الاستحقاق في إتقان المهارات المطلوبة في سوق العمل".

ويعرف الباحث مفهوم جودة التدريب بأنها: "تقديم خدمة تدريبية ذات جودة عالية من خلال الاهتمام بجودة أداء كافة عناصر العملية التدريبية من أولى مدخلاتها مروراً بجميع عملياتها حتى مخرجاتها النهائية، التي تساهم بشكل فعال في كفاءة الأداء وتحقيق رضى المستفيدين وتحقيق رغباتهم".

عناصر جودة التدريب:

تكمن عناصر جودة التدريب في النقاط التالية[٥]:

١. التكامل بين التدريب وباقي عمليات إدارة تنمية الموارد البشرية.
٢. النظر إلى التدريب باعتباره نظاماً متكاملاً يتضمن كافة عمليات التدريب.
٣. انطلاق التدريب من نظرة إستراتيجية تربط بين أهداف وفعاليات وبين إستراتيجيات المنظمة وأهدافها.
٤. أهمية استخدام التدريب لتفجير طاقات وإمكانات الفرد مع إتاحة الفرص له لاستثمارها في الأداء من خلال التمكين.
٥. أهمية تطوير تقنيات التدريب لترتفع إلى مستوى التقنيات المعاصرة للمعلومات والاتصالات.

أهمية وفائدة جودة التدريب:

تكمن أهمية وفائدة جودة التدريب في النقاط التالية (اليحيى وآخرون، ٢٠٠٨، ص٢):

١. تطبيق نظام الجودة يمنح المؤسسة الاحترام والتقدير والاعتراف العالمي.
٢. التحسين المستمر لأداء المدربين وتأهيلهم للحصول على شهادات الاعتماد الوطني والعالمي للجودة.
٣. انخفاض التكاليف المادية نظراً لانعدام تقريبي للأخطاء.
٤. زيادة الكفاءة التدريبية، ورفع مستوى الأداء لجميع الإداريين وأعضاء الهيئة التدريبية.
٥. إيجاد بيئة تدريبية رسالتها التطوير المستمر.
٦. وضع إجراءات عملية واضحة ومحددة من أجل تحقيق معايير الجودة.
٧. تحسين مخرجات المؤسسة للرقي لمستوى توقعات أرباب العمل.
٨. زيادة حدة المنافسة لجعل التدريب المتميز قيمة تنافسية.
٩. ربط خطط التدريب التقني والمهني بخطط التنمية الاقتصادية لمواجهة التحديات العالمية، وتزويد السوق بكوادر عالية التأهيل.
١٠. التقليل من أثر أنظمة العولمة في تقليل الحماية للعمالة الوطنية مما حول المهارة إلى حماية اجتماعية.

١١. العمل على تأهيل المتدربين وفق قدراتهم تبعاً لحاجات القطاعات والمؤسسات الاقتصادية المختلفة في ضوء المبادئ العلمية للتوجه المهني.
١٢. تدعيم التكامل بين الدراسة النظرية والتدريب العملي التطبيقي لإكساب المتدربين طريقة التفكير العلمي، والتعلم الذاتي لمساعدتهم على تنمية قدراتهم، والاستمرار في التجديد والابتكار.
١٣. إكساب المتدربين حب العمل في نفوسهم، وإشعارهم بأهميته في مجال الحياة العلمية.
١٤. تدريب المتدربين على اقتصاديات العمل بما يحقق الإنتاج بأقل كلفة ممكنة، وأقصر وقت.
١٥. تهيئة المتدربين للاندماج في سوق العمل، والإسهام فيه من خلال فهم صحيح لدور الفرد في المجتمع.

معوقات تطبيق نظام جودة التدريب:

تكمن أهم المعوقات في تطبيق نظام جودة التدريب في النقاط التالية [٦] (رواس، ٢٠٠٧، ص٩-١٠):

١. تعجل توقع النتائج السريعة لتطبيق إدارة الجودة الشاملة.
٢. عدم التزام القيادة الإدارية العليا بالجودة.
٣. تطبيق إدارة الجودة الشاملة قبل تهيئة المناخ الملائم لهذا التطبيق.
٤. عدم تهيئة القيادة، وافتقارها للإلمام الكافي بمفهوم الجودة، وكيفية مباشرة العمل به بنجاح.
٥. عدم توافر أنظمة معلومات جيدة وحديثة، وبالتالي عدم توفر المعلومات عن الإنجازات المحققة.
٦. عدم نجاح الاتصالات بين العاملين المستفيدين.
٧. انخفاض المستوى التعليمي والمهاري للعاملين.
٨. عدم وجود نظام حوافز فعال يشجع على المنافسة.
٩. غياب الرؤية المستقبلية المتضمنة عدم وجود (أهداف ثابتة ومفاهيم راسخة وإجراءات مرنة).
١٠. الأنظمة الرسمية التي تعيق الإبداع والتطوير، وعدم تطبيق مبدأ المساءلة في حالة التجاوزات.
١١. عدم التركيز على تشجيع المبادرات الفردية والجماعية للإبداع والابتكار، وتقديم المصلحة الشخصية لدى بعض المسؤولين على المصلحة العامة [٧] (السلوم، ٢٠٠٥).

معايير جودة التدريب:

من أبرز معايير جودة التدريب ما يلي:

١. جودة الإدارة، وإيجاد قيادات تدريبية قادرة وملتزمة بعملية التحسين المستمر للتدريب من خلال التركيز على السلوكيات.
٢. تطوير الموارد البشرية من خلال (وضع إستراتيجية تتكامل فيها عمليات التدريب، وتربط بين الأهداف والفعاليات، وبين إستراتيجيات المنظمة وأهدافها).
٣. التخلص من مشكلات ومعوقات التدريب الحالية (الإدارية والفنية والمالية مثل المباني والتجهيزات، التقنيات المعاصرة للمعلومات والاتصالات).
٤. برامج الإرشاد والتوجيه، والعمل ما أمكن على ترشيد الإنفاق على التدريب في إطار تحقيق الأهداف المرسومة له.
٥. البرامج التدريبية والمناهج.
٦. الاختبارات والتقييم وتقدير الجهود المبذولة للارتقاء بمستوى التدريب.

العمليات التي تدعم جودة التدريب:

يرى كل من (الراسبي، ٢٠٠٤م ؛ عبد الحفيظ، ٢٠٠٣م ؛ عبد الباري وآخرون، ٢٠٠٢) أن العمليات التي تدعم جودة التدريب ما يلي:

أولاً: التقييم الذاتي: تتطلب عملية التقييم الذاتي من المؤسسة التدريبية أن تقوم بفحص عملها بصورة دورية، وتصدر حكمها على أدائها بالمقارنة مع المعايير المتفق عليها ويكون ذلك بتطبيق الآتي:

١. جمع الأدلة.
٢. كتابة التقارير عن مدى تحقق المعايير.
٣. تحليل مواطن القوة، ووضع الخطط لانتشار الممارسات الجيدة.
٤. تحليل مواطن الضعف، ووضع خطط علاجية لتلافيها.

ثانياً: التدقيق: إن التدقيق على المؤسسة التدريبية يكون باستخدام عدد من المصادر مثل:

- تقرير التقييم الذاتي.
- ملف المدرب.
- ملف المتدرب.
- سجلات المدرب التقييمية.
- سجل ضبط الجودة.

ثالثاً: التخطيط التطويري: وهو طريقة نظامية لتطوير الجهة التدريبية، وحيث تعنى بوضع أولويات لتطوير الأداء، وهنا تظهر فرصة جيدة ليستخدم فريق ضبط الجودة المعلومات للتأثير على عملية التخطيط التطويري.

رابعاً: حل المشكلات: ويتطلب حل المشكلات الآتي:

١. الشعور بالمشكلة.
٢. تحديد المشكلة بوضوح.
٣. تحديد أسباب المشكلة.

٤. تحديد المعلومات الواردة بحيث يظهر السبب.
٥. وضع ضوابط ومعايير الحلول.
٦. إجراء عصف ذهني للحلول مع ذوي المصالح.
٧. ترتيب الأولويات (قائمة بالحلول الأفضل والبدائل المختلفة).
٨. تصحيح الخلل ليتناسب الحل المقترح مع المعايير.
٩. وضع خطة التنفيذ.
١٠. اتخاذ إجراءات احتياطية للتأكد من عدم تكرار الخلل.
١١. تقييم التنفيذ.

خامساً: التقارير والوثائق: يتم الاحتفاظ بها لتوثيق جميع المعلومات المتعلقة بضبط الجودة في التقييم، وتعتبر التقارير المكتوبة إحدى أهم أنواع الاتصال في نظام ضبط الجودة، وهي تخدم العملية برمتها، كما تخدم المعنيين جميعهم بهذا العمل.

سادساً: المتابعة: إن أي نظام جودة بحاجة للمتابعة، ولذلك فنحن بحاجة إلى:

١. نظام لجمع وتحليل المعلومات.
٢. قبول المداخلات من جميع المعنيين فيما يتعلق بالنظام.
٣. التوصية باتخاذ قرار.

سابعا: المقايسة: هو نظام خارجي يهدف إلى مراقبة الأنشطة أو العمليات الداخلية بهدف تحقيق تطور مستمر، ويكون هذا بإيجاد التزام لتطوير الأداء، ويمكن استخدامه داخليا لتطوير العمليات الإجرائية، أما عندما يستخدم خارجياً، فيكون الهدف منه المقارنة مع مؤسسة تعمل بصورة دقيقة وفاعلة، وتتميز منتجاتها وخدماتها بالجودة العالية، ولهذا كانت هذه العملية مكوناً حيوياً لأي برنامج جودة، وهنا يمكن الإستعانة بجهات أو منظمات دولية للتقييم للحصول على شهادة معترف بها في الجودة.

ثامناً: تقييم البرنامج: هي عملية في غاية الأهمية لمعرفة التغذية الراجعة، ويمكن استنتاجها من المتابعة الحقيقية، وتقييم الذات، واستفتاء الأشخاص المعنيين للتأكد من أن الإفادة التي تم التخطيط لها تحققت، وقد يكون هذا من خلال الإجابة على الأسئلة الآتية:

١. هل ساعدت الإجراءات في حل المشكلات؟
٢. هل تم استخدام المعلومات بطريقة مناسبة؟
٣. هل حدث تعلم جديد؟
٤. ما الإجراء التصحيحي الذي تم اتخاذه؟

تاسعاً: الخطة الزمنية: إنه من خلال تطبيق نظام ضبط الجودة فإن هناك أسئلة هامة يجب طرحها هي:

١. ماذا سيحقق؟ وما المدة الزمنية؟
٢. ما الأمور التي تحتاج لمتابعة؟ ومتى؟
٣. ما الأمور الهامة في تطبيق البرامج؟
٤. هل الأمور الهامة بحاجة إلى تصحيح؟ ومتى يتم التصحيح؟

مواصفات جودة التدريب:

لكي نتمكن من تحقيق جودة التدريب ينبغي مراعاة الآتي [٨] (رواس، ٢٠٠٧، ص١٣):

١. تطبيق معايير جودة التدريب.
٢. التمسك بمبادئ تطوير جودة التدريب.
٣. الالتزام بعناصر خطة العمل الإجرائية لإدارة جودة التدريب.
٤. تطبيق العمليات التي تدعم جودة التدريب.
٥. إيجاد قيادات تدريبية قادرة وملتزمة بعملية التحسين المستمر للتدريب.
٦. تلافي أوجه القصور لدى العاملين بالمؤسسة التدريبية قبل وأثناء التحاقهم بها.
٧. تهيئة المناخ المناسب للتعلم والتدريب.
٨. ربط التدريب بالمواد الجديدة في المناهج والمواد المطورة.
٩. مواكبة التدريب للتحديث والتغيير المستمر.
١٠. توظيف التقنيات الحديثة بالتدريب.
١١. توجيه التدريب نحو مهارات وقدرات وكفايات محددة.
١٢. الاهتمام بالتدريب من خلال أنظمة وأساليب وطرق عمل.

المراجع والمصادر:

١. (الطعاني, ٢٠٠٢ , ص٩)
٢. (اليحيى وآخرون, ٢٠٠٨ , ص٣)
٣. (رواس , ٢٠٠٧ , ص٨٧)
٤. (اليحيى وآخرون ٢٠٠٨, ص٣)
٥. (اليحيى وآخرون، ٢٠٠٨، ص٢)
٦. (رواس، ٢٠٠٧، ص٩-١٠)
٧. (السلوم، ٢٠٠٥)
٨. (رواس، ٢٠٠٧، ص١٣) المراجع

- أحمد بن صالح عبد الحفيظ (٢٠٠٣): المرجع العلمي لتطبيق منهج الهندرة، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
- حسن الطعاني (٢٠٠٢): التدريب: مفهومه وفعالياته، بناء البرامج التدريبية وتقويمها، عمان، دار الشروق.
- سلوى الحمودي (١٤٢٥): «جودة التدريب في معهد الإدارة العامة» ورقة عمل مقدمه للمؤتمر الوطني الأول للجودة بعنوان (السعي نحو التقدم: الواقع والطموح) خلال الفترة ٢٦-٢٦/ ربيع أول.
- صالح اليحيى وآخرون (٢٠٠٨): الدليل الإجرائي للمدربة نحو تحسين جودة التدريب، المؤسسة العامة التدريب المهني والتقني، الإدارة العامة لتقويم التدريب، المملكة العربية السعودية.
- علاء عبد الباري وآخرون (٢٠٠٢): «تأكيد الجودة في التعليم والتدريب» ورقة عمل مقدمه للمؤتمر العلمي الرابع عشر (مناهج التعليم في ضوء مفهوم الأداء) المنعقد من ٢٤-٢٠٠٢/١١/٢٥، المجلد ١، جامعة عين شمس.
- فائزة دواس (٢٠٠٧): «مواصفات جودة التدريب أثناء الخدمة في التعليم العام» رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة أم القرى.
- فائزة دواس (٢٠٠٧): «مواصفات جودة التدريب أثناء الخدمة في التعليم العام» ورقة مقدمه للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية (جستن) اللقاء السنوي الرابع عشر للجودة بفرع الجمعية بمنطقة القصيم «الجودة في التعليم العام» خلال الفترة من ١٥-٢٠٠٧/٥/١٦.
- ناصر بن هلال الراسبي (٢٠٠٤): «تطوير التعليم الثانوي وفق معايير الجودة الشاملة في وزارة التربية والتعليم في سلطنة عمان» رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الأردنية.

إطار عمل شامل للحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بماليزيا





حكيمة يعقوب

مقدمة

يعد الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية أمراً في غاية الأهمية، وذلك من أجل تعزيز ثقة العامة والأسواق المالية بمصداقية المالية الإسلامية، ولذلك قام المصرف المركزي الماليزي بوصفه الجهة المنظمة للجوانب المالية بإعداد إطار عمل قانوني الغرض منه التأكد من أن العمليات والأنشطة التي تضطلع بها المؤسسات المالية الإسلامية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع الأوقات. وقد تم إصدار إطار العمل القانوني بشكل رسمي في شهر أكتوبر من عام ٢٠١٠م تحت مسمى "إطار عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية"، وأصبح ساري المفعول منذ الأول من يناير لعام ٢٠١١م. ويهدف إطار العمل الجديد إلى تحقيق هدف التوافق مع الشريعة الإسلامية من خلال تأسيس بنية تحتية للحوكمة الشرعية تتكون من مستويين رئيسين، أولهما يتمثل في المجلس الاستشاري الشرعي التابع للمصرف المركزي الماليزي، وثانيهما يتمثل في هيئات الرقابة الشرعية لدى كل مؤسسة مالية إسلامية.

إعداد المصرف المركزي الماليزي لإطار عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية

قام المصرف المركزي الماليزي بإعداد إطار عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في تعزيز دور المجلس الإداري وهيئة الرقابة الشرعية والفريق الإداري للمؤسسة فيما يتعلق بالقضايا الشرعية، ويشمل ذلك تحسين الدور الذي تمارسه الأجهزة المفصلية التي تقع على عاتقها مسؤولية تنفيذ الواجبات المتعلقة بالالتزام الشرعي وممارسة الأنشطة البحثية من أجل خلق بيئة تشغيلية ملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، وبناءً عليه فقد تم تصميم إطار عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية كي يحقق الأهداف الآتية:

(أ) تحديد متطلبات المصرف المركزي الماليزي فيما يخص هياكل الحوكمة الشرعية والعمليات والترتيبات الواجب توفرها في المؤسسة المالية الإسلامية، من أجل ضمان توافق جميع عملياتها وأنشطتها المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية.

(ب) توفير دليل إرشادي شامل لمجلس الإدارة وهيئة الرقابة الشرعية وإدارة المؤسسة المالية الإسلامية برمتها حول كيفية تأدية واجباتها المتعلقة بالقضايا الشرعية.

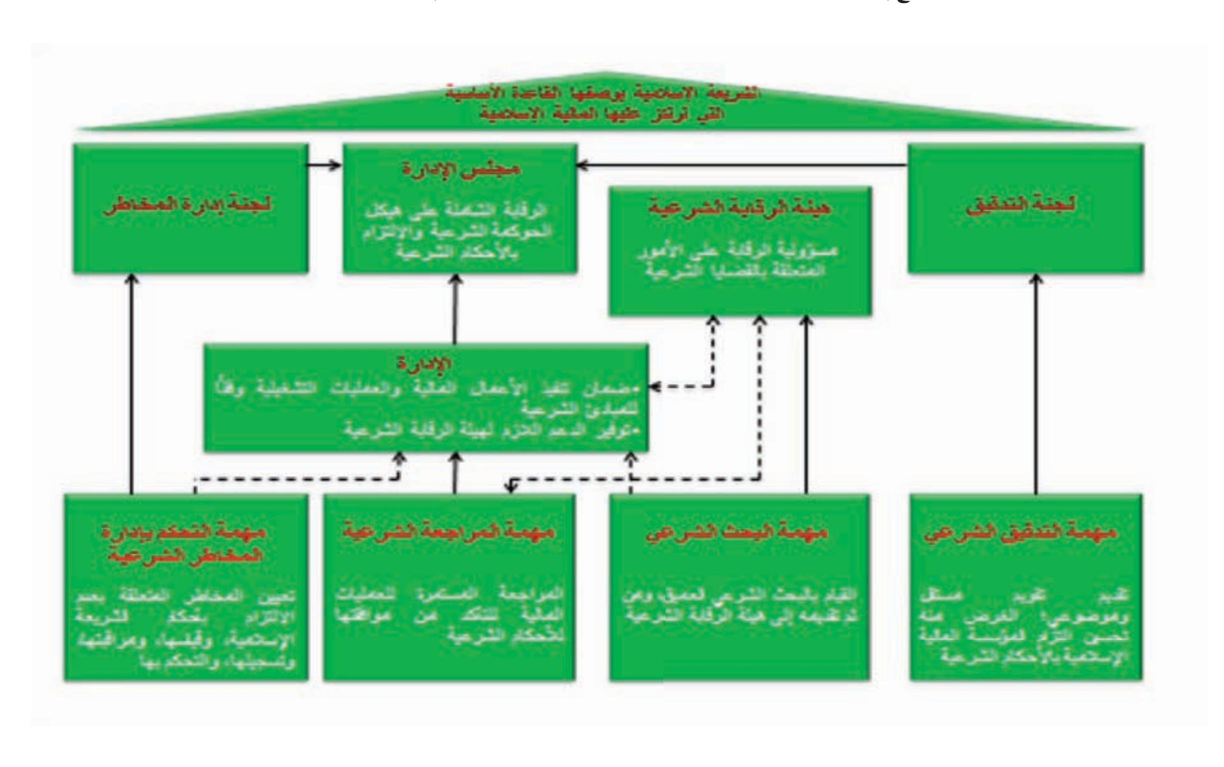
(ت) توصيف الوظائف المتعلقة بالمراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي وإدارة المخاطر الشرعية والبحث الشرعي.

الأقسام الرئيسة لإطار عمل الحوكمة الشرعية

يتكون إطار عمل الحوكمة الشرعية من ستة أقسام أساسية، يتناول أولها المتطلبات العامة لإطار العمل، حيث يصف المهام الأساسية الملقاة على عاتق المؤسسة المالية الإسلامية، فضلاً عن الأجهزة الرئيسة التي يجب عليها تطبيق هذه المهام. أما بالنسبة للمهام المنوطة بالمؤسسة المالية الإسلامية، فتتمثل في إنشاء إطار عمل ملائم ومتين للحوكمة الشرعية، يركز على تبيان الوظائف التي تمارسها الأجهزة الرئيسة داخل المؤسسة، لضمان تطبيق فاعل لإطار عمل الحوكمة الشرعية. كما بين القسم الأول أن المؤسسة المالية الإسلامية مسؤولة عن التأكد من أن جميع غاياتها وعملياتها متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع الأوقات، فضلاً عن إنشاء آلية شاملة لضبط الالتزام الشرعي تغطي جميع الجوانب المتعلقة بالعمليات المالية للمؤسسة، وذلك لضمان التزام جميع أنشطتها بأحكام الشريعة الإسلامية.

وفيما يتعلق بالأجهزة الرئيسة داخل المؤسسة المالية الإسلامية، فقد نوه القسم الأول إلى أن وجود إطار عمل حوكمة شرعية ملائم ومتين يعد انعكاساً لوجود مجلس إدارة وطاقم إداري فاعل ومسؤول، فضلاً عن تواجد هيئة رقابة شرعية مستقلة تتصف بالكفاءة ومُعرضة للمساءلة، مُدعمة بطاقم بحثي شرعي متمكن، وخاضعة للمراقبة من خلال عمليات المراجعة والتدقيق الشرعي وإدارة المخاطر الشرعية. وفيما يلي النموذج الذي قام على أساسه إطار عمل الحوكمة الشرعية.

نموذج إطار عمل الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في ماليزيا



بناءً على النموذج الموضح أعلاه، فإن المتطلبات المذكورة في إطار عمل الحوكمة الشرعية تُلزِم المؤسسة المالية الإسلامية بضرورة اشتمالها على الآتي:

(أ) يُعد مجلس الإدارة مسؤولاً عن إنشاء هيكل حوكمة شرعية ملائم للمؤسسة المالية الإسلامية، ويتوجب على مجلس الإدارة فهم المخاطر الشرعية ذات الصلة بالمالية الإسلامية والقضايا المتعلقة بتلك المخاطر، فضلاً عن تداعياتها على المؤسسة.

(ب) يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن يكون لديها هيئة رقابة شرعية تتكون من أشخاص مؤهلين من الناحية الشرعية، ولديهم القدرة على مناقشة القضايا المتعلقة بالمالية الإسلامية، وتقديم آراء شرعية صحيحة.

(ت) يُعد الطاقم الإداري مسؤولاً عن تقديم الموارد الكافية والدعم البشري اللازم إلى كل جهة ذات علاقة بتطبيق إطار عمل الحوكمة الشرعية، وذلك من أجل ضمان تنفيذ العمليات المالية للمؤسسة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

(ث) يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن تقوم بمراجعة شرعية داخلية مستمرة للعمليات والمخرجات، فضلاً عن التأكد من توافق هذه العمليات والمحصلات مع المتطلبات الشرعية.

(ج) يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن تقوم بتدقيق شرعي منتظم بمعدل مرة واحدة سنوياً للتثبت من امتثال الوظائف الرئيسة والعمليات المالية التي تمارسها المؤسسة المالية الإسلامية لأحكام الشريعة الإسلامية.

(ح) يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن يكون لديها نظام لإدارة المخاطر الشرعية، وذلك لغرض تحديد جميع المخاطر المحتملة المتعلقة بعدم الالتزام بالشريعة، فضلاً عن تبيان التدابير التصحيحية التي يجب اتباعها للحد أو التقليل من تلك المخاطر.

(خ) يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن يكون لديها فريق بحث شرعي داخلي للقيام بأنشطة بحثية شرعية.

(د) يتوجب على المؤسسة المالية الإسلامية أن تقوم بإصدار القرارات الشرعية ونشرها إلى جميع أصحاب المصالح ذوي العلاقة.

أما القسم الثاني فقد خُصِص للتعرض للقضايا المتعلقة بالرقابة والمساءلة والمسؤولية الخاصة بكل جهة تمارس دوراً في تطبيق إطار عمل الحوكمة الشرعية، وفي هذا السياق سنقوم بتسليط الضوء بشكل أساسي على مسؤوليات ومهام هيئة الرقابة الشرعية، وهي كالآتي:

(أ) المسؤولية والمساءلة: يتوجب على أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أن يعوا مسؤوليتهم الكاملة عن كافة القرارات والآراء الشرعية الصادرة عنهم خلال تأديتهم لمهامهم ومسؤولياتهم بوصفهم أعضاءً في هيئة الرقابة الشرعية.

(ب) تقديم المشورة إلى مجلس الإدارة والمؤسسة المالية الإسلامية: يتوجب على هيئة الرقابة الشرعية تقديم المشورة والنصح لمجلس الإدارة والمؤسسة المالية الإسلامية فيما يخص القضايا الشرعية، وذلك لضمان التزام المؤسسة المالية الإسلامية بمبادئ الشريعة الإسلامية في جميع الأوقات.

(ت) المصادقة على السياسات والإجراءات الشرعية: يتوجب على هيئة الرقابة الشرعية المصادقة على السياسات والإجراءات الشرعية المُعدة من قبل المؤسسة المالية الإسلامية، وذلك لضمان خلو محتوياتها من أي عناصر غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

(ث) المصادقة والتثبت من الوثائق ذات الصلة: كي يتم التأكد من التزام منتجات المؤسسة المالية الإسلامية بمبادئ الشريعة الإسلامية، يتعين على هيئة الرقابة الشرعية الموافقة على الآتي:

- الشروط والأحكام الواردة في الاستمارات والعقود والاتفاقيات أو أي وثائق قانونية أخرى تستخدم في تنفيذ المعاملات المالية.
- الدليل الإرشادي للمنتج، والإعلانات التسويقية، والرسومات الإيضاحية، والمنشورات المستخدمة في وصف المنتج.

(ج) تقويم عمل الأطراف المسؤولة عن المراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي: يتعين على هيئة الرقابة الشرعية أن تقوم بتقويم عمل الأطراف المسؤولة عن المراجعة الشرعية والتدقيق الشرعي، وذلك لضمان الالتزام بالشريعة الإسلامية، حيث تُعد هذه المهمة جزءاً من المهمة الأساسية لهيئة الرقابة الشرعية التي تتمثل في تقديم تقويم عن مدى الالتزام الشرعي ومعلومات تأكيدية بشأن ذلك في التقرير السنوي للمؤسسة المالية الإسلامية.

(ح) مساعدة الأطراف ذات العلاقة فيما يتعلق بالقضايا الشرعية: قد تحتاج الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة المالية الإسلامية مثل المستشار القانوني أو المدقق أو المستشار إلى طلب النصيحة من هيئة الرقابة الشرعية حول القضايا الشرعية، وبناءً عليه يتوجب على هيئة الرقابة الشرعية أن تقدم المساعدة المطلوبة إلى الطرف المحتاج لها.

(خ) تقديم النصح حول القضايا التي يتعين إحالتها إلى المجلس الاستشاري الشرعي التابع للمصرف المركزي الماليزي: بإمكان هيئة الرقابة الشرعية أن تنصح المؤسسة المالية الإسلامية باستشارة المجلس الاستشاري الشرعي عن طريق إحالة القضايا الشرعية التي لم تتمكن من حلها إليه.

(د) تقديم آراء شرعية مكتوبة: يتعين على هيئة الرقابة الشرعية تقديم آراء شرعية مكتوبة في الحالات التي تستدعي استشارة المؤسسة المالية الإسلامية للمجلس الاستشاري الشرعي أو عندما تقوم المؤسسة المالية الإسلامية بتقديم طلب للمصرف المركزي الماليزي للحصول على موافقة بشأن منتج جديد.

أما القسم الثالث فقد تناول قضية استقلالية هيئة الرقابة الشرعية، وأهمية تحقق هذه الاستقلالية من أجل الوصول إلى قرارات شرعية سليمة، مع التركيز على دور مجلس الإدارة في التأكيد على استقلالية هيئة الرقابة الشرعية، وبناءً عليه فإن هيئة الرقابة الشرعية مخولة بإعلام مجلس الإدارة عن أي أنشطة غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية يتم ممارستها من قبل المؤسسة المالية الإسلامية، كما يجب عليها اقتراح التدابير الملائمة لمعالجة الوضع. أما إذا لاحظت هيئة الرقابة الشرعية عدم معالجة الأنشطة غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بطريقة فعالة وكافية، أو عدم اتخاذ أي تدابير تصحيحية من قبل المؤسسة المالية الإسلامية، فيتعين عليها إخبار المصرف المركزي الماليزي بذلك. كما يشير القسم الثالث إلى عدم إمكانية إنهاء عمل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بكل بساطة، وذلك لأن كافة القضايا المتعلقة بتعيين أعضاء الهيئة وإعادة تعيينهم واستقالتهم والاستغناء عنهم، لا تتم إلا عن طريق مجلس الإدارة شريطة موافقة المصرف المركزي الماليزي والمجلس الاستشاري الشرعي التابع له.

وتناول القسم الرابع متطلبات الكفاءة الواجب توافرها في كل من له صلة بإطار عمل الحوكمة الشرعية، وذلك لضمان قدرتهم على تطبيق الحوكمة الشرعية بطريقة فعالة وملائمة، وبناءً عليه يتعين على مجلس الإدارة والطاقم الإداري أن يكون لديهم فهم معقول بمبادئ الشريعة الإسلامية، وتطبيقاتها المتعددة في المالية الإسلامية. أما بالنسبة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية، فيجب أن يكون لديهم معرفة كافية بالنظام المالي على وجه العموم، والمالية الإسلامية على وجه الخصوص، وذلك كي يتمكنوا من فهم القضايا الشرعية التي تُعرض عليهم. كما أشار القسم الرابع إلى ضرورة أن يقوم أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بتطوير قدراتهم المعرفية ذات الصلة بالشريعة والمالية الإسلامية، فضلاً عن الحرص على حضور البرامج التدريبية ذات الصلة.

أما القسم الخامس فقد تعرض لعنصري السرية والثبات، من خلال التركيز على أهمية المحافظة على سرية المعلومات، وتحسين مستوى الثبات في عملية صناعة القرارات التي تتخذها هيئة الرقابة الشرعية.

ويُقصد بالمعلومات السرية، المعلومات التي حصل عليها أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، وتُعد غير متاحة للعامة بطبيعتها، أو لم يصدر ترخيص بإتاحتها للعامة. نواحي كثيرة في تعاملات المؤسسة المالية الإسلامية ولكننا سنقتصر في بحثنا على الآتي :

(أ) معلومات حول تطوير منتجات وخدمات جديدة.

(ب) القرارات الصادرة عن مجلس الإدارة أو الطاقم الإداري.

(ت) المذكرات أو التقارير الداخلية التي تم إعدادها بشأن قضايا تم عرضها أو سيتم عرضها على هيئة الرقابة الشرعية.

(ث) محتوى المحادثات التي تمت بين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية فيما يتعلق بالقضايا التي تم تباحثها خلال الاجتماعات.

(ج) الوضع الحالي لأي معاملة مالية أو إجراء لم يتم الإعلان عنه.

(ح) الآراء الصادرة عن كافة الأطراف المشاركة في النقاشات التي دارت حول قضية معينة تم التباحث حولها من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

(خ) أي أمر أشارت المؤسسة المالية الإسلامية إلى عدم الإفصاح عنه، مثل السياسات والإجراءات الداخلية.

كما دعى القسم الخامس إلى ضرورة المحافظة على المبادئ المرتبطة بالأخلاق المهنية، وإصدار الأحكام، والثبات، وذلك لضمان الالتزام الشرعي. وتجدر الإشارة إلى أنه في حالة حدوث خلافات أو دعاوى قضائية مرتبطة بالمعاملات المالية التي تجريها المؤسسة المالية الإسلامية أو أي قضايا شرعية أخرى ناتجة عن العمليات المالية للمؤسسة، فعلى كل من المحكمة والمُحكِم أن يأخذا بعين الاعتبار القرارات الصادرة عن المجلس الاستشاري الشرعي، أو أن يقوما بإحالة القضايا التي ثارت حولها الخلافات إلى المجلس الاستشاري الشرعي من أجل الحصول على قرار بشأنها، وفي حالة إصدار المجلس الاستشاري الشرعي لأي قرارات حول القضايا المحالة إليه، فإن هذه القرارات تُعد ملزمة للمؤسسة المالية الإسلامية والمحكمة والمُحكِم. أما في حالة اختلاف قرار هيئة الرقابة الشرعية عن قرار المجلس الاستشاري الشرعي، فإن قرار الأخير هو المعتمد، وعلى الرغم من ذلك فبإمكان هيئة الرقابة الشرعية اعتماد قرار شرعي أكثر صرامة.

أما القسم السادس والأخير فقد غطى الوظائف المتعلقة بالالتزام الشرعي والبحث الشرعي، حيث تناول المهام المنوطة بالأجهزة المسؤولة عن المراجعة الشرعية الداخلية والتدقيق الشرعي وإدارة المخاطر الشرعية والبحث الشرعي. وقد عُرفت المراجعة الشرعية الداخلية في إطار عمل الحوكمة الشرعية بأنها التقويم المنتظم لأنشطة المؤسسة المالية الإسلامية وعملياتها، ويقوم بهذا التقويم موظفون شرعيون أكفاء وذلك لضمان توافق الأنشطة والعمليات التي تمارسها المؤسسة المالية الإسلامية مع أحكام الشريعة الإسلامية، أما التدقيق الشرعي فيُقصد به التقويم الدوري الذي يتم القيام به بين مدة وأخرى من أجل تقديم تقويم مستقل يهدف إلى تحسين مستوى الالتزام فيما يتعلق بالعمليات المالية للمؤسسة المالية الإسلامية، فضلاً عن ضمان وجود نظام ضبط داخلي للالتزام الشرعي يتسم بالفاعلية. وبالنسبة لمفهوم إدارة المخاطر الشرعية فيراد به تعيين المخاطر المتعلقة بعدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وقياسها ومراقبتها والتحكم بها. أما وظيفة البحث الشرعي فتتطلب وجود وحدة داخلية تتكون من موظفين شرعيين أكفاء يقومون بممارسة أعمال بحثية وتحديد القضايا الشرعية الواجب عرضها على هيئة الرقابة الشرعية، فضلاً عن اضطلاعهم بالمهام الإدارية والسكرتارية المتعلقة بهيئة الرقابة الشرعية.

خاتمة:

يعد إطار عمل الحوكمة الشرعية هيكلاً شاملاً للحوكمة الشرعية سعى المصرف المركزي الماليزي من خلاله إلى تأسيس نظام رقابي يتكون من مستويين رئيسين، أولهما يشمل المستوى الكلي متمثلاً بالمجلس الاستشاري الشرعي التابع للمصرف المركزي الماليزي، وثانيهما يشمل المستوى الجزئي متمثلاً بهيئات الرقابة الشرعية لدى كل مؤسسة مالية إسلامية، والغرض من ذلك كله ضمان التزام المؤسسة المالية الإسلامية بالشريعة الإسلامية في جميع جوانب عملها، إلا أن فاعلية هذا النظام الرقابي تتوقف على مدى التزام المؤسسات المالية الإسلامية به، وببقية القوانين الصادرة عن الجهات المعنية.



المراجع والمصادر:

١. المقال في أصله مكتوب باللغة الإنجليزية وقد ترجمه إلى اللغة العربية مضاء منجد مصطفى الباحث في الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (إسرا)، وبالإمكان التواصل معه عبر البريد الإلكتروني madaa@isra.my

٢. حكيمة يعقوب باحثة في الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية (إسرا)، وبالإمكان التواصل معها عبر البريد الإلكتروني: hakimah@isra.my

التدريب ودوره في نظم إدارة الجودة



د. جميل شيخ عثمان

١ -مقدمة:

لدينا المقولة التالية:"إن أثمن ما تمتلكه ليس الأصول المالية بل الناس الذين يعملون معك وما يحملونه في رؤوسهم وقدرتهم على التعاون معا" هؤلاء الناس لابد لهم من التأهيل عن طريق التدريب والذي يشبه عملية الصقل للجواهر الثمينة قبل عرضها للبيع ويؤكد أهمية التدريب المقولة التالية:"إذا كنت تعتقد بأن التدريب مكلف، فجرب إذا الجهل وعدم التعلم".

يمكن تعريف التدريب بالشكل التالي: "النشاط المستمر لتزويد الفرد بالمهارات والخبرات والاتجاهات التي تجعله قادراً على مزاولة عمل ما بهدف الزيادة الإنتاجية له وللجهة التي يعمل بها، أو نقل معارف ومهارات وسلوكيات جديدة لتطوير كفاءة الفرد لأداء مهام محددة في الجهة التي يعمل بها".

التدريب يمكن اعتباره كوسيلة لإعداد وتجهيز العاملين مما يساهم بتحسين أدائهم والإقلال من أخطائهم بشكل مستمر كما يقول عالم الجودة ديمنغ:

"لا تستطيع أي شركة البقاء بالناس الصالحين فقط،إنها في حاجة إلى أناس يتحسنون"

أما الجودة فتعتبر الوسيلة لتلبية متطلبات الزبائن من مخرجات المؤسسات و الشركات إنتاجية كانت أو خدمية ولا بد لتحقيق ذلك من ضبط العمليات وكافة عناصر تلك العمليات والذي لن يتم إلا بوجود العاملين المؤهلين وهنا يظهر الارتباط بين الجودة والتدريب، حيث يعتبر التدريب أحد أهم الأسس والذي لا بد منه لتحقيق الجودة المستهدفة.

سنقوم في هذه المقالة بإيضاح الارتباط بين التدريب والجودة حيث يعتبر التدريب من أهم العناصر الذي أكد عليه كل علماء الجودة كما وأن التدريب يعتبر جزءا هاما من كل أنظمة إدارة الجودة مثل ISO ٩٠٠١ وإدارة الجودة الشاملة وجوائز التميز العالمية.

٢- ما هو التدريب؟وما هو الهدف منه؟ وكيف يتم تنفيذه؟

تعريف التدريب: "نشاط مخطط يهدف لتنمية القدرات والمهارات الفنية والسلوكية للأفراد العاملين لتمكينهم من أداء فاعل ومثمر يؤدي لبلوغ أهدافهم الشخصية وأهداف المنظمة بأعلى كفاءةٍ ممكنة".

إن مضمون التدريب والتعليم والتنمية الذاتية يكاد أن يكون متماثلا وهو خبرة جديدة تحمل معرفة ومهارة تم تجربتها والتأكد من صحتها في الواقع العملي ولكن مع هذا يظل هناك فروق واضحة بين كل منها وحتى نفهم ما هو التدريب لابد من استعراض ما يلي:

التعليم يرتبط بقدرات ومهارات عامة تعنى بالتصرف في مجال محدد أو مجالات متعددة أو التصرف في الحياة بشكل عام، بينما يرتبط التدريب بموقف محدد أو عمل محدد أو أداء معين في إطار مجال ما والتعليم لا بد أن يسبق التدريب ولا بد أن يكون بمثابة خلفية أساسية لهاما التنمية الذاتية فهي ليست بديلا للتدريب أو التعلم ولكنها قد تحدث نتيجة ما يثيره التعليم والتدريب في نفس الفرد من رغبة في زيادة وتعميق المهارات بنفسه.

مضمون التدريب:استنادا لما سبق يمكن وضع التدريب في شكل معادلة على النحو التالي:

(التدريب =معرفة + مهارة + اتجاه × عمل معين أو موقف محدد)

حيث:

المعرفة:هي الجمل أو المعاني والمصطلحات التي تصف شيء ما أو ظاهرة معينة وتحلل هذا الشيء أو هذه الظاهرة وتدرك العلاقة بين مكونات هذا الشيء أو هذه الظاهرة بغرض فهم هذا الشيء واستخدامه أوفهم هذه الظاهرة والتعامل معها.

المهارة:تعني ذلك السلوك المرتبط بالقدرة العالية على حل المشاكل ومواجهة المواقف بأعلى قدر من الفعالية والكفاءة أو ذلك الأداء المميز بثلاث محددات أساسية هي السرعة والدقة والسلاسة، والسلاسة هي التتابع المنطقي للأداء الممتزج ببعد جمالي.

الاتجاه:هو استعداد أو شعور الفرد نحو غيره من الأفراد أو الأشياء أو المؤسسات أو الممارسات أو الأفكار، ومن أمثلة الاتجاهات الاحترام والطاعة واتساع الأفق والاستجابة للآخرين والرغبة بالتعاون.

العمل:هو مجموعة من المهام أو الإجراءات التي تؤدى بواسطة فرد ما ويربط بينها خط مشترك من التجانس والتكامل.

الهدف من التدريب:الهدف من التدريب يعتمد على المبادئ الثلاث التالية:

المبدأ الأول: استمرارية التعليم والتدريب طوال حياة الفرد الوظيفية.

المبدأ الثاني: سد فجوة الأداء الناتجة عن قصور في المعارف والمهارات.

المبدأ الثالث: تدعيم التعلم.

تنفيذ البرامج التدريبية وتقييمها: تتضمن الخطوات التالية:

- اختيار المتدربين.
- اختيار المدربين.
- تجهيز مكان التدريب.
- إدارة البرنامج التدريبي.
- تقييم المدربين و المتدربين و البرنامج.
- متابعة المتدربين بعد البرنامج.

٣-أهمية التدريب في نظم الجودة المختلفة

ديمنغ وأهمية التدريب للجودة:

اهتم كل علماء الجودة بموضوع التدريب كأحد ركائز الجودة الأساسية حيث أكد ديمنغ (عالم الجودة الأهم) على أهمية التعليم والتدريب للنجاح في مجال الجودة من خلال نقطتين من نقاطه الأربعة عشرة الشهيرة حول الجودة:

١-إيجاد برنامجاً للتدريب على المهارات:يجب استخدام طرق حديثة للتدريب والتعليم وشمول الإدارة في هذا التدريب والتدريب للعامل يجب أن يكون حسب الحاجة وعلى أعماله الأساسية ومسؤولياته (في شركة للتلفونات: أول من تدرب رؤساء الأقسام على موضوع خدمة العميل والجودة وشمل التدريب باقي العمال وذلك في مراكز متطورة غير تقليدية) هذه الطرق الحديثة تعتمد على استعمال الكمبيوتر في التعليم واستخدام مخططات إحصائية في الشرح وإقناع العاملين بالطرق الحديثة في العمل وحل المشاكل.

والتدريب على مهارات العمل هو جزء من ذلك لكل من الإدارة والعمال وتقول طريقة ديمنج أيضاً إن جزءاً من ذلك التدريب يتعلق بكيفية أداء الوظيفة وجزءً آخر يتعلق بلماذا يتم أداء الوظيفة وما لم يعرف الجميع لماذا يؤدون وظيفة ما فإنهم لا يمكن أن يؤدوها بشكل جيد كما أنهم يجب أن يعرفوا هدف النظام وكيف تنسق مهامهم معه.

والطريقة النموذجية لتدريب العمال الجدد هي مشاهدتهم للعمال القدامى والتوضيح لهم كيف يتفاعل خطأ واحد صغير مع أخطاء أخرى صغيرة ليكونوا مشكلة ضخمة وعندما يتم تدريب العمال الجدد على يد العمال القدامى لن يتعلم العمال الجدد فقط أخطاء العمال القدامى ولكنهم سوف يضيفون تنوعاتهم الخاصة الجديدة.

وبمجرد أن يتعلم كل عامل جميع المهارات اللازمة لأداء الوظيفة فلا توجد حاجة لاستمرار التدريب على المهارات وسوف تكون التدريبات الإضافية لازمة إذا طرأت تغيرات في العملية أو في الناس الذين يقومون بالعمل.

٢-التأكيد على التعليم والتحسن الذاتي: التعليم يتصل - كما يقول ديمنج- "بأي شيء يحافظ على تنمية عقول الناس" وعندما نتحدث عن التحسين المستمر للنظام يوجد ميل لأن ننسى أن الناس في المنظمة هم أيضاً أجزاء هامة وحاسمة من النظام ويجب أن يتم تحسينهم هم أنفسهم بشكل مستمر لا شيء في الحياة ساكن فإما أن يتحسن أو يزداد سواءً وهذا يشمل الناس لذلك في حين أن التدريب على المهارات ينتهي عندما يتم تعلم المهارة فإن التعليم لا ينته أبداً.

أي تؤكد هذه النقطة على إقامة مجموعة من البرامج التعليمية والتدريبية والتحسين الذاتي لكل العاملين لمواكبة التقدم التكنولوجي ويجب أن يتضمن التدريب الأساليب الإحصائية الأساسية.

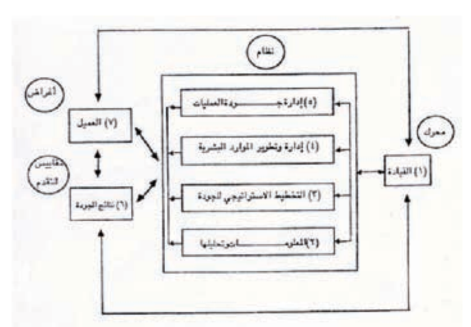
التدريب والإدارة الشاملة للجودة:

إن العناصر الأساسية لإدارة الجودة الشاملة تتلخص فيما يلي والتي يظهر فيها التدريب كعنصر أساسي ضمنها:

١. الرؤية التنظيمية.
٢. إزالة العوائق (العقبات).
٣. الاتصال.
٤. التقييم المستمر.
٥. التحسين المستمر.
٦. العلاقات بين البائع والعميل.
٧. تفويض العمال.
٨. التدريب.

التدريب في الجوائز العالمية للجودة المتميزة:

تؤكد الجوائز العالمية للجودة المتميزة على التدريب ونأخذ كمثال جائزة مالكولم بولدريدج الأمريكية للجودة.



الحد الأقصى للنقاط لكل من العناصر الرئيسية والفرعية لفحص جائزة بالدريج للجودة .

العناصر الرئيسية والفرعية	الحد الأقصى للنقاط: العناصر الفرعية	الحد الأقصى للنقاط: العناصر الرئيسية
(٣) التخطيط الاستراتيجى للجودة :		٦٠
١- عملية التخطيط الاستراتيجى للجودة.	٣٥	
٢- مدى وجود أهداف وخطط للجودة.	٢٥	
(٤) درجة الاستفادة من الموارد البشرية :		١٥٠
١- إدارة الموارد البشرية.	٢٠	
٢- درجة مشاركة العاملين.	٤٠	
٣- مدى توافر التدريب والتعليم فى مجال الجودة الشاملة.	٤٠	
٤- وجود برامج لتقدير جهود العاملين والارتفاع بمستوى أدائهم	٢٥	
٥- الحالة المعنوية والمادية للعاملين.	٢٥	
(٥) برامج ضمان جودة السلع والخدمات :		١٤٠
١- توافر برامج لتصميم وتقديم سلع وخدمات عالية الجودة.	٣٥	
٢- الرقابة على الجودة أثناء العملية التشغيلية.	٢٠	
٣- التحسين المستمر للعملية الانتاجية.	٢٠	
٤- درجة توافر عملية تقييم لمستوى الجودة.	١٥	
٥- توافر السجلات والمستندات الخاصة بالجودة.	١٠	
٦- درجة جودة عملية الإنتاج والخدمات المساعدة.	٢٠	
٧- درجة جودة الموردين.	٢٠	

التدريب في المواصفات القياسية لنظم إدارة الجودة: ISO ٩٠٠٠

أكدت المواصفات القياسية لنظم إدارة الجودة ISO ٩٠٠٠ على التدريب فكان جزء أساسي من بنية نظام إدارة الجودة حيث أكدت المواصفة على أنه يجب أن نحدد الاحتياجات التدريبية بالنسبة للأفراد المشاركين في تطوير وتحسين الجودة، فضلاً عن تحديد الجهات المسئولة عن عملية التدريب واتخاذ قرار بشأنها، فهل يتم التدريب داخلياً أم خارجياً؟

وما هي خبراتهم العلمية والعملية؟

علاوة على إعداد البرامج التدريبية وتنفيذها وتقيمها، للوقوف على نتائجها الإيجابية والسلبية، ومن ثم التمكن من التخطيط العلمي المستقبلي لأنشطة التدريب على الجودة.

٤-أسس التدريب في برامج الجودة:

هناك العديد من الأمور المتعلقة بموضوع التدريب مثل أهداف المنظمة والتقويم الذاتي وأمور كثيرة تساهم في تدعيم الخطة الإستراتيجية للمنظمة ولكي تتحقق أهداف المنظمة يجب أن يتوفر في العاملين في المنظمة المعرفة الكافية والمهارات والاتجاهات الخاصة بالإنجاز، ومن ثم لا بد من تدريبهم.والخطة الإستراتيجية المعدة جيدا تؤدي إلى تحقيق أهداف يمكن قياسها ونتائج التدريب يجب أن تكون في شكل يمكن قياسه.

ويتطلب التدريب إجراء أربعة مستويات لتقييمه وهي:

١. ردود أفعال المتدربين (هل المتدربون راضون عن البرنامج؟).
٢. المكتسب من التدريب (ما هي الحقائق والمهارات والأساليب التي فهمها المتدربون؟).
٣. سلوك المتدربون (هل البرنامج التدريبي غير من سلوك المتدربين بطريقة حسنت أداءهم في العمل؟).
٤. النتائج النهائية (هل البرنامج التدريبي حقق النتائج المرغوبة؟).

من أين نبدأ التدريب؟

لا بد أن يبدأ التدريب بالإدارة العليا فإذا بدأنا التدريب من المستوى الثاني أو الثالث دون الإدارة العليا فان ذلك يعد مضيعة للوقت وإهدارا للتكلفة ولتنجح الجودة الشاملة.

يجب أن يتم تصميم برنامج تدريبي لكل مستوى من مستويات الإدارة.

يتطلب العمل بفلسفة الجودة ضرورة تحديد الحاجات التدريبية المطلوبة لتطبيق النظام وأيضا وضع أساليب التدريب المنظم لجميع الأفراد الذين يؤدون أعمالا تؤثر في الجودة.

المشتملات التي يتطلبها التدريب في نظام الجودة:

أولا:تدريب كبار التنفيذيين

ثانيا:تدريب الإدارة الوسطى

ثالثا:تدريب عمال الإنتاج والمشرفين

رابعا:تنظيم وتوثيق التدريب

خامسا: إثارة حماس العاملين

سادسا: إلزام العاملين و مشاركتهم

٥-خاتمة:

تنظر المنشآت التقليدية إلى التدريب على أنه مصروف اختياري أو كمالي ويكون عادة أول الضحايا إذا لزم تخفيض الموازنة ولا يكون منصب مدير التدريب في المنشآت التقليدية من بين المناصب المتميزة أو المتألقة.

على النقيض من ذلك فإن منشآت الجودة تأخذ مأخذاً جدياً العبارة الشائعة في التقارير السنوية للشركات والقائلة بأن "العاملين في المنشأة هم أهم أصولها ويتم النظر إلى العاملين على أنهم ليسوا فقط أيدي عاملة أجيرة بل هم العيون التي ترى المشكلات والفرص والعقول التي تفكر في حلول لهذه المشكلات" وبالتالي تعتبر التدريب والتأهيل لهؤلاء العاملين كجزء لا يتجزأ من خطط المنشأة.

عندما ينظر إلى العاملين على أنهم أصول ينظر أيضاً إلى التدريب على أنه استثمار، وعندما تزداد قيمة المنشأة، تبذل الجهود للمحافظة على موازنة التدريب في الأوقات الصعبة، خصص دمج وهو شيخ علماء الجودة في أمريكا اثنتين من نقاطه الأربعة عشر الشهيرة الخاصة بإدارة الجودة للتدريب والتعليم.

يكون نائب الرئيس لقطاع تنمية القوى البشرية من بين أهم أعضاء الإدارة العليا وأكثرهم تأثيراً في منشأة الجودة (من الجدير بالذكر أن مدير تنمية الموارد البشرية يتمتع بمركز أقوى من مدير الشؤون المالية في المنشآت اليابانية).



خارطة الطريق لإستراتيجيات جودة الحكومات إلكترونياً

الحلقة (١)



د. سعيد الزغبي
دكتوراه العلوم السياسية / جامعة قناة السويس

إن الأهداف الإستراتيجية ليست أحلاماً وآمالاً، بل هي تقديرات علمية تُبنى على بيانات واقعية وأولويات فكرية وفلسفية فليس الايمان بالتحلي ولا بالتمني، وإنما بالعلم والعمل .

ومن المفروض أن كفاءة الإنتاج فى ظل نظام الاقتصاد الإسلامي تأتي بتبني بيانات لحقائق علمية ومهارات بشرية وخبرة عملية وتربية معنوية. فقد ورد في الحديثالشريف :(إذا عمل أحدكم عملاً فليتقنه). والإتقان لا يأتي إلا بالمعرفة المتراكمة، وقد ورد كذلك: (الحكمة ضالة المؤمن أنى وجدها فهو أحق الناس بها) والحكمة لا تؤتى إلا بالبحث والتقصي والاحتكاك.

لذا نجد أن القرار الأمثل يبنى على بيانات متكاملة ومحدثة وعلى نمذجة رياضية ثاقبة، فالقرار من غير ترو وتبين قرار عجالة وجهالة يقود الى الندم لا محالة، ثم إن العدلَ سواءً أكان على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو الفردي لا يتم إلا بناءً على إحصائيات دقيقة ومحيطة لكل العوامل، والأطراف وعلى مرجعيات قانونية محددة وثابتة، وعلى إجتهادات شرعية محكمة، وعلى ثقافات وتقاليد اجتماعية موثقة وراسخة.

- إن مفهوم الرشد في الحكم هو مفهوم إسلامي أصيل أكده حديث الرعاية المشهور (كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته) فالمسؤولية في كل المستويات تقتضي التبين وتقصي المعلومة والعلم، وتقتضي تجنب الهوى والعاطفة والتعجل في اصدار الحكم، أو اتخاذ القرار (يا داوود انا جعلناك خليفه في الارض فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى) سورة (ص:٢٦).

إن الرشد في المسئولية بالتزام العلم قبل اتخاذ القرار، وإلتزام المؤسسية والنظام نجده بوضوح في الحديث المشهور قاضيان في النار وقاضي في الجنة واللذان في النار أولهما الذي حكم من غير علم وهذا نصفه في مفهومنا الحديث بأنه غير راشد (bad governor) والثاني علم الحق، وحكم بغيره وهذا يعرف بالمفهوم الحديث بأنه فاسد (corrupted) وأما الذي في الجنة: هو ذلك الذي عرف الحق، وحكم به، وهذا في الواقع هو ذات الرشد في الحكم بمفهومه الحديث.

ومن هنا أرى وترون معي أن بيانات التقديرات العلمية لغرض تحديد الأهداف الإستراتيجية والبيانات العلمية الداعمة للإنتاج وبيانات المهارات البشرية والخبرة العملية والدوافع المعنوية والتربوية والبيانات المتكاملة المحدثة لدعم القرار وبيانات الإحصائيات السكانية والأمنية والجنائية والخدمات والتنمية الاجتماعية وعدالة المشاركة السياسية لتتداخل جميعاً مع بعضها بعضاً تداخلاً لا فكاك منه، و سوف أقوم بتناول شرح ما سبق فيما يلى كفهرسة أساسية لتضاريس خارطة الطريق الى حكومات عربية، ولكنها إلكترونية توضحها السطور القادمة.

١ مفهوم الوكمة كأولى الخطوات نحو طريق الحكومات الرشيدة إلكترونيا:

نظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم جودة الحوكمة، فقد حرصت عديد من المؤسسات على دراسة هذا المفهوم وتحليله ووضع معايير محددة لتطبيقه. ومن هذه المؤسسات: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وبنك التسويات الدولية BIS ممثلا في لجنة بازل، ومؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

وفي الواقع نجد أنه كلما اختلفت التعريفات المعطاة لمفهوم جودة الحوكمة، اختلفت المعايير التي تحكم عملية الإجادة فى تعريف الحوكمة، وذلك من منظور وجهة النظر التي حكمت كل جهة تضع مفهوما لهذه المعايير، وذلك على النحو التالي:

× **معايير منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية:**
حيث يتم تطبيق الحوكمة وفق خمسة معايير توصلت إليها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام ١٩٩٩، علما بأنها قد أصدرت تعديلا لها في عام ٢٠٠٤ لتصبح ستة معايير وتتمثل في:

١. ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات: يجب أن يتضمن إطار حوكمة الشركات كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يجب أن يكون متناسقا مع أحكام القانون، وأن يصوغ بوضوح تقسيم المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة.

٢. حفظ حقوق جميع المساهمين: وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عائد في الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، وحق المساهمين في المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

٣. المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين: وتعنى المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عمليات استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذيين.

٤. دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة: وتشمل احترام حقوقهم القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك آليات مشاركتهم الفعالة في الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.

٥. الإفصاح والشفافية: وتتناول الإفصاح عن المعلومات الهامة ودور مراقب الحسابات، والإفصاح عن ملكية النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بأعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم الإفصاح عن كل تلك المعلومات بطريقة عادلة بين جميع المساهمين وأصحاب المصالح في الوقت المناسب ودون تأخير.

٦. مسؤوليات مجلس الإدارة: وتشمل تحديد هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهامه الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

× **معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية** (Basel Committee):

وضعت لجنة بازل في العام ١٩٩٩ إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي تركز على النقاط التالية:

١. قيم الشركة، ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير.

٢. إستراتيجية للشركة معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.

٣. التوزيع السليم للمسؤوليات، ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس.

٤. وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة، ومدققي الحسابات والإدارة العليا.

٥. توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسئوليات (Checks & Balances).

٦. مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة.

٧. الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء أكانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى.

٨. تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج.

٢ المهارات الأساسية لإنجاح الحكومة الالكترونية:

إن الأمة العربية والإسلامية تملك في عصر العولمة والمنافسة الحرة الكثير مما يمكن أن تقدمه على صعيد المنافسة الثقافية والفكرية في الناحية الأمنية إذا التزمت بالقيم العربية والاسلامية، وبإمكانها أن تنافس إقتصادياً بما حباها الله به من نعم مادية وميزات ذهنية إذا إلتزمت بالنظم إلتزاماً صارماً، وتابعت المهارات والتقانات العالمية والتجارب الانسانية متابعة لصيقة، ويمكنها أن تؤمن شعوبها إذا كان العدل نصب أعينها ومركز همها، ولكن لا بد أن يتم كل ذلك بالطرق العلمية الفاحصة وبالتنظيم الإداري الصارم.

فاذا تم اتخاذ كل القرارات في كل المستويات بناء على مرجعيات ومعلومات مدققة وموثقة من غير عجلة أو هوى أو فساد وفي شفافية كاملة تحقق الرضا السياسي، واذا حافظ المجتمع على قيم التكافل



والتراحم، وحافظ الافراد على السلوك القويم حدث العدل بمفهومه الشامل، وتحقق الأمن الشامل الذي يحقق الرفاهية والاطمئنان.

وإن استخدام تقانة المعلومات والاتصالات وخاصة الانترنت يمكن أن يكون آلية هامة جداً في توزيع المشاركة الواسعة في اتخاذ القرار في كل المستويات وفي الالتزام بالحوكمة الرشيدة.

وإن قيم العدالة والحوكمة الرشيدة هي متطلبات لكل عناصر المجتمع من دولة ومؤسسات وأفراد، وليست خاصة بالدول كما يتوهم الكثيرون خاصة في الأنظمة الغربية وبعض مثقفي الدول النامية الذين ينصب إهتمامهم على تنفيذ النموذج الغربي في الديمقراطية السياسية. فقد عملت العديد من الاختراعات في العصر الصناعي (مثل القطارات والطائرات) على تغيير المجتمعات البشرية وأنماط العمل، حيث فتحت أسواقا عديدة بطرق لم تكن حتى في الخيال، وكما كانت وسائل المواصلات للناس في العصر الصناعي، فإن الشبكة المعلوماتية (الانترنت) هي الأساس والعمود الفقري في عصر المعلومات، فهي تعمل على تقليل التكلفة للشركات الصناعية والمؤسسات الخدمية، وتعيد بناء العلاقة بين مؤسسات الأعمال، وتنتج عوائد إضافية في أسواق جديدة.

وتؤثر الحكومة الالكترونية واقعيا في الجميع سواء أكان مواطنا أو موظفا عموميا أو شركة إنتاجية أو منظمة خدمية، لكن نجاح الحكومة الالكترونية يحتاج إلى دعم من القيادة السياسية والإدارية حتى تؤدي دورها كأداة تقديم خدمات ذات جودة وكفاءة عالية؛ وتعد تقنية المعلومات كذلك جزءا مهما لأعمال الحكومة وستكون ضرورية للإدارة واتخاذ القرار وكافة أنواع المنظمات.

٣ خارطة الطريق للتخطيط الإستراتيجي للحكومة الالكترونية:

تزداد فكرة الحكومة الالكترونية قبولا لدى الكثير من المسؤولين والمهتمين في الدول المتقدمة والنامية، ويأتي ذلك نتيجة لقناعة هؤلاء بأن التقنية والاتصالات يمكنها تحويل الخدمات الحكومية التي يحصل عليها المواطن عبر انتظاره في طابور inline إلى خدمات تكون متاحة باستمرار طيلة اليوم، ويمكن الحصول عليها مباشرة عبر خطوط الاتصال الالكترونية online.

ويمكن القول أن الحكومة الالكترونية هي ثورة الكترونية تبدي مخاطرات مادية وسياسية، واذا لم تستوعب بشكل كاف فقد تكون مبادرة الحكومة الالكترونية مضيعة للموارد، وتخفق في تقديم خدمات مفيدة، لذا فإنه يجب ومنذ البداية تحديد الحاجات والعوائق الممكنة مثل: ضعف البنية التحتية، وتواضع النظام التعليمي، وغياب وسائل التواصل مع التقنية أو محدودية الموارد والخبرات والمعلومات.

وخارطة الطريق التي نعرضها تقدم سبيلا واضحا يبين مسائل وشئون عامة للحكومة الالكترونية، ويجب معرفة كيفية التعامل معها، وتعرض الخارطة عشرة أسئله تحتاج إلى إجابه، وهي عون للتخطيط والإدارة والتقييم لوضع استراتيجيات جودة الحكومة الالكترونية.

المخاطر في البنوك الإسلامية / وصف وتحليل

الحلقة (٢)



د. عبد الباري مشعل
المدير العام شركة رقابة للاستشارات،
المملكة المتحدة

يتناول هذا البحث وصفاً وتحليلاً للمخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية، وكذلك مخاطر صيغ التمويل الإسلامية وأدوات معالجتها. ويخرج عن هدف البحث قياس المخاطر واستراتيجيات التصدي لمواجهتها.

المبحث الثالث: مخاطر الوساطة المالية الإسلامية

تهدف عملية إدارة الأصول والخصوم إلى إنجاح عملية الوساطة المالية التقليدية القائمة على الإقراض والاقتراض من خلال ماياأتي[١]:

١. تحقيق أفضل عائد على الأموال المتاحة مع مراعاة عنصري السيولة والمخاطرة.

٢. تمكين المؤسسة من مواجهة التزاماتها المالية المتمثلة في السحوبات النقدية، والالتزامات النقدية الأخرى المتمثلة في مصارف.

٣. توفير منافذ استثمار مؤقتة للفوائض النقدية.

٤. زيادة قدرة المؤسسة على الاستفادة من فرص الاستثمار المستجدة من خلال توفير المرونة في تعديل تركيبة المحفظة الاستثمارية.

٥. تحقيق التوازن فيما بين مصادر الأموال، والعمل على خفض تكلفتها أو الحد من زيادتها.

وتزداد معضلة المخاطرة، السيولة، الربحية في الوساطة المالية التقليدية تعقيداً في ظل التركيز على الحسابات الجارية تحت الطلب، والودائع بعائد ثابت كمصدر رئيس لمصادر الأموال الأمر الذي يضع حدوداً على آجال ومجالات الاستثمار ودرجة المرونة التي يمكن أن تكون عليها التوظيفات البنكية.

وليست البنوك الإسلامية بمعزل عن مواجهة هذا النوع من المخاطر، والذي يتمثل في المخاطر الناجمة عن ازدياد السحوبات النقدية على صعيد الحسابات الجارية، بالإضافة إلى الالتزام بدفع مبالغ الودائع الإسلامية القائمة على البيع الآجل مع عوائدها في تواريخ استحقاقها المحددة مسبقاً. ولا شك أن هذا يؤثر بشكل مباشر على برمجة التدفقات النقدية للبنك بما يتلاءم مع طبيعة الحسابات الجارية والودائع الإسلامية الآجلة.

ومن المتوقع أن تكون مخاطر الوساطة المالية الإسلامية أكثر حدة في حالة الخصوم القائمة على العائد المتغير. ويسهم في حدتها ماياأتي[٢]:

١. إن العائد المتغير على الودائع الاستثمارية الإسلامية يؤدي إلى عدم التأكد بشأن القيمة الحقيقية للودائع، ورغبة من إدارة البنك في تخفيض مخاطر الخسارة فإنها ستلجأ في اختيار مجالات استثمار آمنة ذات عائد منخفض، وهذا بحد ذاته يعزز من مخاطر السحب.

٢. إن انخفاض العائد يسهم في مبادرة المودعين إلى اتهام إدارة البنك بالتعدي والتقصير وهذا بحد ذاته يخلق مخاطر الثقة، ويعزز من مخاطر السحب.

٣. إن العائد المتغير قد يعني عدم تحقيق أي عائد على الودائع، وهو الأمر الذي يعزز من مخاطر الثقة ومخاطر السحب، وهو ما يدفع إدارة البنك الإسلامي -بسبب المنافسة التجارية في السوق المصرفية ورغبة في تخفيض مخاطر السحب- إلى تحويل مخاطر عدم تحقيق عائد على الودائع إلى المساهمين، بحيث يتخلون عن جزء من أرباحهم لصالح المودعين في حسابات الاستثمار.

٤. إن هذا الوضع -المترتب على عدم الالتزام بعائد ثابت تجاه أنواع الودائع الاستثمارية في جانب الجذب، والذي تنشأ بموجبه مخاطر ثقة ومخاطر سحب- مرشح في الواقع لإحداث عملية نقل لمخاطر الودائع الاستثمارية إلى الحسابات الجارية وفي ظل تمثيل الحسابات الجارية، لمورد مهم من موارد البنوك الإسلامية في النموذج التطبيقي فإن هذا من شأنه تعزيز مخاطر السحب[٣].

على أننا ندرك أن الحسابات القائمة على العائد المتغير تشكل ميزة للبنك الإسلامي من وجهة نظر أخرى، وهي أنها تمتص الاختلالات التي تحدث في جانب الأصول في حال انخفاض العائد أو تحقيق خسائر، غير أن هذه الميزة ليست على إطلاقها كما أسلفنا، فقد تنعكس في مخاطر سحب أو ثقة أو تحويل مخاطر إلى المساهمين أو نقل مخاطر إلى الحسابات الجارية.

المبحث الرابع: مخاطر صيغ التمويل الإسلامية [4]

١. مخاطر التمويل بالمرابحة المصرفية (المرابحة للواعد بالشراء):
المرابحة في صورتها المصرفية تواجه مخاطر أقل منها في صورتها العادية، ومن أهم الإجراءات التي أدت إلى تخفيض المخاطر في المرابحة المصرفية ما يأتي:

١. الوعد الملزم بشراء البضاعة بالتكلفة مضافاً إليها الربح المتفق عليه، وبهذا الإجراء يتم تحييد مخاطر تقلبات أسعار السلع وتقلبات أسعار الصرف.
٢. هامش الجدية لتعويض البنك عن النقص في تكلفة السلعة عليه في حال نكول العميل عن الوعد.
٣. خيار الرد بالشرط بين البنك والمورد، ويستخدمه البنك في حال نكول العميل عن وعده.
٤. فرض غرامات تأخير لردع المدينين المماطلين تصرف في وجوه الخيرات ولا يستفيد منها البنك.

وبالرغم من ذلك لم تزل بعض المخاطر التي لا تنفك عن المرابحة منها:

١. مخاطر تجارية: وتتعلق باحتمال تلف بضاعة المرابحة قبل بيعها على الواعد بالشراء، ويمكن أن تغطى بالتأمين التعاوني على البضاعة.
٢. مخاطر ائتمانية أو مخاطر الطرف المقابل: وتتعلق بعدم السداد. وهذه يجب أن تغطى بالضمانات الكافية والملائمة.
٣. مخاطر سيولة: وتتعلق بعدم القدرة على تسييل الدين بأقل من قيمته، لأنه لا يجوز بيع الدين إلا حوالة بقيمته الاسمية ، وفي هذه الحال لا يوجد الدافع لدى الآخرين لشراء تلك الديون. وهذه يجب أن تغطى بالمصادر البديلة للحصول على السيولة فضلاً عن أن بعض المؤسسات المالية ابتكرت طرقاً لتوريق تلك الديون بإنشاء ديون على نفسها من خلال عمليات تورق ثم إحالة دائنيها بموجب عمليات التورق على المدينين لها بموجب عمليات المرابحة.
٤. مخاطر سعر الفائدة حيث لا يمكن تغيير هامش المرابحة بعد الدخول في العقد في حال تغيرت أسعار الفائدة خلال فترة الأجل.

٢. مخاطر التمويل بالسلم المصرفي (السلم المدعوم بسلم موازٍ):
يهدف السلم الموازي إلى بيع سلعة مشتراة بعقد سلم أصلي وبهذه الطريقة يتم تجنب مخاطر السوق ومخاطر التلف المترتبة على الملكية إلى أدنى حد ممكن، غير أنه لا يمكن تجنب نوعين من المخاطر هما:

١. مخاطر الائتمان أو الطرف المقابل: فمن المحتمل عدم الالتزام بتسليم السلعة المشتراة سلماً في مواعيدها لعوامل خارجة عن إرادة البائع فضلاً عن مخاطر عدم القدرة على السداد التي تحول دون إمكانية قيام البائع بالوفاء بالتزاماته في العقد الأصلي عن طريق شراء سلعة السلم من السوق.
٢. مخاطر السوق: وتنشأ هذه المخاطر نتيجة للفصل بين عقد السلم الأصلي وعقد السلم الموازي حيث إن عدم الالتزام بالعقد الأول لا يعفي البنك من الالتزام بالعقد الثاني. وبالتالي فإن البنك سيقوم بشراء السلعة المبيعة في عقد السلم الموازي من السوق، ويواجه في هذه الحال مخاطر تقلبات الأسعار في السوق وعدم ملاءمتها للثمن المحدد في عقد السلم الموازي.
٣. مخاطر سيولة: وتتعلق بأن السلعة المشتراة في عقد السلم الأصلي لا يمكن بيعها قبل قبضها لأنها دين، ويمكن تخفيض هذه المخاطرة عن طريق السلم الموازي ببيع سلعة مطابقة لها في المواصفات مع مراعاة تواريخ التسليم، بل إنه يمكن للبنك أن يجعل البضاعة في عقد السلم الأصلي وهي دين له رهنا أو ضماناً للوفاء بالتزاماته في عقد السلم الموازي، وذلك استناداً إلى رأي بعض الفقهاء الحنابلة في جواز أن يكون الرهن ديناً. كما يمكن أن يحيل المشتري وهو دائن له في عقد السلم الموازي على البائع وهو مدين له في عقد السلم الأصلي بضوابط حوالة الدين لكن مسألة الحوالة تحتاج إلى مزيد من التأمل فلم يتسنَ لي التحقق من عدم وجود اعتراض شرعي عليها.

٣. مخاطر التمويل بالاستصناع المصرفي (الاستصناع الأولي والاستصناع الموازي):
يهدف عقد الاستصناع الموازي أو عقد المقاولة مع المقاول إلى تنفيذ الالتزامات التي نشأت على البنك في عقد الاستصناع الأولي مع العميل، ويقوم التطبيق على أساس دفع الثمن نقداً في عقد المقاولة، بينما يتم تأجيل الثمن للعميل في عقد الاستصناع. وقد أدى تطبيق البنوك للاستصناع المصرفي إلى تخفيض درجة المخاطر السوقية في هذا النوع من التمويل من خلال نقل آثار تقلبات الأسعار على تنفيذ عقد المقاولة إلى العميل في عقد الاستصناع الأولي. وتواجه البنوك في هذا النوع من التمويل المخاطر الآتية:

١. مخاطر الائتمان أو الطرف الآخر: وتتعلق هذه المخاطر بمخاطر التسوية أو عدم القدرة على التسليم من قبل المقاول في عقد الاستصناع الموازي، أو بمخاطر عدم السداد من قبل العميل في عقد الاستصناع الأولي. ولتجنب هذه المخاطر يجب تغطيتها باختيار ملائم للمقاول، وبالضمانات الكافية مقابل دين الاستصناع.
٢. مخاطر السيولة: وتتعلق بعدم جواز بيع الدين في ذمة عميل الاستصناع إلا حوالة بقيمته الاسمية. وهي من نوع مخاطر

تسييل الدين في دين المرابحة، فينطبق عليها ما ذكر هناك بشأن التوريق المستند إلى التورق.

٤. مخاطر التمويل بالإجارة المصرفية (الإجارة مع الوعد بالتمليك): يهدف التمويل بالإجارة المصرفية أو بالإجارة مع الوعد بالتمليك إلى تمليك منفعة العين للعميل الواعد بالاستئجار مع وعد بتمليكه العين في نهاية تلك المدة.

وقد أدى تطبيق الإجارة المصرفية القائمة على الوعد الملزم بالاستئجار مع هامش الجدية والوعد بالتمليك إلى تخفيض مخاطر الإجارة المصرفية مقارنة بالإجارة التشغيلية أو الإجارة غير المصرفية، وبوجه خاص مخاطر السوق المتعلقة بتقلبات الأسعار سواء قبل الإجارة على الواعد بالاستئجار أو قبل تمليك العين المؤجرة للمستأجر. أما الإجارة التشغيلية التي تقوم على تملك البنوك للأصول ثم البحث عن مستأجرين لها فتواجه مخاطر تقلبات الأسعار.

غير أن الإجارة المصرفية لم تزل تواجه أنواعا من المخاطر أهمها:

١. مخاطر تجارية: وتتعلق بمخاطر تلف الأصل المعد للإيجار أو المؤجر. وهذه يمكن تغطيتها عن طريق التأمين التعاوني على الأصل.
٢. مخاطر ائتمانية: وتتعلق بمخاطر عدم السداد لإيجارات المدة المتبقية. وهذه يمكن تغطيتها بالقيمة السوقية للأصل المؤجر الذي يمكن استرداد حيازته في حال التأخر في السداد. وتواجه هذه المخاطر أيضاً الإجارة التشغيلية فيما يتعلق بمخاطر عدم السداد لإيجارات الفترة المتبقية من مدة الإجارة ويمكن تغطيتها بالقيمة السوقية للأصل المؤجر الذي يمكن استرداد حيازته.

٥. مخاطر التمويل بالعائد المتغير : الوكالة والمشاركة والمضاربة المصرفية:

تقوم صيغ التمويل بالعائد المتغير -على أساس الوكالة في الاستثمار مقابل أجر أو المضاربة بحصة من الربح أو المشاركة برأس المال مقابل حصة من الربح- في صورها الأصلية على أساس أن يضع البنك ماله تحت تصرف الطرف الآخر، لاستثماره وتحقيق الأرباح المرجوة من خلال هذا الاستثمار. وجميع هذه الصيغ تعد من قبيل عقود الأمانة بمعنى أن الطرف الآخر أمين في تصرفه لا يضمن رأس المال المسلم له فضلاً عن عائده. وبالتالي تواجه هذه الصيغ بصفة حادة المخاطر الأخلاقية من قبل الطرف الآخر، والتي تنعكس في صورة مخاطر ائتمانية من قبيل مخاطر عدم السداد أو مخاطر التسوية. وتنشأ هذه المخاطر بسبب نقص المعلومات أو ضعف الكفاءة الفنية والبشرية لدى المصارف وهو من نوع المخاطر التشغيلية.

ورغم أن المشاركة المتناقصة تعد تطبيقا مصرفياً للمشاركة وهي تعطي الطرف الآخر حق شراء حصة البنك بشكل متزايد خلال فترة محددة حتى يستحوذ على كامل مشروع الشراكة. غير أنها لا تزال تنطوي على النوع نفسه من المخاطر آنفة الذكر فيما يتعلق بالحصص التي لم يتم شراؤها بعد من قبل الطرف الآخر.

أما التطبيق المصرفي لهذه الصيغ فقد قلل من هذه المخاطر إلى الحد الأدنى من خلال تقييد الطرف الآخر في تنفيذ استثمار متفق عليه وهو في الغالب يكون عن طريق شراء بضائع وبيعها مرابحة للواعد بالشراء، وفي هذه الحال تعد المخاطر التي تواجه هذه الصيغ جميعاً من نوع مخاطر المرابحة ولا تتفرد بمخاطر أخلاقية خاصة.

والجدير بالذكر أن التوظيف بالعائد من خلال هذه الصيغ في صورها الأصلية يعد ميزة للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك الإسلامية وفقاً للصيغة النظرية للبنوك الإسلامية والتي تفترض تأسيس حسابات الودائع على أساس هذه الصيغ وفي الوقت نفسه تأسيس عمليات التوظيف على هذه الصيغ أيضاً مما يعني أن أي اختلال في جانب التوظيف سيتم امتصاصه في جانب الجذب من خلال تخفيض في مبالغ الودائع لأنه لا يوجد التزام بعائد محدد لأصحاب الودائع. لكن يختلف الأمر في الصيغة التطبيقية للبنوك الإسلامية، فالحسابات الجارية أو تحت الطلب القائمة على القرض الحسن بدون فوائد تشكل مورداً أساسياً لأموال البنوك الإسلامية، وهذه لا يمكنها امتصاص الاختلالات في جانب التوظيف لأن الأموال مضمونة على البنك.

المراجع والمصادر:

١. بودي.
٢. أيوفي-١.
٣. خان، ص ١٣٢.
٤. المرجع الفقهي الأساسي للمعلومات الشرعية هو «المعايير الشرعية» الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وتم الاستناد أيضاً في بعض الأفكار إلى كل من: القري، خان، الشاهد.

- يوفي-١، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين١٩٩٩.
- أيوفي-٢، المعايير الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين٢٠٠٥.
- بودي، خالد بودي، إدارة الأصول والخصوم في المصارف الإسلامية، مجلة المستثمرون، يناير ٢٠٠٥.
- خان، طارق الله خان، حبيب أحمد، إدارة المخاطر، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ٢٠٠٣.
- السويلم، سامي السويلم، البحث عن أدوات مبتكرة لمعالجة المخاطر، ندوة إدارة المخاطر في الخدمات المصرفية الإسلامية، المعهد المصرفي، مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٤-٢٥ فبراير ٢٠٠٤.
- شابرا، محمد عمر شابرا، طارق الله خان، الرقابة والإشراف على البنوك الإسلامية.
- الشاهد، سمير الشاهد، البنوك الإسلامية وتحديات بازل ٢، ندوة إدارة المخاطر في الخدمات المصرفية الإسلامية، المعهد المصرفي، مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٤-٢٥ فبراير ٢٠٠٤.
- الصوا، علي محمد الحسن الصوا، «مخاطر التأمين الإسلامي.. الواقع والمنشود»، المؤتمر السادس للمؤسسات المالية الإسلامية، الكويت، ٢٠٠٦.
- القري، محمد علي القري، المخاطر في صيغ التمويل المصرفي الإسلامي، ندوة إدارة المخاطر في الخدمات المصرفية الإسلامية، المعهد المصرفي، مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٤-٢٥ فبراير ٢٠٠٤.

دور الوقف في تمويل متطلبات التنمية البشرية

الحلقة (٢)

دكتورة / منى محمد الحسيني عمار
أستاذ الاقتصاد المساعد بجامعة الأزهر

المبحث الثاني

التنمية البشرية ومقومات تحقيقها

اعتمدت الدول المتقدمة في نهضتها العلمية والعملية علي ما تمتلكه من ثروة بشرية فوجهت استثماراتها نحو تنمية هذه الثروة وتمكينها من أدوات ووسائل العلم النظري والتطبيق العملي المتقدم، وهدفت من وراء ذلك إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وتميز هذه الثروة البشرية وقد حققت هدفها مما جعلها تركز علي هذا العنصر وتطور مفهوم التنمية البشرية، منذ أن سيطر علي فكر هذه الدول بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى بداية التسعينات من القرن الماضي. فكان مفهوم التنمية البشرية يقتصر علي كمية ما يحصل عليه الفرد من سلع وخدمات مادية، فكلما استطاع الفرد أن يحصل على المزيد من تلك السلع والخدمات ارتفع مستوي معيشته، ومن ثم زادت رفاهيته وتحققت التنمية البشرية. ثم تطور مفهوم التنمية البشرية ليضيف إلي الأهداف الاقتصادية أهدافاً أخرى للفرد "الحاجات السيكولوجية للفرد بجانب الحاجات الفسيولوجية" وقد أخذت الأمم المتحدة علي عاتقها إبراز مفهوم التنمية البشرية منذ سنة١٩٩٠ حيث وضعت برنامج الأمم المتحدة للإنماء وخصصت له تقريرا سنويا. (تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠)

وفي هذا المبحث سنعرض لمفهوم التنمية البشرية وأهميتها ومقومات تحقيقها في الدول الإسلامية.

- **مفهوم التنمية البشرية :-**

تعددت التعاريف الخاصة بالتنمية البشرية فمنها:-

١. يعرف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة التنمية البشرية بأنها:- عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها [١]، ويتضح من هذا التعريف أن للتنمية البشرية جانبين:

الأول: يتمثل في تكوين القدرات عن طريق الاستثمار في الصحة والتعليم والتدريب.

الثاني:-الاستفادة من هذه القدرات بما يحقق النفع للإنسان وتحسين مستوى معيشته.

٢. تعرف التنمية البشرية بأنها: عملية توسيع خيارات الناس [٢] وقد تكون هذه الخيارات بلا نهاية وتتغير بتغير الزمن إلا أن الخيارات الأساسية علي جميع مستويات التنمية هي:-

- أن يحيا الإنسان حياة طويلة وصحية وخالية من الأمراض.
- أن يكتسب المعرفة.
- أن يحصل علي الموارد اللازمة لمستوي معيشة كريم.

٣. التنمية البشرية هي: تنمية الناس بالناس وللناس [٣] ويمكن استخلاص مفهوم عام للتنمية البشرية من التعريفات السابقة، وهي أن التنمية البشرية تهدف إلى:-



توسيع مدارك الفرد،وإيجاد المزيد من الخيارات المتاحة أمامه، كما تهدف الي تحسين المستويات الصحية والثقافية والاجتماعية، وتطوير معارف ومهارات الفرد فضلا عن توفير فرص الإبداع وضمان الحقوق الإنسانية وضمان مشاركته الايجابية في جميع مناحي الحياة.

- **أهمية التنمية البشرية :-**

إن الاستثمار في تنمية الموارد البشرية أمر هام وضروري لما للموارد البشرية من أهمية قصوى فهي الثروة الحقيقية والرئيسية للأمم، وهو ما أيقنته الدول المتقدمة فأحسنت التخطيط الاستراتيجي، ونفذت برامج محددة لتنمية هذه الثروة البشرية علي مدار عقود من الزمن، ونجحت فيما خططت، وها هي الصين صاحبة المليار ونصف من البشر تخطو بخطىً ثابتة ومدروسة نحو قيادة العالم من خلال هذه الثروة البشرية الهائلة التي جعلت منها ميزة تميزها عن سائر الأمم، كما أن الموارد الطبيعية والأموال بالرغم من أهميتهما إلا أنهما لا ينتجان منتجا بذاتهما ولكن العنصر البشري الكفء والفعال والمدرب هو القادر على استخدام هذه الموارد.

ومما لاشك فيه أن الدولة التي لا تستطيع تنمية مواردها البشرية لا يمكن أن تحقق غاياتها وأهدافها المخططة مهما ابتكرت من وسائل، وتنبع أهمية التنمية البشرية للدول الإسلامية بصفة خاصة لما احتلته هذه الدول من مراتب متدنية في تقرير التنمية البشرية، هذا التقرير الذي يصدر سنويا عن برنامج الأمم المتحدة للإنماء ويشمل (١٨٧) دولة توزع من حيث مستوي التنمية البشرية في أربع أرباع حسب قيمة دليل التنمية البشرية علي النحو التالي:- الربع الأول للدول ذات التنمية البشرية المرتفعة جدا، والربع الثاني للدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، والربع الثالث للدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، والربع الرابع للدول ذات التنمية البشرية المنخفضة.

أما أبعاد التنمية البشرية التي أخذت في الاعتبار في القياس فهي:- التعليم والصحة ومستوي المعيشة اللائق.

ووفقا لتقرير التنمية البشرية سنة ٢٠١١ جاءت غالبية الدول الإسلامية في ترتيب مُتدنٍ كالآتي:-

جدول رقم (١) ترتيب الدول الإسلامية في تقرير التنمية البشرية سنة ٢٠١١

تقرير التنمية البشرية سنة ٢٠١١ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

مستويات التنمية البشرية	الدولة	الترتيب في دليل التنمية البشرية
الربع الأول	الإمارات العربية المتحدة	٣٠
	قطر	٣٧
	البحرين	٤٢
الربع الثاني	السعودية	٥٦
	الكويت	٦٣
	ليبيا	٦٤
	إيران	٨٨
	عمان	٨٩
	تركيا	٩٢
	تونس	٩٤
الربع الثالث	الأردن	٩٥
	الجزائر	٩٦
	مصر	١١٣
	فلسطين	١١٤
	سوريا	١١٩
	اندونيسيا	١٢٤
	المغرب	١٣٠
	العراق	١٣٢
	باكستان	١٤٥
الربع الرابع	اليمن	١٥٤
	السودان	١٦٩
	أفغانستان	١٧٢

- مقومات التنمية البشرية:-

سنحاول في هذه الفقرة الإجابة علي سؤالين هامين:
الأول: ما المتطلبات الواجب توافرها لتحقيق التنمية البشرية؟
والثاني: ما معوقات تحقيق التنمية البشرية في الدول الإسلامية؟

- متطلبات تحقيق التنمية البشرية:-

لكي تتحقق التنمية البشرية لابد من حصول الأفراد علي قدر كافٍ من أبعادها الثلاثة الهامة وهي:-

- مستوي تعليمي عالٍ يتلاءم مع متطلبات وحاجات سوق العمل، ويؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين، ويعمل علي تنمية القدرة علي الإبداع والابتكار وتشجيع البحث العلمي، واكتساب المعرفة، وإنتاجها، وتجسيدها في الخدمات.
- مستوي صحي للأفراد، وتوفير بيئة نظيفة تمكنهم من الاستمرار في العمل والإبداع والقدرة علي علاج المشكلات الصحية التي يواجهونها.
- حصول كل فرد علي ما يحتاجه من سلع وخدمات وتوفير حياه كريمة له يستطيع من خلال العيش فيها رفع مستوى كفاءته وفاعليته وبالتالي تحقيق معدلات مرتفعة من الإنتاج والتنمية.

- معوقات تحقيق التنمية البشرية في الدول الإسلامية:-

رأينا فيما سبق أنه لكي تحقق الدولة معدلات مرتفعة من التنمية البشرية لابد من توفير مقومات هذه التنمية وهي ارتفاع في مستوي التعليم، ومستوي الصحة، ومستوي المعيشة، وباستعراض أوضاع الدول الإسلامية في هذه المؤشرات نجد أنه:-

- بالنسبة للمؤشر الأول:-"مستوي التعليم"

بالرغم من زيادة أعداد المتقدمين في المدارس بمراحلها المختلفة والجامعات بتخصصاتها، إلا أن هناك عدة مؤشرات فرعية عملت علي تراجع دور الدول الإسلامية عن أحداث معدل مرتفع في هذا المؤشر. من هذه المؤشرات انخفاض نسبة المنفق علي البحث والتطوير، وانخفاض عدد براءات الاختراع، علاوة علي انخفاض حجم المستثمر في قطاع التعليم بصفة عامة [٤].

- بالنسبة للمؤشر الثاني:- "مستوى الصحة"

تشير التقارير إلى تراجع الدول النامية "الإسلامية" في هذا المؤشر وذلك لعدة أسباب من أهمها:- ارتفاع نسبة الأفراد الذين يفتقرون إلى مصادر مياه نقية، وتفشي بعض الأمراض المزمنة، وعدم قدرة أصحاب تلك الأمراض على الحصول علي

الدواء، وانخفاض عدد الأطباء لكل ١٠٠ ألف فرد بالإضافة إلى انخفاض حجم المنفق علي قطاع الصحة وبالتالي انخفاض نصيب الفرد من هذا الإنفاق[٥].

- بالنسبة للمؤشر الثالث: "مستوي المعيشة"

لاشك أن هذا المؤشر هو انعكاس للمؤشرين الأول والثاني، ونتيجة لانخفاض نصيب الفرد من مستوي الصحة ومستوي التعليم في الدول النامية فان ذلك سوف ينعكس علي انخفاض مستوي معيشة الفرد في تلك الدول، علاوة علي عدة مؤشرات فرعية أخري توضح هذا الانخفاض في مستوي معيشة الأفراد منها حجم الصادرات والواردات لتلك الدول، وحجم المساعدات، والدين العام،وانخفاض حجم الاستثمارات، وزيادة معدلات الفقر.

يتضح مما سبق أن العامل المشترك في المؤشرات الثلاثة الخاصة بالتنمية البشرية والذي يعتبر السبب الرئيسي في انخفاض معدل التنمية البشرية للدول الاسلامية هو انخفاض حجم التمويل اللازم لتحقيق تلك المؤشرات مما يؤكد حاجة هذه الدول للبحث عن مصادر تمويلية توجه لتمويل مؤشرات التنمية البشرية، وهو ما سنتناوله في الفصول القادمة.

الفصل الثاني

دور الوقف في تحقيق التنمية الثقافية والعلمية

شرع الإسلام الوقف واعتبره سبباً من الأسباب التي تسهم في تحقيق التنمية الشاملة في شتي المجالات ومنها تنمية المجال العلمي والثقافي وهو ما يستدل عليه من حديث إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعد موته:– علما نشره، وولدا صالحا تركه، ومصحفا ورثه، أو مسجدا بناه، أو بيتا لابن السبيل، أو نهرا أجراه،أو صدقة أخرجها من ماله في صحته وحياته، يلحقه بعد موته (رواه بن ماجه).

وبالتأمل في الحديث نجد أن تخصيص النبي (صلي الله عليه وسلم) للعلم والمصحف والمسجد بالذكر فيه إشارة إلى عظيم دورها الريادي التنموي في المجالات الثقافية والفكرية والمعرفية والعلمية، فضلا عن المجالات السلوكية، وذلك لما فيها من مؤثرات تعمل علي توسيع القاعدة الذهنية للفرد والمجتمع.

وفي هذا الفصل سوف نتناول دور الوقف في تحقيق التنمية الثقافية والعلمية من خلال مبحثين: الأول يتناول مفهوم التنمية الثقافية والعلمية وأهميتها، ويتناول الثاني دور الوقف في تطوير تلك التنمية من خلال تطوير الأفراد والمجتمعات ثقافيا وعلميا.



المبحث الأول

التنمية الثقافية والعلمية – مفهومها وأهميتها

- تعريف التنمية الثقافية والعلمية:–

لاشك أن التنمية الثقافية والعلمية جزء مهم في التنمية الشاملة لأي مجتمع ويمكن تعريفها بأنها:–

الازدياد والارتقاء نحو الكمال الإنساني في المعارف والعلوم وفي طرق التفكير والإبداع وفي القدرات الذهنية والسلوكيات ونحوها من الإمكانات الأخرى التي يمكن للإنسان اكتسابها وإفادة المجتمع بها[٦].

- أهمية التنمية الثقافية والعلمية:–

تتضح أهمية التنمية الثقافية والعلمية مما يلي:–

- دعوة الإسلام إلى التنمية الثقافية والعلمية، فليس من دين حث علي التنمية الثقافية والعلمية كما فعل الإسلام ومن القضايا التي تسجل له حتى عند غير المسلمين بأنه دين النظر والتفكير والمعرفة والعلم والبحث، هذه الأوصاف تلتقي في الجملة مع إحدى مقاصده الخمسة في حفظ العقل وصيانته من الجهل والضياع، وذلك بهدف تكريم الإنسان والعمل علي رقيه والأدلة علي ذلك كثيرة منها:١– ما ورد في كتاب لله تعالى

قول الله تعالي:– اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (العلق ١)

وهي أول آية نزلت و فيها الدعوة إلى طلب العلم أيا كان نوعه دون أن يحدد ذلك سن معين أو مرحلة دراسية.

وقوله تعالي:– يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ (المجادلة ١١)

وقوله جل علاه:– وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا (طه ١١٤)

وفيه إشارة إلى ضرورة تنمية الفكر والعقل بالتعليم المستمر والمعرفة الدائبة. ٢. ما أشارت إليه السنة النبوية الشريفة.

١. حديث الرسول (صلي الله عليه وسلم) تعلموا العلم فان تعلمه لله خشية وطلبه عباده ومذاكرته تسبيح والبحث عنه جهاد وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة وبذله لأهله قربة (رواه بن عبد البر)
٢. وقوله (صلى الله عليه وسلم) طلب العلم فريضة علي كل مسلم (رواه بن ماجه)
٣. وقوله (صلي الله عليه وسلم) إن العلماء ورثة الأنبياء وان الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما وإنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر (رواه أبو داوود)

- إن التنمية البشرية لا تكتسب معناها الحقيقي إلا إذا نظر إليها أولا من زاوية البعد الثقافي والعلمي الذي يجعل منها محصلة التداخل والتكامل بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وبالتالي نستطيع القول بأن التنمية العلمية والثقافية شرط للتنمية الاقتصادية فلا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية دون أن تواكبها منذ البداية تنمية ثقافية وذلك لأن الثقافة هي المعيار التي تتحدد به هوية كل مجتمع بشري.

- تعد التنمية الثقافية والعلمية محور اهتمام الدول الراغبة في تحقيق تنمية وبالتالي إنشاء مؤسسات ومراكز تختص بهذا المجال وتقوم بنشر التقارير الخاصة به مثل التقرير العربي

للتنمية الثقافية وهو تقرير سنوي يصدر عن مؤسسة الفكر العربي حول واقع التنمية الثقافية في الدول العربية من خلال بنياتها الأساسية مثل التعليم والإعلام والتأليف والنشر والمعلوماتية والإبداع بأنواعه المختلفة. كذلك يوجد أيضا المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا وكذلك مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية [٧].

- إن التحدي المعرفي المعاصر جزء من التحدي الأكبر آلا وهو التحدي لتحقيق التنمية الشاملة ولاشك أن الثقافة والعلم كوسائل للمعرفة هي المدخل إلى مواجهة ذلك التحدي.



المبحث الثاني
دور الوقف في تطوير الأفراد والمجتمع ثقافيا وعلميا

قام الوقف بدور مهم في التنمية الثقافية والعلمية عبر مجموعة من المسارات والمجالات التي تنبه إليها المسلمون قديما فأقبلوا عليها بناء وإشادة واهتماما ورعاية وتطويرا واستثمارا تتمثل تلك المسارات في وقف كل من المساجد والكتاتيب والمدارس والمكتبات، والتي سنتناول دور كل منها في تحقيق التنمية الثقافية والعلمية.

- وقف المساجد ودوره في التنمية الثقافية والعلمية:
  ليس المسجد مكانا للعبادة فقط، بل له دور بالغ الأهمية في التنمية الثقافية والفكرية والعلمية ففيه يعرف الفرد فضائل الإسلام وآدابه وأحكامه، ويجد المسلم القدوة الحسنة ويحاكي الصالحين الأبرار، ويتعلم ضبط النفس والصبر والتحلي بالأمانة وتحمل المسؤولية والحرص علي الانضباط والاهتمام بالنظافة، وتعود النظام.

وقد عرف وقف المساجد منذ العهد النبوي ويعتبر مسجد قباء أول مسجد بني ووقف لله تعالى [٩].

كما أن المسجد النبوي بني علي أرضى لبني النجار والذين رفضوا أخذ ثمنها وقالوا لا نطلب ثمنه إلا إلى الله.

وكان للمسجد دور كبير في التنمية الثقافية والعلمية منذ عهد الرسول حيث يعقد حلقات العلم فيه، فعن صفوان بن عسال المرادي قال:- أتيت النبي (صلي الله عليه وسلم) وهو في المسجد فقلت له يا رسول الله إني جئت أطلب العلم فقال مرحبا بطالب العلم تحفه الملائكة بأجنحتها (رواه أحمد في المسند والحاكم في المستدرك)

وبالإضافة إلى حلقات العلم التي كانت تعقد في المسجد النبوي كانت هناك خطب الجمع والأعياد والمناسبات التي تطرأ علي المجتمع الإسلامي، فيعالجها النبي (صلي الله عليه وسلم) وأصحابه ومن بعدهم بالإرشاد والتوجيه والتوعية والتثقيف.

وكم خرّج المسجد النبوي من صحابة وتابعين وعلماء ومدرسين في شتي فروع المعرفة انتشروا في الأرض يبلغون الدين، ويعلمون الناس، وينشرون الفضائل والقيم، ويسهمون في الارتقاء بعقول الأفراد وتنمية المجتمعات.

ومن المساجد المشهورة في تاريخ الإسلام، الجامع الأزهر في القاهرة والذي يقصده طلاب العلم من شتي الدول لينهلوا من علوم الشريعة والعلوم الإنسانية والتطبيقية.

وكذلك مسجد القيروان، وجامع الزيتونة بتونس، وجامع القروين بالمغرب، وجامع قرطبة بالأندلس.

ولم يقتصر الوقف علي بناء المساجد فقط، بل امتد الوقف ليشمل مستلزمات المساجد، فوقفت الأموال علي أئمة المساجد والخطباء والمعلمين والمؤذنين، وامتدت علي طلاب العلم الذين يجلسون في الحلقات الدراسية.

- وقف الكتاتيب ودوره في التنمية الثقافية والعلمية:-
  الكُتّاب (بضم الكاف وتشديد التاء) هو مكان يقام غالبا بجوار المسجد لتعليم القراءة والكتابة والقرآن والتاريخ والرياضيات وهو أشبه بالمدرسة الابتدائية في العصر الحديث. وانتشرت الكتاتيب انتشارا كبيرا في المدن الإسلامية، فما من مدينة أو قرية فتحها المسلمون إلا وأنشئوا فيها كتاتيب [٩].

وكان الخلفاء والحكام والقضاة ينفقون علي تلك الكتاتيب، ثم قام الأثرياء المحسنون بوقف بعض أموالهم للإنفاق علي تلك الكتاتيب ورصد جوائز ومكافآت مالية ومعنوية لها تشجيعا علي التعلم والدراسة.

وتعتبر الكتاتيب نقطة الانطلاق للحضارة الإسلامية، حيث كانت تعد الأجيال الناشئة لمواصلة الدراسة والبحث والتخصص العلمي الدقيق بعد تزويدهم بمبادئ التحصيل وصقل مواهبهم وتنمية ثقافاتهم وعلومهم وسلوكهم الاجتماعي ليصبحوا بعد ذلك قادة الفكر والعلم والتربية.



- وقف المدارس ودوره في التنمية الثقافية والعلمية:-
انتشر هذا النوع من الوقف انتشارا واسعا، وسريعا وكان له أهمية كبيرة في توفير المدارس بمراحلها المختلفة وتأمين حاجات طلاب العلم ومدرسيهم وما يلزمهم من مرافق ووسائل وأدوات وتجهيزات [١٠].

ويرى بعض الباحثين أن كل مؤسسات التعليم التي أنشئت في المجتمعات الإسلامية كانت قائمة علي أساس نظام الوقف [١١].

ولقد أسهم الوقف إسهاما بارزا في تحقيق النهضة العلمية والفكرية الشاملة وتهيئة الظروف الملائمة للإبداع الإنساني، وذلك نتيجة للتسهيلات والأسباب التي وفرها واقفوا المدارس للعلماء وطلاب العلم.

ومن أشهر المدارس الوقفية التي عرفها العالم الإسلامي:

١. المدرسة البيهقية في نيسابور يعود تاريخها إلى القرن الرابع الهجري [١٢].
٢. المدرسة النظامية ببغداد نسبة إلى بانيها الوزير نظام الملك أبوعلي الحسن الطوسي [١٣].
٣. المدرسة النورية بحلب أنشأها الملك نور الدين محمود بن زنكي.
٤. المدرسة العادلية بدمشق بناها الملك العادل سيف الدين محمد الأيوبي [١٤].
٥. المدرسة الفاضلية بالقاهرة أقامها القاضي الفاضل أبوعلي البيساني [١٥].
٦. المدرسة المؤيدية بتعز أنشأها السلطان الملك المؤيد.

كان الواقفون لهذه المدارس يتسابقون في الإنفاق عليها وعلي أساتذتها وطلابها وموظفيها ومستلزماتها من أدوات وترميمات وأطعمة ورواتب ومرافق مما يؤمن الظروف اللازمة لاستمرارية وتنمية العملية التعليمية في مختلف التخصصات حتى توافد غير المسلمين علي بعض تلك المدارس، وكان الجميع يحصلون العلم والمعرفة مجانا، بل كان بعض الواقفين يقفون علي الأساتذة والطلاب الكتب والمراجع لتمكينهم من الدراسة والبحث العلمي.

ومن المدارس الوقفية في العصر الحديث [١٦] :

١. المعهد العالي لعلوم الشريعة بمدينة باتسة – الجزائر.
٢. كلية الدراسات الإسلامية والعربية بدبي.
٣. المدرسة الكلتاوية والمدرسة الشعبانية بحلب – سوريا.
٤. الجامعة الإسلامية بالعاصمة الهولندية أنشأت سنة ١٩٩٨.

ومما لاشك فيه أن وقف المدارس بكافة أنواعها ومراحلها أسهم إسهاما كبيرا في حركة التنمية العلمية والثقافية، حيث توفرت للمعلمين والمتعلمين فرص الترقي والنهوض العلمي من خلال التفرغ للدراسة والبحث العلمي اللذين كانا من الأسباب المهمة في إبداع المسلمين الحضاري علي المستوي الإنساني وبروز علماء ومشاهير سطعت أسماؤهم في سماء المعرفة الإنسانية من هؤلاء:- أصحاب المذاهب الأربعة وتلاميذهم ، البحتري – المتنبي – الجاحظ – ابن المقفع – أبو تمام – الطبري – ابن خلدون – الحسن بن الهيثم – البيروني – أبن سينا – الرازي.

- وقف المكتبات ودوره في التنمية الثقافية والعلمية:-
للكتاب دور متميز في التنمية الثقافية والعلمية والارتقاء بالفكر البشري، وقد أدرك الواقفون أهمية ذلك، فاتجهوا إلى وقف المكتبات، وملئوها بالكتب النافعة من مختلف أنواع العلوم وقد تسابق الخلفاء والحكام والعلماء والأغنياء في وقف المكتبات والكتب إما بصورة رسمية عامة، وإما بصورة فردية خاصة علي النحو التالي:-

- مكتبات عامة:-

١. مكتبة بيت الحكمة ببغداد، حيث حظيت بعناية عدد من الخلفاء العباسيين وعلي رأسهم المأمون مما أدي إلى تنمية موجداتها [١٧].
٢. دار العلم في الموصل أنشأها أبن حمدان الموصلي بدعم وتأييد من حكام ووزراء عصره [١٨].
٣. دار العلم في البصرة ودار العلم في بغداد.
٤. دار الحكمة في القاهرة.
٥. خزانة الكتب بحلب.
٦. دار الكتب في مدينة ساوة شمال إيران.
٧. مكتبة شيخ الإسلام عارف حكمت بالمدينة المنورة.





- مكتبات خاصة:-

١. مكتبات المساجد مثل:- مكتبة الجامع الأزهر بالقاهرة[١٩]، ومكتبة جامع آمد في ديار بكر بتركيا، مكتبة جامع أبي حنيفة ببغداد[٢٠]، مكتبة الجامع الأموي بدمشق[٢١]، مكتبة الحرم المكي.

٢. مكتبات المدارس مثل:- مكتبات مدارس الأمير أبي الحسن المريني بتونس، ومكتبات المدرسة البيهقية في نيسابور، وكتبات المدرسة الفاضلية بالقاهرة، مكتبات المدرسة العمرية بدمشق.

٣. مكتبات المستشفيات مثل:- مكتبة مستشفي أحمد بن طولون بالقاهرة ، مكتبة المستشفي العضدي ببغداد ، مكتبة مستشفي نور الدين الزنكي بدمشق ، مكتبة المستشفي المنصوري بالقاهرة[٢٢] .

٤. مكتبات المقابر مثل:- مكتبة مقابر أم الخليفة ببغداد، مكتبة مقابر المنصورية بالقاهرة، مكتبة مقابر أوغلي باسطنبول.

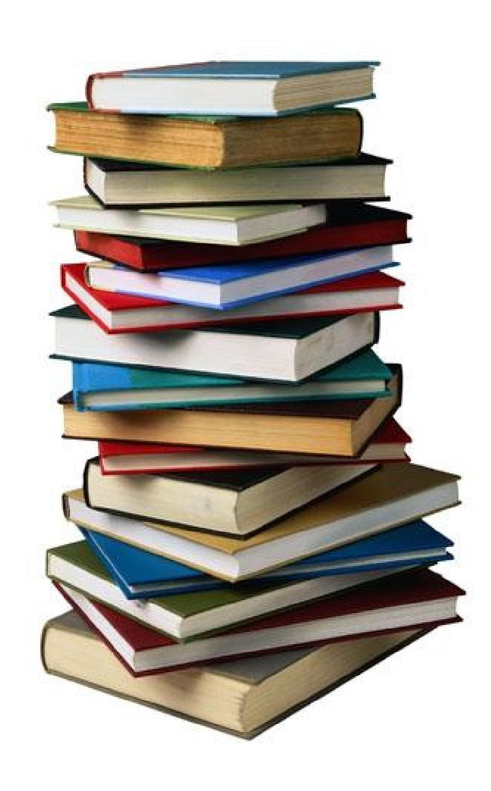
٥. مكتبات أخري وقفية:- انتشر وقف الكتب بين كافة فئات المجتمع الإسلامي علي مر القرون، فكان بعض الناس يقفون كتبهم في بيوتهم، ويفتحونها أمام القراء في أوقات معينة،وبعضهم يخط الكتب بيده ليقفها على طلاب العلم، وآخرون يستأجرون من يخطها لهم ليقفوها علي أهل العلم وطلابه،ومن أمثلة ذلك:

- أبو قاسم جعفر بن محمد الموصلي:- كان له دار في الموصل فيها مكتبة لا يمنع أحد من دخولها[٢٣] .
- الفقيه اليمني أحمد بن أبي السعود:- كان يعمد إلى نسخ الكتب بيده والي شراء كتب أخري ثم وقفها جميعها علي طلبة العلم والمعرفة[٢٤] .

يتضح مما سبق مدي ما للمكتبات الوقفية قديما من إسهام جوهري في تحقيق مزيد من الارتقاء الفكري والتنمية الثقافية والعلمية،حيث يسرت الحصول علي المراجع للدراسة والبحث والتأليف وتوفير المادة العلمية والثقافية بيسر وسهولة للمعلم والمتعلم والمثقف وتزويدهم بكل جديد وتعريفهم علي الأفكار والآراء المدونة للمؤلفين والباحثين والمفكرين في كل أرجاء العالم الإسلامي.

ويمكن الاستفادة من دور الوقف في التنمية الثقافية والعلمية في العصر الحالي فيما يلي:-

١. إعمار المساجد والإنفاق علي مستلزماتها.
٢. إنشاء المدارس والكليات الشرعية والعامة والمعاهد الصناعية.
٣. إقامة المكتبات الوقفية العامة والخاصة.
٤. إنشاء المجلات الإسلامية العلمية والثقافية.
٥. ابتعاث الطلاب المتميزين والإنفاق عليهم من مال الوقف.
٦. إنشاء مراكز وقفية للبحث العلمي.
٧. طبع الكتب العلمية والثقافية من مال الوقف.
٨. الإسهام في تمويل الجامعات من مال الوقف.



المراجع والمصادر:

١. [تقرير التنمية ٢٠١٠]
٢. [حامد عمار ١٩٩٩]
٣. [كريم حلاوة ١٩٩٢]
٤. [تقرير التنمية البشرية]
٥. [تقارير منظمة الصحة العالمية]
٦. [سامي ذبيان ١٩٩٠]
٧. مؤسسة الفكر العربي:- أنشأت هذه المؤسسة كفكرة سنة٢٠٠٠ في بيروت ثم تبلورت تلك الفكرة سنة ٢٠٠١ وتم الموافقة علي تسجيلها ومن أهم أهداف تلك المؤسسة – العناية بمختلف المعارف والعلوم والاهتمام بالدراسات المستقبلية- وتفعيل التواصل بين العقول العربية المهاجرة والاستفادة منها في دولها الأم.
المؤسسة العربية للعلوم والتكنولوجيا:- هي منظمة إقليمية غير حكومية تضم علماء عرب من داخل وخارج الوطن العربي بهدف الاستفادة من خبراتهم في خدمة العالم العربي وقد تم إنشاؤها سنة ٢٠٠٠ في الإمارات العربية المتحدة.
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية:- تم إنشاؤه في الكويت سنة ١٩٩٤ ويهدف إلى نشر البحوث والدراسات المتخصصة والمتعلقة بمنطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية بالإضافة إلى رصد مشكلات التحول الاجتماعي والثقافي وأهم قضايا التنمية.
٨. (السيرة النبوية ١٩٨٨)
٩. (مصطفي السباعي)
١٠. (محمد أمين ١٩٨٠)
١١. (جورج المقدسي ١٩٩٤)
١٢. (ياقوت الحمودي)
١٣. (يحي الساعاتي ١٩٨٨)
١٤. (الخزرجي ١٩١١)
١٥. (يحيي الساعاتي)
١٦. (حسن أبو غدة ٢٠٠٥)
١٧. (سعيد جي ١٩٧٢)
١٨. (سعيد جي ١٩٨٥)
١٩. (بن تغري ١٢٩٤)
٢٠. (ماهر حمادة ١٩٧٨)
٢١. (النعمى ١٩٤٨)
٢٢. (الكتبي ١٩٤٨)
٢٣. (مصطفي السباعي)
٢٤. ((الخزرجي ١٩١١)

الصناديق الوقفية وتمويل الصناعات الحرفية



حسين عبد المطلب الأسرج
ماجستير الاقتصاد، دبلوم معهد التخطيط القومي
باحث اقتصادي أول ومدير إدارة بوزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية

تعتبر الصناعة عصب الحياة وشريانها الاقتصادي، وبها يقاس مدى تقدم الأمم ورقيها. وما الصناعات الحرفية إلا جزء مهم من تلك الصناعات بل وأساسها في حقيقة الأمر فهي موروث حضاري وثقافي واجتماعي عريق تتوارثه الأجيال المتعاقبة، أبّاً عن جد، لذا كان من الأهمية بمكان إن تحظى هذه الحرف بقدر وافر من التقدير والإعزاز لما سطره السلف الصالح من إبداعات جميلة استوحاها من واقع حاجته اليومية والمعيشية. ويمكن للوقف الاسلامى أن يلعب دورا مهما في ان تستعيد هذه الموروثات العريقة دورها ومكانتها الإجتماعية والإقتصادية وان تبنى لنفسها مكانة مناسبة بين سائر الحرف على المستويين الإقليمي والدولي وان تلعب دورا ورافدا في نمو الإقتصاد الوطني. فنظام الوقف من النظم الدينية التي أصبحت في ظل الإسلام مؤسسة عظمى لها أبعاد متشعبة دينية واجتماعية واقتصادية وثقافية وإنسانية، كانت هذه المؤسسة في ظل الحضارة الإسلامية تجسيداً حياً للسماحة والعطاء والتضامن والتكافل، غطت أنشطتها سائر أوجه الحياة الاجتماعية وامتدت لتشمل المساجد والمرافق التابعة لها والدعوة والجهاد في سبيل الله، والمدارس ودور العلم والمكتبات، والمؤسسات الخيرية، وكفالة الضعفاء والفقراء والمساكين والأرامل، والمؤسسات الصحية. ونظراً لما لهذه الصناعات من أهمية سواء من الناحية التاريخية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية فإننا سنحاول إلقاء الضوء على دور الوقف الاسلامى في تمويل الصناعات الحرفية وتنميتها لتكون رافداً في الاقتصاد وعدم اندثارها بما يسهم في نقل الخبرة إلى أجيال الشباب والشابات.

فقد كان للوقف وما يزال دورا اقتصاديا عظيما،فمن خلاله يتم توفير الحاجات الاساسية للفقراء من ملبس وغذاء ومأوى وتوفير عدد من السلع والخدمات العامة مثل التعليم والصحة كما سبقت الاشارة وهذا ينعكس بصورة مباشرة في تنمية القوى البشرية، ويطور قدراتها بحيث تزيد انتاجيتها مما يحقق زيادة كمية ونوعية في عوامل الإنتاج.

من ناحية أخرى يؤدى ذلك الى التخفيف عن كاهل الموازنة العامة للدولة بحيث تخصص الأموال التى كان يجب ان تنفق على هذه المجالات الى مجالات اخرى. ويعنى ذلك ايضا ضمان كفاءة توزيع الموارد المتاحة بحيث لا تتركز الثروة فى ايدى فئة بعينها مما يعنى تضييق الفروق بين الطبقات، حيث يساهم الوقف بهذه الطريقة فى زيادة الموارد المتاحة للفقراء بما يرفع مستوى معيشتهم، ويقلل الفجوة بينهم وبين الأغنياء.أيضا كما يساهم الوقف في زيادة الادخار فهو يمثل نوعا من الادخار لأنه يحبس جزءاً من الموارد عن الاستهلاك فضلا عن انه لا يترك الثروة المحبوسة عاطلة،وانما يوظفها وينفق صافى ريعها(بعد استقطاع تكاليف الصيانة والاحلال) في الغرض المخصص له. ولا ننسى أن الوقف يساهم في توفير عدد من الوظائف من خلال النظار والموظفين والمشرفين ونحوهم فى المؤسسات الوقفية والمساجد ونحوها، وهو عدد كبير لا يستهان به،مما يساهم في زيادة المتخصصين فى تلك المجالات وتطور قدراتهم.ويساعد الوقف في تمويل الصناعات الحرفية بإتاحة المزيد من فرص العمل واستغلال الثروات المحلية وزيادة الانتاج وزيادة الدخول وبالتالى زيادة كل من الادخار والاستثمار. وتعمل هذه المشروعات على إتاحة مزيد من السلع والخدمات مما يؤدى الى مزيد من الرفاهية وتحسين مستوى المعيشة وزيادة القدرات التصديرية.

والحرفةُ في اللغة (كما في لسان العرب) هو اسم من الاحتراف وهو الاكْتِسابُ؛ يقال: هو يَحْرِفُ لعياله ويحترف ويَقْرِشُ ويَقْتَرِشُ بمعنى يكتسِب من ههنا وههنا، والمُحْتَرِفُ: الصانِعُ. وَالحِرْفةُ الصِّناعةُ. وحرفةُ الرجل: ضَيْعَتُه أَو صَنْعَتُه. وَحَرَفَ لأَهْلِه واحْتَرَف: كَسَبَ وطَلَب واحْتالَ، وقيل: الاحْتِرافُ الاكْتِسابُ، أَيّاً كان.

وقد عَرّفت اليونسكو الحرف والصناعات اليدوية بأنها " تعبير حقيقي عن التقاليد الحية للإنسان تتجلى فيه الأسس الثلاثة للتنمية المستديمة والقيم الإنسانية وهي: التكيف والتجديد والإبداع". ودعت اليونسكو في هذا الصدد إلى الاعتراف بأهمية دور الحرفيين المبدعين ومنتجي المواد الحرفية، ففي شتى أنحاء العالم يبتكر الحرفيون مصنوعات تنسجم مع الطبيعة وتشكل جزءًا مهمًا من الحياة اليومية للأفراد والمجتمع.

وقد حث النبى الأكرم صلى الله عليه وآله على العمل والكسب من عمل اليد حيث قال: لأن يأخذ أحدكم حبله، فيأتي بحزمة الحطب على ظهره فيبيعها، فيكف الله بها وجهه، خير له من أن يسأل الناس، أعطوه أو منعوه.(صحيح البخاري).

وفي المستدرك عن ابن عباس رضي الله عنهما: كان داود زراداً، وكان آدم حرّاثاً، وكان نوح نجاراً، وكان إدريس خياطاً، وكان موسى راعياً عليهم السلام. وكان رسول الله صلى اله عليه وآله يخصفُ نعله، ويخيط ثوبه، ويعمل في بيته. كما عمل برعي الغنم كما ثبت في صحيح البخاري وأيضا عمل بالتجارة بأموال السيده خديجة رضي الله عنها مضاربة. ومن تعظيم الله أمر العمل والصناعة باليد ما رواه كعب بن عجرة رضي الله عنه قال: مر على النبي رجل فرأى أصحاب النبي من جلده ونشاطه ما أعجبهم، فقالوا يا رسول الله لو كان هذا في سبيل الله، فقال رسول الله :(إن كان خرج يسعى على ولده صغارا فهو في سبيل الله، وإن خرج يسعى على أبوين شيخين كبيرين فهو في سبيل الله، وإن كان يسعى على نفسه يعفها فهو في سبيل الله، وإن كان خرج رياء وتفاخرا فهو في سبيل الشيطان) رواه الطبراني وصححه الألباني.

والصحابة الكرام من المهاجرين والأنصار كانوا يعملون في أمر معاشهم، ولم يكونوا بطالين، بل كانوا أصحاب مهن وحرف، فمنهم اللحام والجزار والبزاز والحداد، والخياط والنساج والنجار والحجام، وقد احترف التجارة منهم ناسٌ كثر براً وبحراً. مثل أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهم جميعاً.

وتساعد الصناعات الحرفية على الحد من البطالة والاستفادة من كافة الموارد البشرية سواء الذكور أو الإناث الذين يستطيعون أداء بعض الأعمال في بيوتهم أو في محيطهن كذلك يمكن لكبار السن والمعوقين وغيرهم المشاركة في العملية الإنتاجية في سكناهم مما يعطي مصدراً للدخل بالإضافة إلى رفع المعنويات.وعلى ذلك فلهذه الصناعات أهمية الاقتصادية كبيرة تكمن في:

١. ١أنها تساعد على إيجاد فرص وظيفية بالنظر إلى نسبة تخصيص الموارد والحاجة إلى تعليم بسيط وبالتالي تتمكن حتى ربة البيت من ممارسة الحرفة.
٢. توفر الخامات وبالتالي تساعد على الاستفادة منها.
٣. توفر فرصاً للتدريب أثناء العمل ومما يساعد على ذلك أن التقنيات ليست صعبة الاستيعاب.
٤. توفر توازناً في التخطيط والتنمية بين المناطق المدنية والريفية وذلك لتعميم انتشارها.
٥. تمكين تحقيق متطلب المستهلك من المنتج نظراً لإمكانية التعامل مع الخامات.

وقطاع الصناعة التقليدية يعد من الركائز الأساسية للتنمية في الوطن العربي باعتباره قطاعا مشغلا، له مساهماته في الناتج القومي، كما أنه يعتبر قطاعا محوريا في دعم وإنعاش النشاط السياحي في العديد من الدول العربية، فضلا عن أنه يشكل خزانا حقيقيا للتراث الحرفي والمهارات الفنية التي أفرزتها الحضارات العربية على مر العصور، وإننا جميعا مطالبون بحماية هذه الثروات الوطنية والمحافظة عليها، مع جعلها قادرة على مواكبة الحداثة. ولبلوغ هذه الغاية وضمان حماية لإبداعات الصناعة التقليدية العربية.وكثيرًا ما يفتقر هؤلاء الحرفيون للإمكانات التي تمكنهم من تطوير أساليب إنتاجهم والترويج لمنتجاتهم، وهم لا يستفيدون من شروط التمويل، ولا من المزايا الاجتماعية، مع أن منتجاتهم تستخدم في الحياة اليومية، وتتميز بجمالها وتنعكس فيها بهجة المجتمع وحيويته، فالحرفيون في المجتمع بمثابة مؤسسة حية مؤتمنة على دراياته ومهاراته. كما ترى اليونسكو أن الحرفيين يحق لهم أن يجنوا ثمار عملهم المتولد من خبراتهم الكبيرة المتراكمة على مر السنين، ويجب الدفاع عن مصالحهم في المناسبات الوطنية ذات العلاقة بالتخطيط ورسم السياسات الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية التي تخص مجال أنشطتهم الحرفية.

ويمكن ان يسهم الوقف فى تمويل الصناعات الحرفية من خلال الصناديق الوقفية المتخصصة في تمويل هذا النشاط، بواسطة تبرعات صغيرة (صكوك الوقف) والتى يمكن ان تخصص لإنشاء وقفيات تبعا للأغراض التي يبتغيها الواقفون وكذا التوسع في إصدار الصكوك الوقفية تمكينا لذوي الدخل المحدود من إحياء سنة الوقف ونيل ثوابه بوقف ما يدخل تحت طاقتهم المالية ووضع الضوابط الشرعية لإصدار وتسويق وتداول واستثمار الصكوك الوقفية بما يزيد من ثقة الناس وإنفاق ريع كل صندوق في مجال البر الذي يختاره المشاركون فيه والتنسيق بين الصناديق الوقفية وفيما بينها وبين المؤسسات ذات الصلة وفيما بينها وبين أجهزة الدولة المعنية وان يكون الوقف احد المصادر الرئيسية لتمويل الجمعيات الخيرية وسائر المنظمات غير الحكومية والاستغناء به عن الدعم الخارجي الذي لا يتلاءم مع مقاصدها.

فالصناديق الوقفية هي إحدى الصيغ المعاصرة بغرض التوصل الى صيغ ناجحة لادارة اموال الأوقاف، وتقوم فكرتها على إنشاء إدارات متخصصة كل منها يقوم برعاية وخدمة غرض مجتمعى وخدمى يدخل ضمن وجوه البر ذات النفع العام للمجتمع بكامله أوشريحة من شرائحه،وانشطة ادارة كل صندوق تنحصر فى الدعوة الى وقف الأموال لصالح اغراضه،ثم استعمال ايراداته مما خصص له من اوقاف ومن المصادر الأخرى فى الانفاق على ما حدد الصندوق من اغراض البر.والصندوق الوقفي هو وعاء تجتمع فيه أموال موقوفة تستخدم لشراء عقارات وممتلكات واسهم واصول متنوعة تدار على صفة محفظة استثمارية لتحقيق أعلى عائد ممكن ضمن مقدار المخاطر المقبول. والصندوق يبقى ذا صفة مالية اذ ان شراء العقارات والاسهم والاصول المختلفة وتمويل العمليات التجارية لا يغير من طبيعة هذا الصندوق لان كل ذلك انما هو إستثمار لتحقيق العائد للصندوق. فليست العقارات ذاتها هي الوقف ولا الاسهم. ومن ثم فان محتويات هذا الصندوق ليست ثابتة بل تتغير بحسب سياسة ادارة الصندوق. ويعبر عن الصندوق دائماً بالقيمة الكلية لمحتوياته التي تمثل مبلغاً نقدياً. وهذا المبلغ هو الوقف وهو بمثابة العين التي جرى تحبيسها.والأموال في الصندوق مقسمة الى حصص صغيرة تكون في متناول الافراد من المسلمين الراغبين في الوقف. ويستفيد الصندوق الوقفي من ميزات التنويع والادارة المتخصصة بطريقة مشابهة لصناديق الاستثمار، وتوجه عوائد الصندوق الى اغراض الوقف المحددة في وثيقة الاشتراك في الصندوق تحت اشراف ناظر الوقف ويكون للصندوق شخصية اعتبارية اذ يسجل على صفة وقف. فالصندوق الوقفي اذن هووقف نقدي. وتجدر الاشارة الى أن الفقهاء اختلفوا في جواز وقف النقود، فأجازه بعضهم وقال بعضهم لا يجوز.

إن تعبئة تبرعات صغيرة (صكوك الوقف) والتى يمكن ان تخصص لإنشاء وقفيات لتنمية وتمويل الحرف هدف يستحق تضافر الجهود الوطنية فى إطار تعبئة وتحقيق استخدام أفضل للموارد المحلية. ويتطلب ذلك سياسات فعالة لتسهيل هذه العملية، كما أن حجم الاستثمارات التى يمكن أن يحققها المجتمع يتوقف لدرجة كبيرة على عوامل تنظيمية لها أثرها البالغ والهام فى تكوين هذه المدخرات، ومن ثم فى توفير الموارد التى تمول هذه الاستثمارات، وهذه العوامل التنظيمية لا تتصل بالجوانب الاقتصادية وحدها، ولكن تنصب على الجوانب الاجتماعية والسياسية في المجتمع.

من أجل ذلك فان نشر هذا الوعى ليس بالضرورة قضية اقتصادية وحسب، بل هو ضرورة إجتماعية وسياسية أيضا تستهدف إعادة صياغة مفاهيم الأفراد واتجاهاتهم، إلا أن مشكلة خلق الوعى التوظيفى فى هذه التبرعات يتطلب خطة قومية تقوم على أسس تربوية وإعلامية تغرس مفاهيم التكافل، وأهميته فى التنمية لدى الأجيال الناشئة.



الدِّلالات المحاسبية في ضوء النصوص القرآنية

(الحلقة ٣)

د. عبد الحليم عمار غربي
قسم الأعمال المصرفية / كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

سابعاً: مبادئ المحاسبة[١] في القرآن الكريم

١- مبدأ الاستمرارية في القرآن الكريم

يقضي هذا المبدأ بأن يُنظر إلى الوحدة المحاسبية على أنها مستمرة في ممارسة نشاطها إلى أجل غير معلوم، وأن عملية التوقف أو التصفية حالة استثنائية في حياتها.

وقد اعتبر القرآن الكريم بأن الحياة مستمرة وأن الإنسان فان، وأن الله سوف يرث الأرض ومَن عليها، وأن المال مال الله: آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ الحديد: ٧؛ حيث جُعل الإنسان كخليفة لله في الأرض يقوم بإعمارها واستثمار مواردها إلى أجل غير محدود (في علم الإنسان): هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا هود: ٦١؛ والموت هو دليل حالة التوقف أو التصفية لحياة الإنسان.

٢- مبدأ الدورية في القرآن الكريم

يُقصد بهذا المبدأ تقسيم حياة الوحدة المحاسبية إلى فترات زمنية متساوية تقدَّر بسنة عادة (سنة هجرية أو سنة ميلادية)، والفترة المحاسبية هي عبارة عن مجال زمني يُستخدم لقياس الربح أو احتساب الزكاة.

وقد أشار القرآن الكريم إلى أن السنة تتألف من اثني عشر شهراً: إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا التوبة: ٣٦، كما أشار إلى التوقيتين الشمسي والقمري وأهميتهما في معرفة الزمن ومعرفة الحساب: هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (٥) يونس: ٥.

ويُعتبر استخدام السنة المالية الهجرية من مقتضيات تطبيق التشريع القرآني؛ فقد نصّ القرآن الكريم على أن الأهلة هي مواقيت للناس في دينهم ومعاملاتهم: يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ البقرة: ١٨٩.

٣- مبدأ التسجيل التاريخي في القرآن الكريم

يقضي هذا المبدأ بتسجيل المعاملات في دفاتر الوحدة المحاسبية أوّلاً بأول مؤرَّخة باليوم والشهر والسنة؛ وذلك حتى يمكن متابعة نشاطاتها واستخراج المعلومات حولها، وأساس ذلك هو النص القرآني: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ البقرة: ٢٨٢ .

ويتضح أن عبارة: أَجَلٍ مُسَمًّى تشير إلى التاريخ، وكلمة:)فَاكْتُبُوهُ(تشير إلى التسجيل الفوري للمعاملات؛ فضلاً عن إثبات البيانات في الدفاتر من واقع ما حدث فعلاً (القياس الفعلي).

٤- مبدأ القياس النقدي في القرآن الكريم

يقضي هذا المبدأ بضرورة قياس الأحداث الاقتصادية وإثباتها في السجلات والدفاتر المحاسبية على أساس وحدات نقدية.

ولقد أشار القرآن الكريم إلى أن الذهب والفضة من وسائل الاكتناز؛ أي مخزن للقيمة: وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٣٤) التوبة: ٣٤. كما وردت نصوص قرآنية تدل على استعمال النقد كوسيلة للتبادل: وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ يوسف: ٢٠ فَابْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ وَلْيَتَلَطَّفْ وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَدًا (١٩) الكهف: ١٩.

٥- مبدأ تحقق الإيراد بالإنتاج في القرآن الكريم

يعني هذا المبدأ أن الاعتراف بالإيراد يتم عند نقطة الإنتاج أو امتلاك البضاعة المشتراة بغرض البيع، حتى وإن لم تُبع؛ وقد دلّت عليه الآية الكريمة: وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ الأنعام: ١٤١.

إن هذا المبدأ يُطبَّق أساساً من قِبل الاقتصاديين على العمليات الإنتاجية؛ إذ يهتم بإثبات القيمة المضافة على مستوى الاقتصاد الكلي المتولِّدة من عمليات الإنتاج دون انتظار لإجراء البيع الفعلي، كما طبَّقها المحاسبون في أنشطة المقاولات؛ حيث يحتاج إعداد نتائج أعمال هذه الأنشطة إلى قياس الربح على أساس ما تحقَّق فعلاً من قيمة المقاولة.

٦- مبدأ المقابلة في القرآن الكريم

تعتمد المحاسبة في تحديد وقياس نتائج الأعمال على مبدأ المقابلة بين الإيرادات والنفقات، وقد بيَّن القرآن الكريم مبدأ المقابلة على مستوى الأمم: تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ (١٣٤) البقرة: ١٣٤؛ وعلى مستوى الفرد: لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ البقرة: ٢٨٦؛ وقوله: وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى الإسراء: ١٥.

كما وردت دلالات كثيرة على المقابلة في القرآن الكريم: مقابلة الحسنات بالسيئات، موازين ثقلت وموازين خفّت، وذكر المقابلة على

مستوى الدقة في الحساب: فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ (٧) وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ (٨) الزلزلة: ٧-٨.

٧- مبدأ الإفصاح المحاسبي في القرآن الكريم

إن عرض المعلومات المحاسبية على شكل قوائم وتقارير للأطراف ذات العلاقة يجب أن يبتعد عن الغش والتدليس والكذب، وأن يتميّز بالصدق والعدل والأمانة: وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ (٨٩) النحل: ٨٩؛ وجاء لفظ التبيان بمعنى توضيحاً وتفصيلاً لكل شيء.

والقرآن الكريم لا يعترف بالتدليس أو الإخفاء أو الغش: كِتَابٍ مُبِينٍ الأنعام: ٥٩؛ هود: ٦؛ سبأ: ٣؛ إِمَامٍ مُبِينٍ (١٢) يس: ١٢؛ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ (٥٩) الأنعام: ٥٩؛ وبذلك فهو يقرّ مبدأ الإفصاح الكامل عن معلومات التي يجب أن تُعبِّر بوضوح عن كل ما للوحدة المحاسبية من أصول والتزامات ونتائج أعمال!

ووردت آية المداينة التي تتضمن الالتزام بالإفصاح أو التبيان التام لكل معاملة ودون إخفاء أو تغليب لحق شخص على آخر، على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول ٣: مبدأ الإفصاح في إطار آية المداينة

النص القرآني	الإفصاح المحاسبي
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ	الكتابة تسجيل فوري وإفصاح عن المعاملة المذكورة.
وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ	العدل أن يكون الإفصاح عن البيانات طبقاً لحقيقتها دون تلاعب أو تحيّز
وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ	يكون الكاتب مبيّناً ومفصحاً بكتابته عن المعاملة بوضوح تام لا يقبل التأويل المفضي إلى الشك
وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا	لا يخفي أيّ بيان أو جزء منه حتى لا يؤدي إلى المنازعة
وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ	توثيق الكتابة بالشهادة زيادة في التبيان والإفصاح

راجع: رفعت السيد العوضي، مرجع سابق، ص: ٨٦-٨٧.

ثامناً: معايير المحاسبة في القرآن الكريم

١- استقلالية منهج المحاسبة في القرآن الكريم

إن المحاسبة علم اجتماعي يتأثر بالبيئة التي يوجد فيها؛ لذلك ينبغي أن تكون أهدافها ومفاهيمها ومعاييرها منسجمة ومعبِّرة عن تلك البيئة وانعكاساتها. وتشمل البيئة جوانب عديدة منها: الشرعية، والاقتصادية، والاجتماعية، وكذلك مستوى التطور الفكري والتطبيق المحاسبي.

ولمّا كان لكلّ مجتمع مدرسته الفكرية التي ينتهج منها سلوكه بناءً على مفاهيمها ومبادئها؛ فإن مجتمع الأعمال الإسلامي المتكوِّن من وحدات اقتصادية يحتاج لمنهج محاسبي يتفق مع شريعته الإسلامية، ويُعينه على أداء عمله دون مخالفات شرعية.

جاء في القرآن الكريم: لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا المائدة: ٤٨؛ لذلك فمن المنطقي أن يتميَّز منهج المحاسبة في المجتمعات الإسلامية باستقلاليته بالنسبة لمنهج المحاسبة في المجتمعات الأخرى؛ وذلك لتحقيق الغايات التي أوصى بها شرعهم [٢].

٢- خصوصية معايير المحاسبة في القرآن الكريم

لقد فُرضت المعايير المحاسبية الدولية من قبل هيئات محاسبية دولية أغفلت التطبيقات المالية الإسلامية؛ حيث لا تتعامل تلك المعايير الدولية مع الأمور المحاسبية كالزكاة والربا [٣]. ولعلّ تطبيقها بشكل إلزامي في عصر العولمة يجعل من عملية البحث عن المعايير المحاسبية الوطنية شيئاً مستحيلاً.

إن ما يسود الآن في عالم المحاسبة المعوْلمة هو محاسبة مبنية على إطار فكري ركيزته الأساسية الروحية الفردية وتعظيم الثروة، ومن الضروري اشتقاق المعايير المحاسبية الإسلامية التي تُرشد المحاسبين بعيداً عن المعايير التي تخضع للروابط الربوية، من خلال بناء الإطار الفكري للمحاسبة في ظل المتطلبات الشرعية.

جاء في القرآن الكريم: وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هود: ١١٣؛ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (٥٩) النساء: ٥٩؛ لذلك فلا يمكن أن تحلّ تلك المعايير الملزمة لمعظم الوحدات المحاسبية في كثير من الدول محلّ المعايير الإسلامية، وقد ظهرت معايير المحاسبة الإسلامية التي تُصْدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية [٤]؛ مما أثبت إمكانية تطبيق تلك المعايير في الوحدات المحاسبية الإسلامية [٥].

تاسعاً: تدقيق المحاسبة في القرآن الكريم

١- الرقابة الذاتية في القرآن الكريم

أوجد القرآن الكريم رقابة لا توفّرها الأنظمة الرقابية المحاسبية: وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا (١٣) اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا (١٤) الإسراء: ١٣-١٤؛ وهذه الرقابة مصدرها الخوف من الله تعالى في ضمير كل محاسب:وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ (٤)الحديد: ٤؛ فتتولّد لديه رقابة ذاتية هي في حقيقتها الدافع المحرِّك لأنظمة الرقابة بمفهومها المحاسبي.

وإذا كانت مهنة المحاسبة محكومة بضوابط تُحتّم على المحاسب أن يظهر بمظهر يعكس الالتزام المِهْني؛ فإن النصوص القرآنية تُلزم المحاسبين بمعايير وضوابط أخلاقية تنبع من منطلق الرقابة الذاتية ومحاسبة النفس: وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٢٨٤) البقرة: ٢٨٤.

٢- الرقابة الداخلية في القرآن الكريم

يهتم نظام الرقابة والتدقيق الداخلي بتوزيع المسؤوليات بهدف التأكّد من سلامة العمليات ومساءلة المسؤول المباشر أمام الهيئات العليا، يدل على ذلك قوله تعالى: كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ (٣٨) المدثر: ٣٨؛ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ الإسراء: ١٣.

ولعلّ النص القرآني التالي يفيد معنى تدرّج المسؤوليات والسلطات التي تؤكّدها الأنظمة المحاسبية كإجراء احترازي في حفظ الأموال وعدم التلاعب فيها:نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًّا الزخرف: ٣٢. فكلمة:سُخْرِيًّا لا تعطي معنى تسخير القهر والإذلال؛ وإنما هو تسخير النظام والإدارة، فالوحدة المحاسبية تحتاج إلى مدير عام ومساعدين له، ثم إلى رؤساء أقسام ومفتشين، ثم إلى عمال فنيّين على درجات مختلفة، ثم إلى حرّاس،... وكل هؤلاء يُسخِّر بعضهم بعضاً[٦].

٣- الرقابة الشرعية في القرآن الكريم

تتميّز بعض الوحدات المحاسبية بوجود هيئة رقابة شرعية تتكون من عدد من علماء الشريعة والقانون والاقتصاد؛ للتأكد من تطابق جميع أعمالها مع الأحكام الشرعية، جاء في القرآن الكريم: وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ (١٠٤) آل عمران: ١٠٤، ويصعب التأثير على آراء الهيئة وتوصياتها: وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا (٣٦) الإسراء: ٣٦.

وينبغي ألاّ يقل عدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية عن ثلاثة[٧]؛ لورود هذا العدد في النص القرآني التالي: وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ (١٣) إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ (١٤) يس: ١٣-١٤.

٤- الرقابة الخارجية في القرآن الكريم

مصدرها الرقابة والمراجعة الخارجية من الأطراف ذات الاهتمام[٨]؛ لقوله تعالى: وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى وَلَا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلَّا تَرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ (٢٨٢) البقرة: ٢٨٢.

ولعلّ التطبيقات العملية في بعض الوحدات المحاسبية تستدعي "إثبات شهادة هيئتين محايدتين على صحة الحسابات، أحدهما هيئة الرقابة الشرعية، والثانية مراقب الحسابات الخارجي جرياً مع المنهج الإلهي في تقديم شاهديْن كضمان لحفظ حقوق العباد ومعاملاتهم"[٩] .

خاتمة

إن هذا الجهد المتواضع الذي بيَّن الأسبقية الزمنية لآي القرآن في تصوير أسس علم المحاسبة، يدعو إلى مزيد من الرّصد والتأمل في ظاهرة الإعجاز المحاسبيللقرآنالكريم التي لم تحظ بما تستحقه من العناية والاهتمام، كما هو عليه الحال بالنسبة لمظاهر الإعجاز الأخرى: البلاغي والغيبي والتشريعي والعلمي والعددي...

وقد تبيَّن لنا من خلال هذا البحث ما يلي:

- يتميَّز القرآن الكريم بالشمولية، فهو ليس كتاباً يعالج علماً محدَّداً، فكل العلوم موجودة فيه والمحاسبة إحدى هذه العلوم: وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ (٨٩) النحل: ٨٩؛
- استقرت أسس علم المحاسبة في أواخر القرن العشرين فقط؛ أي بعد حوالي خمسة عشر قرناً من ظهورها في القرآن الكريم: سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ فصلت: ٥٣؛
- لا شك أن علم المحاسبة قد تطوّر ودرسه المتخصصون من خلال المفاهيم والمبادئ والقيم المستقاة من الحضارة الغربية، وبما

أنه لم يحدث تطور مماثل في دراستها من مصادر الحضارة الإسلامية؛ فقد تولّدت فجوة ازدادت اتّساعاً حتى وقتنا الحاضر، ويمكن تقليص هذه الفجوة بتطبيق أسس المحاسبة في القرآن من خلال الاستفادة من التطورات المحيطة؛ خاصة بعد ظهور البنوك الإسلامية: وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ التوبة: ١٠٥؛

- يحتوي القرآن الكريم على كثير من الأسس المحاسبية التي تفيد في إعداد معايير محاسبية خاصة بالوحدات الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية: وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ (٤١) لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ (٤٢) فصلت: ٤١-٤٢؛
- يمكن أن يُفسَّر القرآن الكريم بما هو داخل في اختصاص المفسِّر، فمن كان عالماً في المحاسبة مثلاً؛ فإنه يكون أبرع من غيره في التقاط المعاني المتصلة بعلم المحاسبة، وهكذا يزداد إدراك الإنسان لما في القرآن من إعجاز: قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ (٩٧) الأنعام: ٩٧؛
- يُعتبر القرآن الكريم كتاب تنمية إنسانية وإدارية واقتصادية واجتماعية شاملة؛ ولهذا فإن هذا العمل سوف يفتح آفاقاً أخرى للبحث في مجالات متخصّصة في الإعجاز القرآني: إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ (٨٧) وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ (٨٨) ص: ٨٧-٨٨:

١. الدِّلالات الاقتصادية في ضوء النصوص القرآنية؛
٢. الدِّلالات التجارية في ضوء النصوص القرآنية؛
٣. الدِّلالات الإدارية في ضوء النصوص القرآنية ؛
٤. الدِّلالات الإحصائية في ضوء النصوص القرآنية.

وآخر دعوانا: أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٠) يونس: ١٠.

المراجع والمصادر:

١. راجع: رفعت السيد العوضي، مرجع سابق، ص: ٥٩-٨٩؛ عوض خلف العيساوي، الفرضيات والمبادئ والمحددات المحاسبية من منظور الشريعة الإسلامية: مع دراسة محاسبية في المصارف الإسلامية، دار دجلة، عمّان، ط١، ٢٠٠٧، ص: ٢١٥-٣١٤؛ عبد الوهاب حبش الطعمة، دراسات في المحاسبة الإسلامية، دار وائل، عمّان، ط١، ٢٠١١، ص: ١٤١-١٩١.

٢. خلف العيساوي، مرجع سابق، ص: ١٨٩-٢١٤؛ إلدون هندريكسن، النظرية المحاسبية، تر: كمال خليفة أبو زيد، جامعة الإسكندرية، ط٤، ١٩٩٠، ص: ١٠٨؛

ShahulHameed bin Mohd. Ibrahim and Rizal Yaya, “The Emerging Issues on the Objectives and Characteristics of Islamic Accounting for Islamic Business Organizations”, Malaysian Accounting Review, Vol. ٤, No. ١, ٢٠٠٥, pp. ٧٥-٩٢.

٣. Maliahbt.Sulaiman, “The Influence of riba and zakat on Islamic accounting”, Indonesian Management and Accounting Review, Vol. ٢ (٢), ٢٠٠٣, pp. ١٤٩-١٦٧.

٤. راجع: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، المنامة، ٢٠٠٠.

٥. راجع: حسين محمد سمحان وموسى عمر مبارك، محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، دار المسيرة، عمّان، ط٢، ٢٠١١، ص: ١٣-٣٣؛ خالد أمين عبد الله وحسين سعيد سعيفان، العمليات المصرفية الإسلامية: الطرق المحاسبية الحديثة، دار وائل، عمّان، ط١، ٢٠٠٨، ص: ٣؛ مجيد جاسم الشرع، المحاسبة في المنظمات المالية: المصارف الإسلامية، مكتبة الجامعة، الشارقة، دار إثراء، عمّان، ط١، ٢٠٠٨، ص: ١٥-١٦؛ حسين حسين شحاتة، طبيعة أسس ومعايير محاسبة المصارف الإسلامية، في دورة أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، بنك التمويل المصري السعودي، د. ت، ص: ٢٦-٢٩.

٦. يوسف القرضاوي، دور القيم والأخلاق في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الرسالة ناشرون، ط١، ٢٠٠٢، ص: ٣٩٠.

٧. راجع: عبد الحميد محمود البعلي، الاستثمار والرقابة الشرعية في البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية: دراسة فقهية وقانونية ومصرفية، بنك فيصل الإسلامي، جمهورية قبرص التركية، ط١، ١٩٩١، ص: ٢١٨؛ حمزة عبد الكريم محمد حماد، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير منشورة، دار النفائس، عمّان، ط١، ٢٠٠٦، ص: ٤٠.

٨. Muhammad Akram Khan, “Role of the Auditor in an Islamic Economy”, Journal for Research in Islamic Economics, King Abdul Aziz University, Jeddah, Vol. ٣, No. ١, ١٩٨٥, pp. ٣١-٤١.

٩. مجيد جاسم الشرع، المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية، البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ص: ١٨٦.



الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك وفق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم ٨ بالمقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ دارسة تطبيقية في المصارف الإسلامية

ملخص بحث ماجستير نوقشت في جامعة حلب بتاريخ
٢٠١٠/١/٢٤ وأجيزت بدرجة امتياز
مكرم مبيض

لقد أضحت الصيرفة الإسلامية جزءاً أساسياً من الصناعة المصرفية العالمية، خصوصاً بعد ما تأسست في السنوات الأخيرة مجموعة من المنظمات الدولية والإقليمية التي ترعى وتحتضن الشأن المصرفي الإسلامي.

وفي إطار السعي للتعريف بمعايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تطبق على المعاملات المالية التي تتجنب التعامل بالفائدة ونظراً لاعتبار الإجارة إحدى صيغ التمويل المشتركة بين كل من المؤسسات الاستثمارية التقليدية (الربوية) والمؤسسات المالية الإسلامية، جاء هذا البحث الذي تكمن أهميته في إلقاء الضوء على كل من المعيار المحاسبي الإسلامي رقم ٨ والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ وذلك للتعرف على نقاط التشابه والاختلاف في المعالجة المحاسبية لعقود الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك في دفاتر كل من المؤجر والمستأجر بين كل من المعيارين المذكورين.

وقد هدف البحث إلى دراسة وتحليل جوانب كل من المعيار المحاسبي الإسلامي رقم ٨ (الإجارة و الإجارة المنتهية بالتمليك) والمعيار المحاسبي الدولي رقم ١٧ (عقود الإيجار). ثم بيان مدى التطابق والاختلاف بين المعيارين المذكورين فيما يتعلق بالقياس و الإثبات و الإفصاح للبيانات المالية المتعلقة بعقود الإجارة والإجارة لمنتهية بالتمليك بالنسبة لكل من المؤجر والمستأجر طرفي العقد. إضافة إلى دراسة وتحليل واقع التطبيق العملي للمعيار المحاسبي الإسلامي رقم ٨ في المصارف الإسلامية.

وقد خلصت الباحثة إلى عدد من النتائج والتوصيات أهمها:

١- النتائج:

أولاً- الإجارة التشغيلية:

اتفق منهج معياري البحث إلى حد كبير فيما يخص المعالجة المحاسبية لعقود الإجارة التشغيلية، وقد بدا ذلك جلياً في النقاط التالية:

- قياس قيمة أصول الإجارة التشغيلية بالتكلفة وفقاً لكلا المعيارين.
- اهتلاك هذه الأصول في دفاتر المؤجر وفقاً لكلا المعيارين.
- اعتبار دفعات الإجارة إيراداً بالنسبة للمؤجر ومصروفاً بالنسبة للمستأجر وتحميلها على قائمة الدخل.
- اقتصر الاختلاف بين المعيارين على المعالجة المحاسبية للتكاليف المباشرة الأولية للتعاقد، وكانت الباحثة قد أيدت ما ذهب إليه المعيار المحاسبي الإسلامي بشأنها، والقاضي بتحميل هذه التكاليف على قائمة الدخل للمؤجر والمستأجر بالنسبة المتفق عليها بينهما كمصروف للفترة المالية التي تم فيها التعاقد إذا لم تكن ذات أهمية، بينما توزع التكاليف المباشرة الأولية للتعاقد ذات الأهمية النسبية على مدة العقد حسب الأساس المتبع في توزيع إيرادات الإجارة بالنسبة للمؤجر والأساس المتبع في توزيع مصروفات الإجارة بالنسبة للمستأجر.

ولم يشر المعيار المذكور إلى المقصود بالأهمية النسبية، إلا أنه من المتعارف عليه أن التكاليف ذات الأهمية النسبية هي التكاليف ذات المبالغ المرتفعة والتي يحتاج إطفاؤها لأكثر من دورة مالية واحدة.

- تناول المعيار المحاسبي الإسلامي المعالجة المحاسبية لمصاريف الصيانة و الإصلاح(حيث اعتبر مصاريف الصيانة الأساسية للأصل المؤجّر مصروفات إيرادية تحمل على قائمة الدخل للمؤجر للفترة المالية التي حدثت فيها إذا كانت غير ذات أهمية نسبية. أما إذا كانت ذات أهمية نسبية ومتفاوتة القيمة بين عام وآخر على مدى فترات عقد الإجارة فإنه يتم تكوين مخصص إصلاح يُحمّل بالتساوي على قائمة الدخل خلال فترة الإجارة، أما بالنسبة للمستأجر فيتحمل مصاريف الصيانة التشغيلية أو الدورية ويتم إثباتها في الفترة المالية التي تحدث فيها باعتبارها مصروفات إيرادية تحمل على قائمة الدخل للفترة المالية)، في حين لم يتطرق المعيار المحاسبي الدولي لها.
- لم يتطرق أيٌّ من المعيارين للمعالجة المحاسبية لمصاريف الضرائب والتأمين، وكانت الباحثة قد اقترحت تحميلها على قائمة الدخل للمؤجر باعتباره صاحب الملكية والمستفيد من التأمين.
- إن متطلبات العرض والإفصاح التي أوردها المعيار المحاسبي الإسلامي كانت محدودة مقارنةً بنظيرتها التي أقرها المعيار الدولي سواء بالنسبة للمؤجر أو المستأجر.



ثانياً- الإجارة المنتهية بالتمليك (التمويلية):

اختلف المنهج الذي استند إليه معيارا البحث فيما يخص المعالجة المحاسبية لعقود الإجارة المنتهية بالتمليك، وقد بدا ذلك جلياً في النقاط التالية:

- رأى المعيار المحاسبي الدولي رسملة الأصول المستأجرة في دفاتر المستأجر باعتباره الذي يتحمل مخاطر ومنافع الأصل المؤجر، بينما رأى المعيار المحاسبي الإسلامي معاملتها معاملة أصول الإجارة التشغيلية طالما أنها ما زالت ملكاً للمؤجر.
- رأى المعيار المحاسبي الدولي اهتلاك هذه الأصول في دفاتر المستأجر، بينما رأى المعيار المحاسبي الإسلامي اهتلاكها في دفاتر المؤجر، وذلك تماشياً مع النهج الذي استند إليه كل منهما.
- رأى المعيار المحاسبي الدولي تجزئة دفعات الإجارة في دفاتر المؤجر إلى: العائد على صافي الاستثمار، والقيمة المستردة من صافي الاستثمار، و تجزئتها في دفاتر المستأجر إلى: تكلفة التمويل، ومقدار التخفيض في التزامات عقود الإجارة، بينما لم ير المعيار المحاسبي الإسلامي ذلك، واكتفى بإثباتها كإيرادات للمؤجر ومصروفات للمستأجر.
- رأى المعيار المحاسبي الدولي تحميل التكاليف المباشرة الأولية للتعاقد على كل من المؤجر والمستأجر وبالنسبة المتفق عليها بينهما، وذلك بتحميلها على قائمة الدخل للمؤجر، وإضافتها إلى القيمة المرسلة للأصل المستأجر في دفاتر المستأجر، بينما رأى المعيار المحاسبي الإسلامي تحميلها على قائمة الدخل لكل من المؤجر والمستأجر وبالنسبة المتفق عليها بينهما.
- تناول المعيار المحاسبي الإسلامي المعالجة المحاسبية لمصاريف الصيانة و الإصلاح في حين لم يتطرق المعيار المحاسبي الدولي لها.

أيضاً لم يتطرق أيٌّ من المعيارين للمعالجة المحاسبية لمصاريف الضرائب والتأمين، وكانت الباحثة قد اقترحت تحميلها على قائمة الدخل للمؤجر باعتباره صاحب الملكية والمستفيد من التأمين.

١. إن متطلبات العرض والإفصاح التي أوردها المعيار المحاسبي الإسلامي كانت محدودة مقارنةً بنظيرتها التي أقرها المعيار الدولي سواء بالنسبة للمؤجر أو المستأجر.

٢. راعى المعيار المحاسبي الإسلامي رقم ٨ الجوانب الدينية والأخلاقية و الاجتماعية بتحقيقه للعدالة عند عدم التملك لسبب لا يعود للمستأجر، وذلك بإعادة الزيادة في الأجرة التي دفعها مقابل الوعد له بالتمليك.

ثالثاً : أوضحت الدراسة التطبيقية التي أجرتها الباحثة على القوائم المالية المنشورة لبعض البنوك الإسلامية أو التي تقدم منتجات مالية إسلامية في الأردن والسعودية ما يلي:

- لم تلتزم البنوك الإسلامية الأردنية بمتطلبات القياس والإثبات والعرض والإفصاح لعمليات الإجارة التشغيلية، سواء بصفتها مؤجراً أو مستأجراً.
- التزمت البنوك الإسلامية الأردنية بمتطلبات القياس والإثبات والعرض والإفصاح لعمليات الإجارة المنتهية بالتمليك بصفتها مؤجراً، في حين لم تجر عمليات إجارة منتهية بالتمليك بصفتها مستأجراً.
- التزمت البنوك الإسلامية السعودية بمتطلبات القياس والإثبات والعرض والإفصاح لعمليات الإجارة التشغيلية، بصفتها مستأجراً، في حين لم تجر عمليات إجارة تشغيلية بصفتها مؤجراً.
- لم تلتزم البنوك الإسلامية السعودية بمتطلبات القياس والإثبات والعرض والإفصاح لعمليات الإجارة المنتهية بالتمليك بصفتها مؤجراً، في حين لم تجر عمليات إجارة منتهية بالتمليك بصفتها مستأجراً.

٢- التوصيات:

في ضوء محدودية متطلبات العرض والإفصاح لعقود الإجارة التشغيلية التي ذكرها المعيار المحاسبي الإسلامي رقم ٨، توصي الباحثة بالتوسع في تلك الإفصاحات في الإيضاحات حول القوائم المالية لتلبية احتياجات مستخدمي تلك القوائم وذلك من خلال الإفصاح عن:

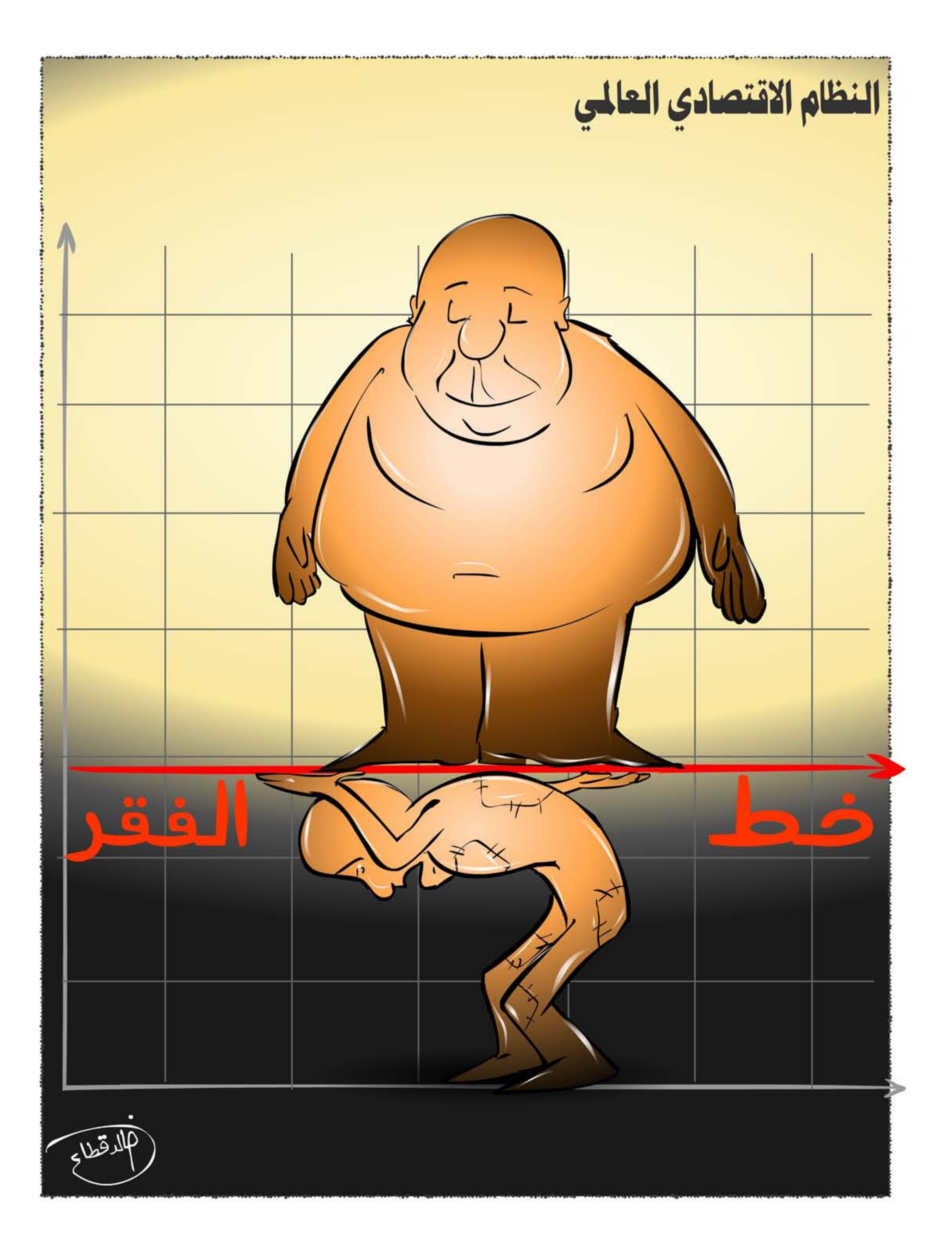
- السياسة المحاسبية المتبعة في معالجة عقود الإجارة التشغيلية في دفاتر المؤجر.

- إجمالي الإيجارات الشرطية (وهي التي تتوقف فيها دفعات الإجارة على عوامل أخرى بخلاف انقضاء الزمن كاشتراط المؤجر على المستأجر دفع أجرة إضافية في حال استخدام البيت المؤجر لتخزين البضائع مثلاً بدل من السكن) - إن وجدت- والأساس المستخدم لحساب دفعاتها، وكذلك إجمالي الإجارة من الباطن (الاستئجار ثم التأجير لطرف ثالث) - إن وجدت- المتوقع تحصيلها مستقبلاً والإيجارات من الباطن في دفاتر كل من المؤجر والمستأجر.
- وصف عام لجميع عقود الإجارة التشغيلية وأهم شروطها وما تتضمنه من قيود في دفاتر كل من المؤجر والمستأجر.
- تطبيق المعالجة المحاسبية للتكاليف المباشرة الأولية لعقود الإجارة التشغيلية التي أقرها المعيار المحاسبي الإسلامي، وتعديل المعيار المحاسبي الدولي بما يفيد ذلك.
- بالرغم من أن سياسة رسملة أصول الإجارة المنتهية بالتمليك في دفاتر المستأجر طبقاً لما يقضي به المعيار الدولي تعتبر أكثر تلبية لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية، ونظراً أن المعيار المحاسبي الإسلامي رقم ٨ محكوم بضوابط شرعية تقضي بعدم رسملة هذه الأصول في دفاتر المستأجر خلال فترة الإجارة لأنه لا يملكها، فإن الباحثة توصي بالاقتصار على تطبيق صورة الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع التدريجي أو التوسع فيها نظراً لأنها تحقق المطالب الشرعية من جهة وتلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، فتبعاً لهذه الصورة نجد أن:

١. المستأجر يقوم برسملة أصول الإجارة المنتهية بالتمليك بنسبة ما يملكه من حصص فيها.
٢. المستأجر يقوم باهتلاك الحصص المملوكة له من تلك الأصول.
٣. تناقص إيرادات الإجارة للمؤجر تقع بنسبة ما يمتلكه المستأجر من حصص، بينما تتزايد مصروفات الإجارة للمستأجر بنسبة ما يمتلكه من حصص.
٤. توزيع مصاريف الصيانة والإصلاح لهذه الأصول واجبة على كل من المؤجر والمستأجر وبنسبة حصص الملكية لكل منهما.
٥. من الضروري أن يضاف إلى المعيار المحاسبي الدولي المعالجة المحاسبية لمصاريف الصيانة والإصلاح التي أقرها المعيار المحاسبي الإسلامي.
٦. من الواجب أن يضاف إلى معياري البحث المعالجة المحاسبية المقترحة من قبل الباحثة لمصروفات الضرائب والتأمين على الأصول المؤجرة، مع ضرورة أن يكون التأمين إسلامياً بالنسبة للمعيار المحاسبي الإسلامي.

- في ضوء محدودية متطلبات العرض والإفصاح لعقود الإجارة المنتهية بالتمليك التي ذكرها المعيار المحاسبي الإسلامي رقم ٨، توصي الباحثة بالتوسع في تلك الإفصاحات في الإيضاحات حول القوائم المالية لتلبية احتياجات مستخدمي تلك القوائم وذلك من خلال الإفصاح عن:

١. السياسة المحاسبية المتبعة في معالجة عقود الإجارة المنتهية بالتمليك في دفاتر المؤجر.
٢. معدل العائد المستخدم في تحديد دفعات الإجارة في دفاتر المؤجر.
٣. إجمالي الإيجارات الشرطية- إن وجدت- والأساس المستخدم لحساب دفعاتها، وكذلك إجمالي الإجارة من الباطن - إن وجدت- المتوقع تحصيلها مستقبلاً والإيجارات من الباطن في دفاتر كل من المؤجر والمستأجر.
٤. وصف عام لجميع عقود الإجارة المنتهية بالتمليك وأهم شروطها وما تتضمنه من قيود في دفاتر كل من المؤجر والمستأجر.
٥. ضرورة التزام المصارف الإسلامية بتطبيق المعيار المحاسبي الإسلامي رقم ٨ بعد إجراء التعديلات المقترحة، مما يؤدي لتوحيد البيانات المالية ومن ثم تدعيم مسيرة العمل المصرفي الإسلامي، وتعتبر المصارف الإسلامية السعودية نموذجاً يحتذى في تطبيق المعيار بالنسبة لعقود الإجارة التشغيلية، بينما تعتبر المصارف الإسلامية الأردنية نموذجاً يحتذى في تطبيق المعيار بالنسبة لعقود الإجارة المنتهية بالتمليك.
٦. الاستفادة من مزايا عمليات الإجارة التشغيلية والمنتهية بالتمليك في تمويل مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والسكنية والخدمية.
٧. التوسع في استخدام صكوك الإجارة لما لها من مزايا خصوصاً في تمويل العجز بالموازنة العامة للدولة.
٨. الاستفادة من صورة الإجارة المنتهية بالتمليك عن طريق البيع التدريجي في خصخصة القطاع العام.


النظام الاقتصادي العالمي
خط الفقر
خالد قطاع

عَينُ زبيدة

عمل إنساني نبيل قامت به امرأة من أجل المحتاجين وأبناء السبيل

الحلقة (٢)

نزار نجار / قاص وكاتب

أين تقع عين زبيدة؟

في الطريق المؤدية إلى جبل عرفة، تقع عين زبيدة التي جمعت كل مصادر المياه المحيطة بمكة، و أوصلتها إلى أم القرى لتوفير المياه للحجاج، ولسكان البلدة المقدسة.

لقد كانت مكة قبل أن تقوم السيدة زبيدة زوجة هارون الرشيد تسقى من بعض الآبار والعيون داخلها، وكانت الآبار كثيراً ما تنضب، وكان معاوية بن أبي سفيان قد أجرى الماء إلى مكة من العيون والآبار في القنوات، وسرعان ما تقوضت، وأصاب الناس جهد شديد، حتى أمرت زبيدة بإجراء عين بوادي نخلة ـ المعروفة الآن بالشرائع ـ بعد أن اشترت الأراضي التي كانت مياه العين ترويها، وأمرت بإجراء عين من وادي نعمان في قناة محفورة إلى عرفة فمزدلفة فالبئر الكبيرة، بئر زبيدة المعروف مكانها بحبس الجن على أربعة كيلومترات من مكة، وطول القناة ٢٨ كم، وتنبع عين نعمان من جبل حراء الذي يصل بين عرفة و الطائف، وأجريت مياه وادي النعمان حتى بلغت منى، وعندما اشتدت أزمت الماء، لاسيما في عرفة ومنى، أيام الحج، انتدبت زبيدة لهذا الأمر وأسالت العين المسماة باسمها من مسافة نحوه أربعين كيلومتراً، وقد قدم كل من الخلفاء والأمراء إضافة إلى الطريق، ولكن أطلق عليها اسم السيدة زبيدة للدور البارز الذي قامت به.. والذي كان هدفها هو تسهيل الحج والسفر على الفقراء الذين كانوا يؤدون فريضة الحج أحياناً، سيراً على الأقدام، ويظهر ذلك من المسافات بين المحطات.

قال ابن رستة (المتوفى سنة ٣٠٠ هـ): "وشرب أهل مكة من القنوات التي حفرتها أم جعفر في خلافة الرشيد، وأجرتها من موضع يقال له (المشاش) في قنوات رصاص".

لقد نبعت فكرة إنشاء عين زبيدة حين شعرت زوج الخليفة العباسي هارون الرشيد أثناء حجها بمدى العنت الذي يعانيه الحجاج والمعتمرون نتيجة شح المياه، فأمرت بإجراء عين وادي النعمان ووقفت لذلك أيما توفيق فوصل الماء زلالاً إلى عرفة ومزدلفة وأصبح قريباً من منى فيما يعرف ببئر زبيدة وفي العصر العثماني عام ٩٧٩ هـ قيض الله كريمة السلطان سليمان خان السيدة خانم سلطان – رحمهم الله– بأعمار العين فوجهت المهندسين والفنيين والبنائين وكانوا قرابة(١٠٠٠) شخص في مختلف الدول الإسلامية بأعمارها فبطح لتلتقي بمياه عين حنين أمام مبنى إمارة منطقة مكة المكرمة ثم إلى المعلاة ثم إلى الحرم، ثم يتوزع الماء في شبكة حجرية جميلة داخل أحياء مكة المكرمة ليصب في ثلاثة وثلاثين بازاناً (حوضاً) منتشرة في مختلف أحياء مكة المكرمة، وظل هذا المشروع يسقي الحاج والمعتمر والمقيم والمجاور لمدة تربو على ١٢٠٠ عاماً.

يستغل هذا المشروع المبارك المياه المنحدرة من مسايل لأودية وادي نعمان ـ الذي يقع متاخماً مكة المكرمة من جهتها الجنوبية الغربية ـ التي تجد طريقها لتستقر في باطن المكامن الجوفية حيث تتسرب إلى داخل قنوات حجرية أو أنفاق صخرية أو شبه صخرية تنساب بهدوء وطمأنينة لتصل إلى عرفات ومزدلفة ومنى فمكة المكرمة رقراقة عزبة كالزلال تسقي الحجيج والمعتمرين والمجاورين والمقيمين وقوافلهم ودوابهم عبر أحواض وبازانات وبرك وما فاض عن حاجتهم وجهوه إلى مزارعهم، فاستفادوا منهم فيما ينبت طعامهم وطعام دوابهم، تتراوح كميات هذه المياه بين عشرين وثلاثين ألف متر مكعب يومياً بنيت هذه القنوات لتمد المشاعر المقدسة ومكة المكرمة بالمياه على مدار الساعة، نعم قد يقل ماؤها إذا شح المطر، وقد يكثر إذا زاد، فكلما ارتفع منسوب الماء عن منسوب سقف القنوات زاد ضخ العين، وقد بنيت قنوات العين عند مناسيب معينة بحيث يبقى منسوب الماء أعلى أو مقارباً لمناسيب هذه القنوات فلا تستنزف مياه الوادي مطلقاً، وفي هذا بقاء مياه المخزون الجوفي للوادي، مع تدفق مياه العين في الغالب ليتحقق مبدأ الديمومة وتلك نقطة فنية هندسية تسمى الآن في علم تخطيط وإدارة موارد المياه بالتنمية المستدامة.

قنوات العين:

تتكون قنوات العين من جزأين رئيسيين، الجزء المجمع للمياه وهو مبنى تحت سطح الأرض ويبدأ من نقطة الأمية، وهي نقطة تجمع مياه جميع روافد وادي نعمان العلوية المعروفة بعزوبتها والتي من أشهرها وادي عرعر، ووادي الشراء، ووادي مجاريش، ووادي يعرج، ووادي علق، خلال فتحات تسمح للمياه الجوفية بالانسياب إلى داخل القنوات ونقلها بالانحدار الطبيعي إلى أماكن الاستعمال ـ تقليلاً للتكلفة ـ ويبلغ الطول الكلي للقنوات قرابة ٢٦ كم.

أما الجزء الثاني فهو الجزء الناقل ومهمته نقل المياه فقط، وقد يكون فوق سطح الأرض مباشرةً أو معلق فوق جسور عند اختراق القناة لبطون الأودية، أو تحت سطح الأرض، وهو مبني بالحجارة من الأسفل، أما قواعده وجوانبه وهي مكسوة بما يمنع تسرب المياه منها، ومسقوفة بحجارة ثقيلة يصعب نقلها أو إزالتها وذلك للحفاظ على مياه العين من التلوث، وهذا بعد بيئي مهم حيث يمنع التبخر تماماً،

أو يمنعه من التبخر إلى أبعد حد، كما حقق هذا الصنيع بعداً صحياً بتغطية القنوات حتى لا يسهل فتحها فتكون عرضة للعبث والتلوث ـ في الغالب ـ اللهم إلا في أماكن محددة يقوم بفتحها مسؤول إدارة العين عند الحاجة، وتتخلل هذا الجزء من القنوات عبارات تسمح بمرور مياه الأمطار والسيول من غصون الأودية والشعاب، كما بنيت حوائط ساندة لتدعيم هذا الجزء من القنوات المبنية في سفوح الجبال وفي المناطق الضعيفة نوعاً ما، وهذا يؤكد ما توافر لهذا المشروع من الجوانب الهندسية والفنية.

تنحدر القناة باتجاه مكة المكرمة حتى تصل عرفة، ومن هنا سميت عين عرفة لتلتف حول جبل الرحمة من جهاته الشمالية والجنوبية والغربية، وقد مدت منها قنوات فرعية تصب مياهها في خزانات ثم أحواض وبرك، خصص بعضها ليتزود الحجاج منه بالماء لإكمال رحلة الحج، بعضها الآخر للدواب.

كما بني في هذه القنوات الملتفة بجبل الرحمة صنابير حجرية جميلة مع مجار لتجميع مياه الوضوء وصرفها إلى المزارع المجاورة التي كانت موجودة في السابق، ويعد هذا أول استخدام لمياه الوضوء والغسل في سقي المزارع، ثم تظهر القناة قبيل سفح جبل المأزمين على يسار القادم من عرفات، متسلقة الجبال لتظهر شاخصة للعيان، وقد دعمت بحوائط ساندة، وفتحت بها عبارات لتصريف مياه السيول والأمطار، ومن اللافت للأنظار اعتبار كبر مساحة فتحات عبارات المأزمين، واعتبار عظم كميات المياه المنصرفة من خلال ومن ثم تكون سيول تجرف ما يكون في طريقها واعتبار كونها تصب في درب الحجاج الدافعين من عرفة لمزدلفة،وحماية لهم، فقد بني سد لحجز تلك السيول والتحكم في تدفقها لسقي المزارع الواقعة في أسفلها ولا تزال.

ولم يغفل المهندسون الطابع الجمالي فبرعوا في تنضيد الحجارة في القنوات المعلقة، وأقاموا الأقواس على أعمدة حجرية جميلة مطعمة بحجارة صغيرة غاية في الجمال والدقة أخذت بشكل الفسيفساء الجميلة بألوان تتناسب مع البيئة الصحراوية المحيطة، مما يعطي منظر خلاباً ممتعاً، حدا بعلماء البيئة إلى ترشيحه كمكان مناسب لعمل منتزه وطني هذه كلها نقاط فنية هندسية رائعة تدل على رقي علمي في الدراسة والتصميم والتنفيذ آنذاك.

تصل عين زبيدة إلى مشعر مزدلفة حيث يوجد مقر لعين زبيدة مجاورة للمشعر الحرام، لتصب العين في برك وأحواض خصص بعضها لسقيا الحجاج و بعضها الأخر للدواب.

ثم تنحدر القناة فوق سطح الأرض متجهة إلى منطقة العزيزية المتاخمة لمنى، فوق سلسلة من الجبال لتزويد مشعر منى بالماء وتصب أيضاً في برك عديدة تسقي الظامئ وتزود المتزود بالماء الزلال، وتستمر هذه القنوات ومتجهة نحو مكة المكرمة، لكنها تعود لتأخذ مسارها مدفونة على أعماق قريبة من سطح الأرض حتى تصب في بئر عظيمة مطوية بأحجار كبيرة جداً تسمى بئر زبيدة،في منطقة تسمى اليوم بمحبس الجن، إليها ينتهي امتداد عمل قناة عين زبيدة.

تخترق القنوات خرزات، أو ما يسمى في العلم الحديث " غرف تفتيش " بعضها ظاهر على سطح الأرض ويسمى بالخرزات الظاهرة، وأخرى مدفونة حدد مكانها دون أن تظهر على سطح الأرض ولهذا التقسيم ملمح اقتصادي مهم نظراً لارتفاع تكلفة إنشاء الخرزات فلم تبن إلا عند الحاجة، وتستخدم الظاهرة منها في الصيانة الدورية وهي كافية لذلك النوع من الصيانة، أما النوع الثاني فتستخدم عند الحاجة إلى صيانة كبيرة نتيجة مداهمة سيل الحق خراباً أو كسراً ببعض القنوات، أو حين تمتلئ بالتراب، حيث تكون هناك حاجة لتنظيف أجزاء كبيرة من القنوات فتفتح الخرزات المدفونة مؤقتاً، ثم تقفل بعد انتهاء عملية التنظيف والصيانة، ويبلغ عدد الخرزات الظاهرة والمدفونة (١٣٢) خرزة.

ومن المفيد الإشارة إلى أن بعضها قد اقتضى العمل فيه أن تشق له الأنفاق على مسافات طويلة، وأن تنحت له الجبال، وأن تستخدم فيه كل الإمكانات الفنية والبشرية، وأن يدوم السنوات الطوال، وقد أشبع المؤرخون في ذلك إشباعاً وأوقفونا على سر من أسرار القدر، وعمل من أجل الأعمال، ربما شق مثله في عصرنا عصر الاختراعات والكشوف،والتقدم الباهر في تقنية الصناعات ولكنها الهمم لا يقف دونها شيء، ولا يصدها عن تنفيذ عزماتها صاد، ولاسيما إذا صفت النية وخلصت السريرة، وقد أتمت السيدة التركية كريمة السلطان سليمان العثماني ما بدأته السيدة زبيدة، وجددت أعمالها بمحاولة إسالة الماء من عين عرفات إلى مكة عام ٩٦٩هـ، واستخدمت في هذا العمل الخبراء والمهندسين وأنواع العمال المهرة من الشام ومصر واليمن والآستانة، غير أن العملية صادفت مانعاً صخرياً صلداً طويل المسافة، فكان لا بد من نقر الحجر لمسافة ألفي ذراع، أي ما يوازي كيلومتراً ونصف، وكانت الطريقة الوحيدة التي استخدمت في هذا الجزء هي إيقاد النيران حول جزء من الحجر مدة طويلة، ثم نقر هذا الجزء.

وتكرار هذه العملية، وقد دامت حوالي عشر سنوات، وإذ وصلت المياه إلى مكة عام ٩٧٩ هـ، وكان يوم وصولها يوم مشهوداً ومدت فيه الموائد، وتصدق على الفقراء، واحتفلت الآستانة به احتفالاً كبيراً، إذ كمل إجراؤه على يد السيدة مهروماه بنت السلطان سليم إلى حيث يرد الناس اليوم عين زبيدة [١] " .

ويقول أبو الوليد محمد الأزرقي في كتاب أخبار مكة" [٢] " ((كان الناس بعد في شدة من الماء، وكان أهل مكة والحجاج يلقون من ذلك المشقة حتى أن الراوية تبلغ في السنة عشر دراهم وأكثر، أو أقل، فبلغ أم جعفر، فأمرت بحفر بركتها التي بمكة، فأجرت بها عيناً من الحرم، فجرت بماء قليل لم يكن فيه وفرة لأهل مكة، وقد عزمت في ذلك عوماً عظيماً [٤] فأمرت جماعة من المهندسين أن يجروا لها عيوناً

من الحل ـ أي خارج أراضي الحرم، وكان الناس يقولون:" إن ماء الحل لا يدخل الحرم، لأنه يمر على عقاب وجبال، فأرسلت بأموال عظام، ثم رأت من يزن عينها الأولى، فوجدت فيه فساداً، فأنشأت عيناً أخرى إلى جانبها وأبطلت تلك العين فعملت عينها هذه بأحكام ما يكون العمل، وعظمت في ذلك رغبتها وحسنت نيتها، فلم تزل تعمل فيها حتى بلغت ثنية خل، فإذا الماء لا يظهر في ذلك الجبل، فأمرت بالجبل فضرب فيه، وأنفقت في ذلك من الأموال ما لم تكن تطيب به نفس كثير من الناس، حتى أجراها الله وأجرت عيوناً فيها من الحل، منها عين المشاش ـ بين عرفات والطائف ـ واتخذت بركاً تجتمع فيها السيول إذا جاءت، ثم أجرت لها عيوناً من حنين، واشترت حائط حنين، فصرفت عينه إلى البركة، وجعلت حائطه سداً يجتمع فيه السيل، فصارت لها مكرمة ولم تكن لأحد مثلها، وطابت نفسها بالنفقة فيها..)).

ويقول ابن خلكان" [٣]": ((إنها سقت أهل مكة الماء، بعد أن كانت الراوية عندهم بدينار وأنها أسالت الماء عشر أميال بخط الجبل، وتحت الصخر، حتى غلفته من الحل إلى الحرم، وعملت عقبة البستان، فقال لها وكيلها يلزمك نفقة كثيرة، فقالت: " أعملها، ولو كانت ضربة فأس بدينار...)).

وقد شهد الدرب منافسة طريفة بين زوجة هارون الرشيد وجاريته، فقد ساهمت السيدة خالصة جارية هارون الرشيد في عمارة الدرب وأقامت بركاً ومصانع، وحفرت آباراً، وبنت خانات وفي البستان بركة سميت بركة الخالصية على بعد ثلاثة أميال منها.

درب زبيدة..

أقيم الدرب في العصر العباسي ليصل بين بغداد عاصمة الدولة الإسلامية والأرض المقدسة. وقد ذكر الطبري" [٤]" أنه في عصر العباس ١٣٤ هـ: " ضرب المنار من الكوفة إلى مكة والأميال ".. وتم توفير ما يحتاجه المسافرون في الصحراء، ((والمياه على رأس هذه الاحتياجات،فحفرت الآبار وأقيمت البرك والخزانات وأقيمت الخانات وفقاً لإقامة وراحة المسافرين، ووضعت العلامات لتهدي المسافرين، وأخيراً تم تأمين الطريق من هجمات القبائل وقطاع الطرق)).

وعندما تولى هارون الرشيد الخلافة عام ١٧٠ هـ أدى فريضة الحج سبع مرات، وفي كل مرة ينفق الأموال بسخاء على تعمير الطريق، وكان يخرج عاماً لقتال أعدائه، والعام الذي يليه يقضيه في التأمل، ويؤدي خلاله فريضة الحج، وكما روى المقريزي"[٥]": ((انتعش الطريق في عصره، وأقيمت عليه الخانات فكان يصحب معه خلال رحلته مائة من العلماء، وفي إحدى المرات اختار أن يؤدي الفريضة سائراً على أقدامه إلى مكة، وانعكس ازدهار الدولة العباسية في عهد هارون الرشيد، وانعكس على درب زبيدة بصفة خاصة فشهد أزهى أيامه)).

و عندما خلف الأمين والده هارون الرشيد عام ١٩٣ هـ انعكست الحرب الأهلية التي نشبت بين الأمين والمأمون على الدرب، فلم يشهد أي عمارة جديدة.

وقد ولي المعتصم الخلافة ومن بعده الواثق، وكان الحجاج في عهده يعانون من بعد الطريق وشح الزاد والماء، وينقل الطبري وابن الأثير، كيف كانت كسرة الخبز تساوي درهماً، وشربة ماء تبلغ ٤٠ درهماً، وكيف مات عدد من الحجاج عطشاً في عام ٢٣٢ هـ عندما بلغت الشربة عدة دنانير ذهبية، فأعاد جعفر حفر عشرين بئر قديم على الطريق الذي يبدأ من زبالة إلى لينة ووضع على الطريق أعلاماً و بنى مواقد.

وفي عام ٢٣٢ هـ بعد المتوكل عادت القبائل تهاجم القوافل على الطريق، ويقتلون الرجال ويسبون النساء، وفي هذه الفترة قامت حركة الزنج، وتبعتها حركة القرامطة، الذين أقاموا دولتهم شرق الجزيرة العربية، وكانت الإحساء عاصمة لها، وهدموا كل ما أقيم على الطريق من خانات ومصانع وعلامات، وأخذت القوافل تسير في مواكب في جماعة الجنود المسلمين، ووصل الحال إلى توقيف الحجاج تماماً، بسبب غياب الأمن ونقص المياه وفضل الكثير من حجاج الانصراف عن هذه الطريق وتجنب مناطق الاضطراب، وأخذوا يسلكون طريق الشام أو البحر الأحمر ويروي ابن الأثير أنه في عام ٤٠٦ هـ مات ١٤٠٠ من عشرين ألف من الحجاج على الطريق عطشاً.

لقد كان فقراء الحجاج لا يطلبون يوم عرفة غير الماء لعزته وكان بعض الأقوياء يستحضره من الأماكن النائية لبيعه، فيربح فيه الأموال الطائلة.

قال العلامة قطب الدين الحنفي" [٦]": ((كنت يومئذ مراهقاً في خدمة والدي رحمه الله، وفرغ الماء الذي حملنا من مكة، واشتريت قربة صغيرة جداً يحملها الإنسان بإصبعيه بدينار ذهبي)) والفقراء يضجون من العطش يطلبون مني الماء ما يبلون به حلوقهم في ذلك اليوم الشريف، فشرب أهلنا منها، وتصدقوا بباقي القربة على من كان مضطراً إليها من الفقراء، ثم عطشنا جميعاً عقب ذلك وجاء وقت الوقوف، والناس في شدة الظمأ يلهفون، فأمطرت السماء، وسالت السيول من فضل الله ورحمته والناس إذ ذاك واقفون تحت جبل الرحمة فصاروا يشربون من السيل تحت أرجلهم، ويسقون دوابهم، وحصل البكاء الشديد من الحجاج لما رأوا من رحمة الله بهم، وإحسانه إليهم..)).

×××

وفي عام ١٢٩٥ هـ، أنشئت في مكة هيئة عين زبيدة، وكان عملها وما يزال، تعهد موارد الماء ومساربه، بالإصلاح والبناء، تنفق الهيئة على ذلك من الصندوق خاص بهم له أملاك وأوقاف، وتأتيه تبرعات وهبات، ودخل عبد العزيز الحجاز وعين زبيدة التي تستقي

منها سكان مكة والحجيج، وتسقي الناس من اثني عشر مورداً.. وانصرفت العناية إليها، فضوعفت مواردها.

× × ×

يقول خير الدين الزركلي رحمه الله في كتابه شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز: ((وغذاؤها الملك عبد العزيز بعد دخوله الحجاز بالمال، وأمر بزيادة الموارد للجهات))، فزيدت عشرة أضعاف كبيرة متينة البنيان، واستعيض عن مجاريها القديمة - في داخل البلدة - بأنابيب، وعمم الماء في عرفات فكثرت المكابس في الشارع العام، والشوارع الفرعية، وفي طريق الحجيج، وتوفر في مزدلفة، واتخذت الأسباب لتوفيره في منى.

وعلى بعد كيلو متر واحد من عرفات يتفرع مجرى عين زبيدة، مجرى صغير يملأ بركة الجاوي، وسعتها ٥٠٠ متر مكعب، وبعد كيلو متر ونصف، يتفرع مجرى الأحواض الذي يسمى بالمحل الشامي، وسعة هذه الأحواض تقارب بركة الجاوي، وفي أسفل جبل الرحمة، حوض سعته ألف متر مكعب.

وفي منى عند الكيلو متر ٢٥، وضعت آلة بخارية لرفع الماء من مجرى عين زبيدة إلى منى، تملأ خزانات منه سنوياً قبل الحج بشهر، وكان هناك صهاريج يملؤها أصحابها من عين زبيدة مباشرة، وصهاريج يملؤها المطر، وهي لا تستعمل للشرب.

لقد تسبب التحول في يوم الناس هذا من نظام عين زبيدة إلى نظام الآبار الارتوازية، إلى نسيان وإهمال منشآت العين فتهدم معظمها وأزيل كثير منها واندثر حتى كادت أن تكون أثراً بعد عين، لكن الله تعالى قيد لعين زبيدة على مر التاريخ الإسلامي بدءاً من العصر الذهبي حتى وفاة زبيدة نفسها، وحتى يومنا الحالي الموفقين من ولاة أمور المسلمين، من يقوم بإعادة إعمارها كلما لحقها خراب أو داهمها سيل، فما يزال المهتمون ينسقون، ويعملون لبعث هذا المشروع من جديد والعناية به ومتابعته ودعمه مع مركز أبحاث المياه بجامعة الملك عبد العزيز بجده خدمة للحجيج والناس جميعاً.

المراجع والمصادر:

١. مقال عن عين زبيدة لـ د. عمر ابو رزيزة (مجلة أهلاً وسهلاً السعودية) العدد (١) يناير - كانون الثاني ٢٠٠٥ م وانظر (مرآة الحرمين)لإبراهيم رفعت باشا. الجزء الثاني. مطبعة بولاق ١٩٤٧.

٢. (انظر أخبار مكة المكرمة شرفها الله تعالى وما جاء فيها من الآثار الشريفة) - أبو الوليد الأزرقي(متوفي ٢٥٠ هـ) ط دار الأندلس - بيروت ١٩٨٣ م.

٣. وفيات الأعيان - ابن خلكان - ج١ - ط علي بك جودت القاهرة ١٢٩٩ هـ.

٤. تاريخ الطبري - ج٥ - ط دار الكتب العلمية - بيروت ١٤١٧ - ١٩٩٧.

٥. - تقي الدين أحمد بن علي (المقزيري) ٧٦٦ - ٨٤٥ هـ وكتابه: (الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك).

٦. - قطب الدين الحنفي الملكي (محمد بن أحمد) متوفي عام ٩٨٨ هـ انظر أعلام الزركلي ج٦ ط٢ - ١٩٥٥ بيروت. وانظر النور السافر عن أخبار القرن العاشر للعيدروس، وهو من أعيان مكة المذكورين وفضلائها المشهور. له شعر ونثر كثير. له كتاب (كنز الأسماء في كشف المعمى).

مصادر البحث

- الأعلام: خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٠، ١٩٩٢م.
- أبحاث المؤتمر الرابع عشر للآثار والتراث والحضاري العربي، الشارقة ١٩٩٨م.
- التراث الجغرافي والإسلامي، محمد محمود محمدين، دار العلوم ط ٣،١٤١٩ هـ، ١٩٩٩م.
- الحضارة الإسلامية في القرن الرابع هجري، آدم سيتز، ترجمة عبد الهادي أبو ربدة القاهرة، ١٩٤٧م.
- كتاب المناسك ومعالم الجزيرة، تحقيق حمد الجاسر، الرياض، ١٣٩٦ هـ.
- الماء في الفكر الإسلامي والأدب العربي، محمد بن عبد العزيز بن عبد الله، وزارة الشؤون الإسلامية المغرب ١٩٨٢م.
- مرآة الحرمين، وإبراهيم رفعت الباشا، الجزء الثاني بولاق، القاهرة ١٩٤٧م.
- مروج الذهب ومعادن جوهر، تصنيف علي بن الحسن المسعودي ـ السفر الثالث ـ ط وزارة الثقافة ـ دمشق ١٩٨٩م.



«الإمارات الإسلامي» يطلق حملة لتشجيع التوفير



أطلق مصرف الإمارات الإسلامي، ذراع الخدمات المصرفية الإسلامية التابعة لمجموعة الإمارات دبي الوطني، حملة تهدف إلى تشجيع المتعاملين على الادخار، تقام على مدى شهرين، وذلك في الفترة الممتدة من ٤ سبتمبر ولغاية ٣١ أكتوبر ٢٠١٢.

وقال فيصل عقيل، نائب الرئيس التنفيذي – الأفراد وإدارة الثروات في مصرف الإمارات الإسلامي ومصرف دبي "نلتزم في 'مصرف الإمارات الإسلامي' بتزويد متعاملينا بخدمات مخصصة تلبي احتياجاتهم الفريدة، وتتزامن مع العديد من العروض القيّمة التي تثري تجربتهم المصرفية وتضمن لهم راحة البال.

ومع اقتراب موسم عطلة نهاية السنة، فإن الوقت الآن مثالي للمتعاملين كي يقوموا بالتخطيط لعطلاتهم والوجهات التي يودّون السفر إليها، عن طريق توفير المال والحصول على أميال مضمونة على هذه المبالغ التي تمّ ادخارها".

ويمنح حساب التوفير "سوبر"، الذي يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، للمتعاملين منحة إضافية لمرة واحدة بمقدار ألفي ميل عند فتحهم للحساب، أو البدء بتحويل الراتب إلى المصرف.

المصدر: إتحاد الإمارات

«بيتك» يمنح ذوي الاحتياجات الخاصة أولوية الخدمة في جميع فروعه

أكد بيت التمويل الكويتي «بيتك» تعزيز جهوده للاهتمام بكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة واتخاذ كافة التدابير التي توفر لهاتين الشريحتين المهمتين الرعاية الحقيقية واللازمة التي تمكنهم من الاستفادة من جميع الخدمات التي يقدمها بأيسر السبل، انطلاقا من واجب وطني واجتماعي، وتفعيلاً للقيم الشرعية التي يعمل البنك وفقها.

وأشار البنك إلى أنه استمرارا لهذه الجهود وسعياً منه لتقديم أفضل الخدمات ومراعاة للظروف الخاصة لمثل هذه الفئات من العملاء، تعطي فروعه المنتشرة في مختلف المناطق الجغرافية الأولوية بتقديم الخدمة لكبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة، على أن يتم استثناء هاتين الفئتين من نظام الدور عند تقديم أي خدمة للعميل، إضافة إلى استثنائهما من رسوم السحب النقدي من داخل الفروع للمبالغ التي تقل عن ٢٠٠٠ دينار.

وشدد «بيتك» على أنه يتم استقبال هؤلاء العملاء وانجاز معاملاتهم بكل ترحاب واهتمام، إضافة إلى تكليف مشرف الاستقبال بتوجيه هؤلاء العملاء إلى مدير الفرع أو مدير العمليات ليقوم بدوره بتحديد موظف لتنفيذ طلب العميل حسب إجراءات العمل المعمول بها داخل الفرع، لافتاً إلى أنه يستكمل هذا التعميم الكثير من المبادرات التي اتخذها وفرق العمل لديه والتي تساهم في رعاية هذه الفئات الهامة في المجتمع وتدفع باتجاه ممارستهم لحياتهم بشكل طبيعي، حيث يحرص البنك على تقديم سبل الدعم للجهات الرسمية والأهلية التي تقوم على رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن، وتنظيم الزيارات الدورية لهم حيثما تواجدوا، إضافة إلى مشاركتهم المناسبات الاجتماعية المختلفة.

المصدر: جريدة الراي الكويتية

١٥٪ زيادة في أسعار محفظة «تمويل» العقارية



كشفت "تمويل"، الشركة المتخصصة في حلول التمويل السكني المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في دولة الإمارات، أمس عن البيانات الخاصة بأسعار مبيع العقارات التي مولتها ضمن محفظتها خلال الـ١٨ شهراً الماضية. وقد سجلت الشركة بين يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٢ زيادة في أسعار مبيع العقارات ضمن محفظتها بنسبة تتراوح بين ١٠ و١٥٪، حيث بلغ ارتفاع القيمة الشرائية ذروته في المشاريع القائمة والمكتملة في كل من دبي وأبوظبي.

ومن ضمن المجموعة الواسعة والمتنوعة من العقارات التي مولتها، شهدت شركة "تمويل" زيادات في الأسعار تتجاوز نسبة ١٥٪ في كل من المشاريع التالية: وسط مدينة دبي، والمرابع العربية، وفيكتوري هايتس، وتلال الإمارات، والسهول، والبحيرات، وجميرا بيتش ريزيدنس، ونخلة جميرا، ومرسى دبي، وقرية جميرا، وواحة دبي للسيليكون، وذا فيوز، وخليج الأعمال، ومنطقة مركز دبي المالي العالمي، هذا بالإضافة إلى الزيادة بنسبة تتراوح بين ١٠ و١٥٪ في مشاريع فلل الريف وحدائق الجولف وحدائق الراحة في أبوظبي.

وقال فارون سود، الرئيس التنفيذي بالإنابة لشركة "تمويل": "منذ انطلاق أعمالنا في العام ٢٠٠٤، مروراً بالعام ٢٠٠٨ الذي بلغت فيه الأزمة المالية العالمية ذروتها، وحتى يومنا هذا، تمكنت "تمويل" من متابعة دورة التمويل العقاري في الإمارات من موقعها المتميز في السوق. وقد شهدنا خلال الأشهر الـ١٨ الماضية اتجاه أسعار العقارات في المشاريع القائمة والمكتملة بشكل ملحوظ نحو الارتفاع وبخاصة في العقارات العالية الجودة".

وشهدت "تمويل" زيادة بنسبة ٢٦٪ في طلبات التمويل السكني خلال النصف الأول من العام ٢٠١٢، مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وبالتطلع قدماً، تشير توقعات الشركة إلى أن معاملات التمويل السكني في الإمارات العربية المتحدة ستكون أعلى بنسبة ٣٠٪ خلال العام ٢٠١٢ مقارنة بما كانت عليه عام ٢٠١١، كما أنها تشير إلى تجاوز حجم سوق التمويل السكني لـ٨ مليارات درهم خلال العام ٢٠١٢.

المصدر: موقع زاوية

٣٩ مليون جنيه.. حجم أعمال بنك فيصل الإسلامي في أغسطس



حقق بنك فيصل الإسلامي حجم أعمال بلغ ٣٩ مليون جنيه خلال شهر أغسطس من العام الجاري مقابل ٣٣,٨ مليون جنيه في نفس الشهر من العام الماضي ، بمعدل نمو قدره ١٥,٤٪.

وأظهرت مؤشرات نتائج أعمال البنك عن شهر أغسطس لعام ٢٠١٢ ، ارتفاع قيمة الأصول بنسبة ١٥,٦٪ ، لتصل إلى ٣٨,٨ مليون جنيه مقابل ٣٣,٦ مليون جنيه.

وبلغ إجمالى الحسابات الجارية والأوعية الإدخارية نحو ٣٥,٣ مليون جنيه مقابل ٣١,٢ مليون جنيه ، بزيادة قدرها ١٣,١٪.

وتراجعت إجمالى الأرصدة السائلة لتصل إلى ٢,١ مليون جنيه مقابل ٢,٧ مليون جنيه، بانخفاض قدره ٢١٪ ، بينما انخفضت مخصصات البنك بنسبة ١٥,٤٪ لتصل إلى ١,٦٦ مليون جنيه مقابل ١,٩ مليون جنيه.

المصدر: جريدة الدستور الأردنية

"البنك الإسلامي" يطلق مبادرات في السنغال



استقبل رئيس جمهورية السنغال رئيس قمة منظمة التعاون الإسلامي مكي صال في قصر الرئاسة بالعاصمة السنغالية دكار أمس رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية الدكتور أحمد علي في ختام زيارة عمل قام بها إلى السنغال. وعبر الدكتور علي عن مواساته للشعب السنغالي ومؤازرة مجموعة البنك لجهود التخفيف من معاناة ضحايا موجة السيول التي اجتاحت مناطق من البلاد في الشهر الماضي.

وقد وقع رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مذكرات لإطلاق مبادرات مهمة، منها مذكرة حول إطار الشراكة الاستراتيجية بين مجموعة البنك والسنغال، وأخرى بشأن وقف إسلامي لتنمية المدارس القرآنية ودمجها في المنظومة التعليمية

المصدر: الوطن أون لاين

"أبوظبي الوطني" يخطط للحصول على ترخيص إسلامي في ماليزيا



قال بنك أبوظبي الوطني إنه يخطط للحصول على ترخيص لتقديم عمليات مصرفية إسلامية في ماليزيا، وذلك لتلبية الطلب المتزايد على التمويلات المالية المتوافقة مع الشريعة .

وأشار ليونغ مينغ الرسولي الرئيس التنفيذي للبنك فرع ماليزيا، خلال لقاء صحفي في كوالالمبور أمس: "لدينا مخططات لتقديم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية في البلاد، كما أن هنالك العديد من الفرص المتاحة حالياً" .

المصدر: الخليج الإقتصادي الإماراتية

اكتتاب مرابحة بـ٥٠ مليون دولار بإدارة «كيو إنفست»

وقّعت شركة «إيش رايت» للاستثمار العقاري اتفاقيّة تسهيلات بالمرابحة مع عدد من البنوك من دول مجلس التعاون الخليجي بخاصة بنك قطر الاسلامي المنسق الرئيس في الاتفاقية التي وصلت قيمتها الى ٥٠ مليون دولار، وتعد شركة «إيش رايت» احدى شركات التطوير العقاري بتركيا، وقد تمّ تقييم محفظتها الخاصة في ٣١ كانون الاول للعام ٢٠١١ بقيمة ٩٢٠ مليون دولار أميركي، وبحيث تمتدّ هذه التسهيلات على فترة سنتين.

واتّخذت «كيو إنفست» في هذه الاتفاقية صفة مدير الاكتتاب ومستشار الهيكلة الحصري لشركة «إيش رايت»، أما مصرف قطر الإسلامي فقد اتخذ دور المنسّق الرئيس الأولي وهو يعمل أيضاً بصفته وكيل الاستثمار لكل من بنك بروة وبنك الخليج الأول، وبنك المشرق الذين اتخذوا دور المنسقين الرئيسين.

الى ذلك ، تشارك شركة «إيش رايت»، وهي صندوق استثمار عقاري تأسّس لعام ١٩٩٩، في استثمار وتطوير المشاريع العقاريّة في تركيا، وهي شركة مدرجة في بورصة اسطنبول بقيمة سوقية تبلغ ٤٣١ دولار أميركي بتاريخ ٢٦ أب ٢٠١٢، وتعتبر الشركة مملوكة بنسبة ٤٢ ٪ للقطاع العام، وبنسبة ٤٢ في المئة لـ «بنك إيش» وبنسبة ١٥,٨ ٪ لمساهمين آخرين.

وأكد تورجاي تانس، الرئيس التنفيذي لشركة «إيش رايت» بأنّ تسهيلات المرابحة هي الصيغة الأمثل لتمويل أعمالنا نظراً لأنّها الأداة الأوسع استخداماً من قبل المصارف التي تتبّع التمويل الإسلامي..مشيرا الى ان هذا النوع من الأدوات يوفّر تكلفه وشروط دفع مناسبة لاستثماراتنا الحالية والمستقبليّة.. كما يسرّنا العمل مع «كيو إنفست» والإعلان عن هذه المبادرة».

ومن جهته قال شهزاد شهباز، الرئيس التنفيذي لمصرف «كيو إنفست» إنّ نجاح هذه الصفقة شهادة على الجهود التي بذلها جميع الاشخاص الذين عملوا على العملية.. مؤكدا ان «كيو إنفست» تمكّنت من تنفيذ هذه العملية عبر جمع عدد من المصارف الرائدة في صيغة مشتركة ويسرّنا إتمام هذه العملية المهمّة في تركيا.

المصدر: جريدة الدستور الأردنية

الاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الإسلامي يعقد اجتماعه في الأردن



يعقد الاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الإسلامي اجتماع الهيئة العامة ومجلس إدارته في عمان يوم الأحد الموافق ٩من شهر سبتمبر٢٠١٢ في فندق لاند مارك وبمشاركة نخبة من شركات التأمين التكافلي المحلية والعربية والدولية .

وبهذه المناسبة صرح السيد أحمد محمد صباغ رئيس الاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الإسلامي ومدير عام شركة التأمين الإسلامية – الأردن – إن عقد هذا الاجتماع الذي تستضيفه شركة التأمين الإسلامية يهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين أسواق التأمين التكافلي في كافة أنحاء العالم ، ويعزز من أواصر التعاون وتبادل المعرفة والخبرات بين هذه الأسواق ويسعى إلى تطوير هذه الصناعة الرائدة حتى تتبوأ مكانة مرموقة بين أسواق التأمين العالمية والعمل على استكمال حلقات الاقتصاد الإسلامي مع المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية الذي يقدم الحماية التأمينية وفق أسس منسجمة مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء.

وبين الصباغ أن التأمين الإسلامي شهد تقدماً وتطوراً كبيراً في العالمين العربي والإسلامي، حيث تأسس الاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الإسلامي منذ عام ١٩٨٧ ويضم في عضويته غالبية شركات التأمين التكافلي الإسلامي في العالم العربي ،وارتباطه ببروتوكولات تعاون مع الاتحاد العام العربي للتأمين إضافة إلى الاتحاد الدولي لشركات التأمين التبادلي التعاوني هو تأكيد على قدرة التأمين الإسلامي بإثبات وجوده بجدارة، كما أن تجربتنا في شركة التأمين الإسلامية وحصولنا على جائزة أفضل شركة تأمين تكافلي في منطقة المشرق وأفريقيا لعام ٢٠١٢ ليؤكد على نجاحنا في زيادة التأمين الإسلامي.

المصدر: جريدة السبيل الأردنية

البنك "السعودي الهولندي" يعتزم إصدار صكوك بقيمة ١,٤ مليار ريال



وافق مجلس إدارة البنك السعودي الهولندي على إصدار صكوك بقيمة ١,٤ مليار ريال على شكل إصدار خاص لدعم القاعدة الرأسمالية للبنك.

وأوضح البنك السعودي الهولندي في بيان له على تداول أنه سوف يستخدم هيكلة متوافقة مع الشريعة الإسلامية في إصدار الصكوك شريطة الحصول على موافقة الجهات المختصة.

ودعى البنك مساهميه لحضور إجتماع الجمعية العامة غير العادية والذي سيعقد يوم السبت الموافق ٦ أكتوبر ٢٠١٢، للموافقة على هذا الإصدار وتفويض مجلس الإدارة به.

المصدر: موقع أرقام

الصباغ رئيسا للاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الإسلامي للمرة الثانية



أعاد الاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الإسلامي انتخاب السيد احمد محمد صباغ مدير عام شركة التأمين الإسلامية – الأردن ، رئيساً للاتحاد للدورة الحالية ٢٠١٢-٢٠١٤ ومدتها سنتان وذلك للمرة الثانية على التوالي .كما تم انتخاب مجلس إدارة جديد وامين عام جديد وتم إقرار الميزانية العمومية والخطة المستقبلية للاتحاد للعام ٢٠١٣ واعتماد التقرير المالي والفني للجان الدائمة وذلك خلال اجتماع الهيئة العامة للاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الإسلامي الذي استضافته شركة التأمين الإسلامية و عقد في عمان يوم الأحد الموافق ٢٠١٢/٩/٩ في فندق لاند مارك وبحضور وفود تمثل شركات التأمين التكافلي المحلية والعربية والدولية كما انضم الى عضوية الاتحاد أسواق تأمين جديدة مثل(السوق التأميني الليبي والسنغافوري والإفريقي).

و ثمن السيد احمد صباغ جهود الاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الإسلامي في المحافظة على صناعة التكافل والتأمين الإسلامي وذلك بعد اتساع دائرة انتشار شركات التأمين الإسلامية في مختلف أسواق التأمين العربية والإسلامية والعالمية ليزيد عددها الإجمالي عن مائتي شركة منها ما يزيد عن سبعين شركة في الأسواق العربية .

مؤكداً على ضرورة تحمل رجال المال والأعمال في المؤسسات المالية الإسلامية وهيئات الإشراف عليها مسؤوليتهم تجاه دعم صناعة التأمين الإسلامي ليبقى دائماً في الريادة وخصوصاً بعد الصحوة العالمية لأهمية الاقتصاد الإسلامي ودوره الفاعل في معالجة الأزمة المالية العالمية.

وأضاف ان انتخابي لرئاسة الاتحاد للمرة الثانية يضعني أمام مسؤولية كبيرة للاستمرار بالارتقاء بصناعة التأمين الإسلامي والحفاظ على النجاحات التي حققها مع السعي الى تحقيق رسالة وأهداف الاتحاد ونشر فكره عربياً وإسلاميا وعالمياً وبين ان نجاح تجربتنا في شركة التأمين الإسلامية في الأردن منذ عام ١٩٩٦ و الذي توج هذا العام بالحصول على جائزة أفضل شركة تأمين تكافلي في منطقة المشرق وأفريقيا لعام ٢٠١٢ إلا تأكيد على إصرارنا للمحافظة على الريادة وتبيان أهمية التأمين الإسلامي في جميع مناحي الحياة .

ويذكر أن الاتحاد العالمي لشركات التكافل والتأمين الإسلامي تأسس عام ١٩٨٦ ومقره الدائم في السودان ويضم في عضويته شركات تكافل وتأمين إسلامية تمثل أسواق التأمين الإسلامي في الأسواق العربية و في شرق وغرب آسيا وأوروبا والخليج وإفريقيا.

برايم القابضة تدرس تدشين صناديق إسلامية خلال الربع الأخير



تدرس شركة برايم القابضة للاستثمارات المالية تدشين نماذج من الصناديق الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية خلال الربع الأخير من العام الجاري .

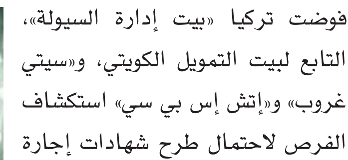
وقال محمد ماهر ، نائب رئيس مجلس الإدارة ، أن الدراسة تأتي في سياق تنامي معدلات الطلب على تلك النوعية من الصناديق ، لتساهم في جذب شريحة جديدة من المستثمرين المهتمة بالتعامل على تلك النوعية ومن ثم نجاح تلك التجارب .

وأضاف أن تلك الدراسة مازالت في مرحلها الأولية لم يتحدد بعد رؤوس أموال تلك الصناديق المزمع تدشينها.

وأوضح أن الشركة تدير نحو ١٠ صناديق استثمارية ، تأثر عائدها بنسب متفاوتة نتيجة ضعف قيم وأحجام التداولات بالبورصة المستمر ، أبرزها الصندوق الاستثماري . موارد للسيولة النقدية ذو العائد اليومي تراكمي ، وصندوق شركة العقاري العربي المباشر ، المجموعة العربية المصرية للتأمين ذو العائد الدوري التراكمي ، وصندوق بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الصندوق الأول – تراكمي ، وصندوق بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الثاني التراكمي ذو العائد الدوري ، صندوق التعمير ، صندوق بنك بلوم مصر التراكمي ، صندوق بنك الشركة المصرفية العربية الدولية الثالث بالإضافة إلي صندوق البنك المصري الخليجي ثراء للسيولة النقدية ذو العائد الدوري.

المصدر: موقع زاوية

تركيا تفوّض «بيت السيولة» التمهيد لطرح شهادات إجارة في السنغال





فوضت تركيا «بيت إدارة السيولة»، التابع لبيت التمويل الكويتي، و«سيتي غروب» و«إتش إس بي سي» استكشاف الفرص لاحتمال طرح شهادات إجارة في أسواق المال الدولية. وتعد هذه الشهادات من المنتجات الإسلامية التي تهتم تركيا باستخدامها كجزء من أدوات تمويلها السيادية.

وقال بيان صادر عن رئاسة الوزراء التركية أمس إن سلسلة من الاجتماعات ستعقد مع المستثمرين في عدد من المراكز المالية المهمة في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا لهذا الغرض بين ١٠ و١٣ سبتمبر الجاري.

يشار إلى أن «بيت إدارة السيولة للاستثمار» شركة مساهمة تابعة لـ «بيتك»، وهي تتولى المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ استراتيجية تمويل المشاريع الدولية الضخمة وعمليات الاستصناع والمرابحات والمشاركة، وإصدارات الصكوك داخل الكويت وخارجها. وقد تولت العديد من الإصدارات السيادية بالتعاون مع بنوك عالمية كبرى.

المصدر: الوطن أون لاين

بنك إسلامي جديد يبدأ نشاطه بعد سبعة أشهر في مركز قطر المالي

قطعت مؤسسات مصرفية واستثمارية إسلامية شوطا متقدما في الإجراءات الخاصة بتأسيس بنك إسلامي جديد برأسمال قدره مليار دولار، وإقرار نظامه الأساسي وهيكله التنظيمي، وتوقعت مصادر مصرفية استكماله بقية الإجراءات في غضون سبعة أشهر ليبدأ نشاطه الفعلي من مركز قطر المالي، وبينت إن الشركاء اقروا اتفاقية التأسيس حسب الحصص المدفوعة، مؤكدة أن هناك توجيهات من جهات عليا للإسراع بإجراءات التأسيس.

ويبدأ البنك مرحلته الأولى برأسمال مدفوع من قطر بقيمة ٣٠٠ مليون دولار والبنك الإسلامي للتنمية وبنك البركة بقيمة ٢٠٠ مليون دولار، وقال أحد المصادر إن تأسيس البنك في الدوحة يؤكد ثقة المؤسسين في الاقتصاد القطري ومناخ الاستثمار الجاذب ، إضافة إلى ثقة الأسواق الإقليمية والدولية. وقال مصدر أن البنك سيبدأ نشاطه من مركز قطر المالي بعد استكمال تعيين الإدارة العليا وأنظمة إدارة المخاطر المعتمد من الهيئة التنظيمية للمركز المالي ودراسات الجدوى الاقتصادية وتحديد الأهداف ونسب التملك والإدارة العليا والموافقة على نشاطه من قبل اللجان الشرعية.

وأوضح أن من الأهداف الأساسية للبنك إيجاد مؤسسة مالية قادرة على قيادة عمليات تطوير وتنمية إدارة السيولة وفقاً للشريعة الإسلامية وتوفير تمويل قوي ومستقر في الأسواق وتوليد أصول عالية الجودة وتحقيق الأرباح للمساهمين، إضافة إلى تسهيل إنشاء سوق مالية بين البنوك الإسلامية وتوفير حلول مبتكرة لإدارة السيولة من خلال توليد أصول قابلة للتوريق وإنشاء سوق للأوراق المالية الإسلامية قابلة للتداول.

المصدر: جريدة الدستور الأردنية

المصرية للتأمين التكافلي توزع ٧ مليون جنيه فائض على العملاء

قال أحمد عارفين العضو المنتدب للشركة المصرية للتأمين التكافلي – ممتلكات إن الشركة حققت فائض نشاط تأميني بلغ ١٧,٥ مليون جنيه خلال العام المالي المنتهى في ٣٠ يونيه ٢٠١٢ مقابل ٩,١ مليون جنيه في العام المالي ٢٠١٠-٢٠١١ ، على أن يتم توزيع ٧ مليون جنيه على العملاء أو حاملي الوثائق.

وأضاف أن نصيب المساهمين في هذه الحالة يكون ١٢,٢ مليون جنيه بعد إضافة الأرباح ، والتي بلغت نحو ١٢,٢ مليون جنيه خلال العام المالي الماضي.

وأشار إلى أنه تم توزيع الفائض بنسبة ٤٠٪ على العملاء ، و ٦٠٪ على المساهمين ، وفقا لمبدأ التكافل الذي تعمل به الشركة ، وبذلك يكون هذا العام هو الثاني على التوالي الذي توزع فيه الشركة فائض نشاط على العملاء. وأوضح أن فائض النشاط الاكتتاب التأميني وصل إلى ٣,٧ مليون جنيه مقابل ٠,٧ ألف جنيه في العام المالي السابق له.

المصدر: جريدة الدستور المصرية

لأكبر مصرف إسلامي في الأردن
وكالة ستاندرد أند بورز تعيد تثبيت تصنيفها "BB/B" للبنك الإسلامي الأردني



أكدت وكالة التصنيف العالمية ستاندرد أند بورز ومقرها" باريس" إعادة تثبيت تصنيفها للبنك الإسلامي الأردني للالتزامات طويلة الأجل وقصيرة الأجل على التوالي بدرجة "B / BB " مع توقع مستقبلي سلبي كما حصل البنك على تصنيف "Anchor (bb" وذلك لاحتفاظه بمكانة مصرفية ملائمة وذلك لالتزامه بإستراتيجية ثابتة في إدارة ومواجهة المخاطر إضافة إلى تمتعه بقاعدة تمويلية صلبة و سيولة عالية.

وذكرت وكالة ستاند اند بورز في تقريرها ووفقاً لمنهجية تصنيفها العالمية التي تطبقها على جميع المؤسسات التي تقوم بتصنيفها أن البنك الإسلامي الأردني يمتلك مركزاً قيادياً باعتباره اكبر مصرف إسلامي في الأردن وثالث اكبر بنك في القطاع المصرفي الأردني بإجمالي موجودات بلغت بنهاية ٢٠١١ حوالي ٤,١ مليار دولار وبلغت حصته السوقية من التمويلات ١١٪ ومن الودائع ١٢٪ واحتفاظه بسجل حافل بأرقام قياسية في جودة الأصول أفضل من نظرائه في البنوك المحلية .

إضافة إلى التزام البنك بإستراتيجية ثابته في تعزيز أنظمة المخاطر يتم تنفيذها من قبل فريق إداري ثابت ومستقر وذو خبرة و يتمتع بمرونة جيدة تجاه الظروف الاقتصادية المحلية الصعبة .

وبهذه المناسبة عبر السيد/ عدنان احمد يوسف رئيس مجلس إدارة البنك الإسلامي الأردني عن سروره بإعادة تثبيت تصنيف مؤسسة ستاندرد اند بورز للبنك الإسلامي الأردني معتبراً أن هذا التصنيف انجاز يضاف إلى انجازات البنك التي حققها عبر مسيرته الخيره وأن التوقع المستقبلي السالب الذي اختارته ستاندرد أند بورز للبنك هو بسبب الأوضاع السياسية في ظل الأزمات والتقلبات الاقتصادية والسياسية التي تحيط بالعالم وخلقت الكثير من التحديات وأدت إلى تخفيض التصنيف الائتماني للعديد من المؤسسات المالية .

من جهة أخرى قال السيد/ موسى شحادة نائب رئيس مجلس الإدارة المدير العام للبنك الإسلامي الأردني ان هذا التصنيف هو إقرار بقوة وتنامي البنك الإسلامي الأردني في مواجه التحديات المختلفة فقيام وكالة ستاند اند بورز بتصنيف البنك منذ عام ٢٠١٠ ووفقاً لمنهجية جديدة بدأتها عام ٢٠١١ وبصورة دورية وفي هذا الوقت بالذات يعكس ثبات سياسة وكفاءة البنك الإسلامي الأردني طوال هذه السنوات، واستمراره بتطبيق الاستراتيجة الهادفة إلى النمو والتطور في نتائجه المالية وخدماته المصرفية ومحافظته على قاعدة عملاء مميزين وقدرته على خدمتهم في جميع الظروف إضافة إلى سعي البنك الدائم للتميز والارتقاء بالعمل المصرفي الإسلامي وفق أحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية ويعتبرهذا حافزا مهما لنا للاستمرار بالعطاء لتحقيق تطلعات مساهمينا ومتعاملينا واستقطاب مودعين ومتعاملين جدد .

صكوك بنك الخليج الأول تحصل على جائزة «أفضل صفقة إسلامية في دولة الإمارات»

حصل بنك الخليج الأول، على جائزة «أفضل صفقة إسلامية في دولة الإمارات العربية المتحدة» للعام ٢٠١٢، وذلك عن الصكوك الإسلامية التي أصدرها البنك في آب ٢٠١١ بقيمة ٦٥٠ مليون دولار، والتي تُستحق بعد خمس سنوات، حيث جرى الاكتتاب عليها بمعدل ستة أضعاف، وتأتي هذه الجائزة التي تسلمها البنك خلال حفل توزيع جوائز «آسيت تريبل أي» للتمويل الإسلامي، الذي تنظمه مجلة «ذا آسيت» والذي أقيم في فندق شانغريلا بالعاصمة الماليزية كوالالامبور، لتمثل خطوة إيجابية أخرى في مسيرة نجاح بنك الخليج الأول.

وقام أكثر من ٢٠٠ مستثمر من مختلف أنحاء العالم بالاكتتاب في هذه الصكوك، حيث توزعت نسب المكتتبين على النحو التالي: ٤٦٪ من منطقة الشرق الأوسط، ٢٤٪ من أوروبا، ٢٤٪ من آسيا، و٦٪ من الولايات المتحدة الأمريكية والأسواق الأخرى. أما على الصعيد القطاعي، فقد شكلت البنوك ٤٩٪ من المكتتبين، تلتها صناديق التمويل بنسبة ٣٩٪، في حين بلغت نسبة المكتتبين من الأفراد ٦٪ وصناديق التأمين والتقاعد ٦٪.

وسيتم استخدام حصيلة هذه الصكوك في العمليات التمويلية الإسلامية، بالإضافة إلى تنمية محفظة القروض الإسلامية للبنك.

وقال ابن قاسم: «تأتي هذه الجائزة تقديراً للنجاح الكبير الذي حققته صكوك بنك الخليج الأول، الأمر الذي يعكس الجهود المتواصلة التي يبذلها البنك لابتكار منتجات وخدمات مصرفية تتلاءم مع احتياجات عملائنا وتتوافق مع مبادئهم ومعتقداتهم.» وأضاف قاسم «إن الثقة التي يتمتع بها بنك الخليج الأول نابعة من مكانته الرائدة وأدائه المتميز في القطاع المصرفي؛ حيث لاقت صكوكنا هذه إقبالاً كبيراً بمجرد إصدارها، مما دفعنا لإصدار الشريحة الثانية منها والبالغة قيمتها ٥٠٠ مليون دولار في مطلع العام ٢٠١٢، حيث بلغت نسبة الاكتتاب فيها ٢,٨ ضعف.»

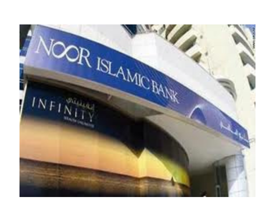
ومن جهته، قال شيتو سانتياغو، مدير التحرير في مجلة «ذا آسيت»: «لاحظ مجلس المحررين في مجلة «ذا آسيت» أن الشريحة الأولى من صكوك بنك الخليج الأول البالغة قيمتها ٦٥٠ مليون دولار، هي أول صكوك إسلامية يقوم بإصدارها بنك تجاري في دول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي مكّن البنك من الاستفادة بفعالية من ديناميكية العرض والطلب السائدة في أسواق رأس المال الإسلامية.

كما ساهمت الهيكلة الثنائية المبتكرة وفقا لمبدئي الوكالة والمضاربة والتي اعتمدها البنك في هيكلة هذه الصكوك، في رفع تحقيق طلب كبير من المستثمرين الدوليين الموزعين بين منطقة الشرق الأوسط، آسيا، أوروبا، حيث سجل الاكتتاب عليها مبلغ ٣,٨ مليار دولار بالرغم من ظروف السوق الصعبة.»

تجدر الإشارة إلى أنه يتم تنظيم جوائز «آسيت تريبل أي» للتمويل الإسلامي من قبل مجلة «ذا آسيت» الشهرية والتي تغطي أهم أخبار وإنجازات السوق الآسوية. وتهدف الجائزة إلى تقدير البنوك الرائدة على إنجازاتهم وتفوقهم، بالإضافة إلى تقديمهم أفضل الخدمات على مستوى المنطقة.

المصدر: موقع زاوية

«نور الإسلامي» يعتزم التوسّع إلى جنوب شرق آسيا



أعلن بنك «نور الإسلامي» أنه يعتزم التوجه بأعماله نحو أسواق جنوب شرق آسيا، في إطار مساعيه الرامية إلى توسيع حضوره الدولي إلى خارج حدود الشرق الأوسط وتركيا.

ويأتي توجه البنك نحو أسواق جنوب شرق آسيا، إيماناً منه بأنها توفر فرصاً كبيرة، لتنمية محفظة أعماله الدولية المقدرة بمليارات الدولارات.

وقال الرئيس التنفيذي لبنك «نور الإسلامي» ومجموعة نور الاستثمارية، حسين القمزي: «إننا نرى فرصاً كبيرة للنمو، بفضل زيادة التعاون بين المؤسسات المالية في جنوب شرق آسيا ودول الخليج»، مضيفاً أنه «في حين لاتزال التوقعات المستقبلية لأسواق التمويل العالمية غير واضحة، تواجه الدول الآسيوية حاجة متنامية إلى البنى التحتية، في ضوء ما تشهده من نمو اقتصادي قوي، ونتطلع إلى العمل مع المؤسسات المالية الحالية في بلدان، مثل ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة، للمساعدة على ردم فجوة التمويل، التي نجمت عن النقص الحاصل في السيولة العالمية».

وأوضح «لقد طبقنا هذا النموذج بنجاح في تركيا، حيث عملنا مع أكثر من ٨٥ مؤسسة مالية من ٢٦ دولة، لإبرام صفقات تمويل إسلامي تزيد قيمتها على ٢,٥ مليار دولار (٩,٣ مليارات درهم)، في العامين الماضيين، وإننا نتطلع إلى تكرار هذا النموذج في آسيا». يشار إلى أن منطقة جنوب شرق آسيا يعيش فيها نحو ٢٢٧ مليون مسلم، وتضم إندونيسيا، التي تعد الدولة المسلمة الأكثر كثافة في العالم من حيث عدد السكان، وشهدت في العامين الماضيين نمواً سريعاً في قطاع التمويل الإسلامي.

وتابع القمزي: «نرى فرص أعمال عدة في سنغافورة، بما في ذلك إصدار الصكوك وإنشاء صناديق الاستثمار العقاري، المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وكلاهما ينطوي على إمكانات كبيرة للنمو في المنطقة».

المصدر: الإمارات اليوم

بنك البركة سورية يبدأ بتوزيع أول سلفه شهرية ل"وديعة الدخل الشهري"



يواصل بنك البركة سورية عطائاته المستمرة لضمان علاقة مصرفية مبتكرة تضم مجموعة من الحلول المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية السمحاء، و ذلك عبر منتجات و خدمات مصرفية تلبي كافة تطلعات عملائه و تتخطاها .

و اليوم يبدأ البركة بتوزيع أول سلفة شهرية لوديعته التي أطلقها في آب ٢٠١٢ " وديعة الدخل الشهري " التي تعتمد على أن يقوم المتعامل بإيداع مبلغاً لا يقل عن (٢٥٠,٠٠٠) لمدة ستة أشهر أو سنة أو سنتين، وفي نهاية كل شهر يتم صرف سلفة تحت الحساب لتلبى بذلك احتياجات المتعاملين الراغبين بدخل شهري ثابت، مضيفاً بذلك منتج جديد لباقة منتجاته الخدمية.

ترافق ذلك مع إطلاق البركة لخدمات مصرفية سريعة وعملية توفر للمتعاملين متطلباتهم البنكية عبر الانترنيت من خلال الرسائل الالكترونية، وخدمات تختصر عليهم الزمان والمكان وإتمام معاملاتهم المصرفية في وقت قصير من خلال خدمة توطين فواتير الجوال والرسائل النصية القصيرة .

يذكر أن بنك البركة أحد مصارف مجموعة البركة المصرفية الرائدة على مستوى العالم في الصيرفة الإسلامية و ذات الانتشار الواسع في ١٥ دولة حول العالم وبأكثر من ٤٠٠ فرع، و المصنف عالمياً للالتزامات طويلة الأجل بدرجة فئة استثمار A /-BBB-٣ (للالتزامات قصيرة الأجل)، و التي تواصل مساعيها باستمرار لتوفرخيارات تمويل متوافقة و أحكام الشريعة الإسلامية و ذلك التزاماً بالصيرفة الإسلامية المسؤولة .

المصدر: الخليج الإقتصادي الإماراتية

٨,٥ مليون دينار صافي قيمة اصول وحدات صندوق "الهلال الإسلامي"





أعلن سوق الكويت للأوراق المالية أن الشركة الكويتية للاستثمار (كويتية) أفادت بالمعلومات الخاصة بصندوق "الهلال الإسلامي" كما في ٣١ أغسطس الماضي، حيث بلغ صافي قيمة أصول وحدات الصندوق ٨,٥ مليون دينار تقريباً، فيما بلغ صافي وحدة الصندوق بنهاية الفترة ٠,٥٨٥ دينار.

وأوضح البيانات أن رأس مال الصندوق الحالي يبلغ ١٤,٥ مليون دينار تقريباً، علماً بأن رأس مال الصندوق عند التأسيس منصوصاً عليه فيما بين ٥ إلى ١٠٠ مليون دينار.

وكان تاريخ البدء بالصندوق في الأول من مارس عام ٢٠٠٤، ومدته ١٠ سنوات، ومن أهدافه تحقيق عوائد منافسة للأدوات المالية التقليدية قصيرة ومتوسطة الأجل من خلال توظيف أموال الصندوق في كافة الأدوات المالية المتاحة وفق الشريعة الإسلامية.

الموقع: موقع مباشر

الطفل الاقتصادي

قصة (استثمر في الثقة) مقتبسة من العدد الثالث من مجلة المستثمر الذكي الصادرة عن هيئة السوق المالي السعودية (الصفحات ٢١-٢٦) بموجب التفاهم بين مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية وهيئة السوق المالي السعودية.



حكايات عبُّود

استثمر في الثقة



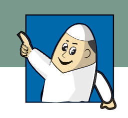








٢١



استثمر في الثقة





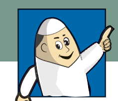








٢٢



استثمر في الثقة









استثمر في الثقة

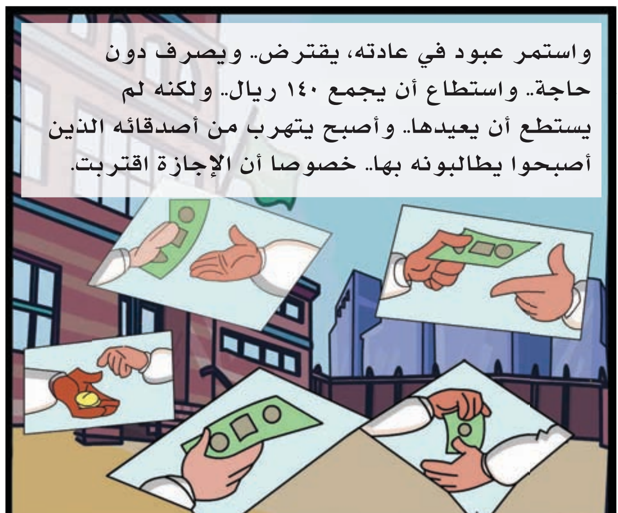












استثمر في الثقة















استثمر في الثقة





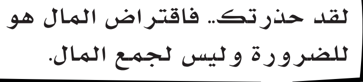
















وهكذا تعلم عبود درسًا لن ينساه.. لذلك
يا أصدقائي دعونا دائما نستثمر في الثقة..
ولا نفقدها.. ولانقترض دون حاجة..



مسجد الخميس

يعتبر (مسجد الخميس) الذي سمّي بهذا الاسم نسبة إلى المنطقة التي بُني فيها أقدم بناء إسلامي في البحرين وأول مسجد يبنى خارج الجزيرة العربية ويعود تاريخه إلى القرن الأول الهجري ويعتقد بأنه بني في عهد الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز.

لقد أعتنق أهالي البحرين دين الإسلام سلماً بعد أن وصل إليهم العلاء بن الحضرمي يحمل كتاب الدعوة من النبي محمد وبعد دخولهم في الإسلام شرعوا في بناء المساجد، حيث كان لها دور رئيسي في إقامة الشعائر الدينية والمؤتمرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

أما المنارة الغربية فإنها بنيت في فترة متأخرة حيث أن نقشاً حجرياً مكتوباً بالخط الكوفي موجود على مدخلها يشير إلى تأسيسها خلال النصف الثاني من القرن الحادي عشر الميلادي وينسب بناؤها لأبي سنان محمد بن الفضل عبد الله ثالث حاكم من عائلة العوينين أما المنارة الثانية فيعتقد أنها بنيت خلال القرن السادس عشر الميلادي.

ويمتاز بناء المسجد بالأسلوب الإسلامي في فن العمارة والبناء ويتضح ذلك في الأقواس والأعمدة والأورقة، كما استخدمت في بنائه المواد الأولية المحلية مثل الحصى والجص وجذوع النخيل.

ويلحق بالمسجد مدرسة كانت تقوم بدور كبير في نشر التعاليم الإسلامية والدنيوية حيث يقوم بالتدريس فيها كبار العلماء ويدرس فيها طلاب العلم من البحرين والمنطقة المجاورة ويوجد سكن خاص لهم.

وخلال القرن الرابع عشر الميلادي تم استغلال الجانب الشرقي من المسجد لبناء مقابر لبعض علماء الدين وضعت عليها شواهد حجرية كتب عليها سجل وثائقي مهم للتعرف على شخصيات أصحابها، كما كتبت عليها بعض الآيات القرآنية.

كما يلحق بالمسجد بئر ماء، وهناك ممر مبنى يمتد منه إلى المسجد خاص لرواد المسجد كما كانت تقام بالقرب من المسجد سوق الشعبية وتقام كل يوم خميس تباع فيها المنتجات المحلية وتسمى سوق الخميس.

الإجراءات المؤسسية لإدارة العملية التحكيمية

د. عبد الستار الخويلدي
الأمين العام للمركز الإسلامي الدولي
للمصالحة والتحكيم- دبي

يختلف التحكيم الحر (Ad hoc) عن التحكيم المؤسسي (Institutional) من حيث الطبيعة الإجرائية لإدارة العملية التحكيمة التي تكون واضحة في التحكيم المؤسسي بخلاف التحكيم الحر الذي شابه الكثير من الانتقادات جراء غياب إجراءات واضحة ومحددة مسبقاً، الأمر الذي يبرر تأسيس مؤسسات ومراكز متخصصة لإدارة العمليات التحكيمية بإجراءات وآجال محددة، وأغلب تلك الإجراءات المعتمدة لدى مراكز التحكيم مستقاة من قواعد تحكيم الأونسترال (Uncitral) التي وضعتها لجنة قانون التجارة الدولية مع تحوير طفيف في الآجال والضوابط التي قد تجعل التحكيم أكثر نجاعة ومصداقية وبما يتلائم والقوانين المحلية التي توجد بها تلك المراكز على قاعدة المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها في التحكيم وهي المساواة بين الأطراف ومنح حق الدفاع والإثبات بترك المجال لتقديم الشهود والخبراء وسماع المرافعات، وهي ذات القواعد المنتهجة في إجراءات المركز الإسلامي الدولي للمصالحة والتحكيم (المركز)، وفي معرض بياننا لهذه الإجراءات نعرض الإجراءات المؤسسية لإدارة العملية التحكيمية في المركز والمراحل التي تمر بها القضية التحكيمية وذلك بدءًا بتقديم الطلب للمركز من قبل الجهة المدعية وحتى صدور الحكم وتبليغه للأطراف.

١. تقديم طلب التحكيم :

يقدم المدعي (المحتكم) طلباً للمركز لتفعيل شرط التحكيم بصيغته الموجودة في العقد موضوع النزاع أو برغبة مشتركة لجميع الأطراف في فض نزاعهم عبر مشارطة التحكيم بعد نشوب النزاع، وذلك بفض نزاعهم لدى المركز بحسب الإجراءات والنظم المعتمدة لديه أو ما يتفق عليه من إجراءات، على أن يتضمن هذا الطلب بيانات أساسية محددة يوصي المركز بإدراجها، و يسجل الطلب في السجل المعد لذلك، بعد دفع رسم التسجيل يعطى لملف القضية التحكيمية رقم تسلسلي مع ذكر نوع الدعوى والمطلب الرئيسي وبيان الأطراف.

يحال الطلب إلى الأمين العام الذي يتأكد من صلاحية المركز للبت في النزاع وفي حال الإيجاب يحيله إلى الشؤون القانونية للنظر في السلامة القانونية لشرط أو مشارطة التحكيم وتحديد المطالب وتقييمها ومن ثمة تحديد الرسوم المتوجبة وفقًا لجدولي الرسوم ولائحة الإجراءات، ويرفع تقرير بذلك مع الملف إلى الأمين العام في غضون ٣ أيام.

٢. النظر في مساعي المصالحة:

يتحرى الأمين العام للمركز عن مساعي الصلح السابقة فإذا تبين له أن المساعي الصلحية لم تستنفذ، عندها يعرض على المدعي اللجوء إلى الصلح، فإذا وافق المدعي يعرض الأمين العام الصلح على المدعى عليه بتقريب وجهات النظر وتعيين مصالح (إن لزم الأمر). أما إذا رفض المدعي الصلح أو إذا تبين أن المساعي الصلحية مستنفذة أساسًا، فيباشر الأمين العام إجراءات التحكيم.

٣. إشعار المحتكم ضده (المدعى عليه):

يرسل إشعار من قبل الأمين العام للمدعي (المحتكم) مقدم الطلب بتسلمه لهذا الطلب مرفقاً بقائمة مؤقتة تقريبية لنفقات التحكيم ويكلف أحد الأطراف أو كلاهما بإيداع مبلغ محدد كمقدم لتلك النفقات، ويرسل الأمين العام نسخة من طلب التحكيم إلى المدعى عليه (المحتكم ضده) بكتاب مسجل الوصول في غضون سبعة أيام من تاريخ إشعار الأمين العام (المدعي) المحتكم بتسلم الطلب. يحدد المركز مهلة ٢٠ يوماً قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط بطلب من المحتكم ضده لتقديم مذكرته الجوابية تتضمن دفوعه وطلباته المقابلة (إن وجدت) ومرفقة بالوثائق المتعلقة بالنزاع، ومقترح بإسم محكمه فإن لم يقترح محكماً يقوم الأمين العام بتعيين محكماً خلال أسبوع من تخلف المحتكم ضده عن ذلك.

٤. تشكيل هيئة التحكيم:

يختار كل طرف محكمه ويتولى محكمي الطرفين اختيار رئيس للهيئة خلال ١٥ يوماً وبترشيح من المركز فإن لم يتفقا على تعيين رئيس هيئة التحكيم يعين المركز المحكم الثالث (رئيس الهيئة) خلال أسبوع من انتهاء المهلة الممنوحة لمحكمي الطرفين. وقد يُفوض المركز بإختيار كافة أعضاء الهيئة أو محكم فرد إذا لم يتفق الأطراف عليه أو على هيئة التحكيم.

هذا ويحرص المركز على تغطية كافة أبعاد النزاع عند اختيار هيئة التحكيم، فيراعي تغطية البعد الشرعي والقانوني والفني من حيث الموضوع.

وعليه يوقع المحكمون المعينون خطابات قبول المهمة بالشروط والآجال المنصوص عليها وفق نظم ولوائح المركز أو ما يتفق عليه يتفق عليه الأطراف مسبقًا وبالأتعاب المقررة في جدول أتعاب المحكمين. وقبل المباشرة بالإجراءات يصرح المحكم بكل

علاقة تجمعه بأي من الطرفين من شأنها أن تؤثر على حياديته وينطبق ذلك في حال قامت العلاقة أثناء النظر بالدعوى، وفي حال وجود علاقة فلكل طرف أن يطلب الرد بحسب المادتين ١٦ و١٧ من لائحة إجراءات المصالحة والتحكيم لدى المركز.

وللأمين العام في حال تبين له عدم التزام أحد المحكمين أو عدم استطاعته المتابعة بشكل قد يؤثر على صدور الحكم ضمن المهلة، أن يعفي هذا المحكم من مهمته ويبلغ الأطراف بذلك، وتطبق حينها أحكام الرد لتعيين محكمًا بديلاً.

٥. إحالة ملف النزاع إلى هيئة التحكيم :

بعد توقيع المحكمين على وثائق قبول المهمة يحيل الأمين العام ملف النزاع إلى الهيئة خلال سبعة أيام من تاريخ تشكيلها ويدعو رئيس الهيئة لجلسة أولى لجميع الأطراف خلال خمسة عشر يوماً التالية لإحالة الملف للهيئة وذلك لتوقيع وثيقة التحكيم التي يعدها المركز بالتنسيق مع الهيئة التي يمكنها وضع جدول زمني لإجراءات التحكيم (بحد أقصى ٦ أشهر لصدور الحكم من تاريخ إحالة الملف لهيئة التحكيم التي يمكنها عند الحاجة بموافقة أطراف النزاع أو بطلب من المركز تجديد هذه المدة لمرة واحدة فقط) ومن ثمة النظر في موضوع النزاع.

٦. توقيع وثيقة التحكيم :

يدعو المركز الأطراف والمحكمين المعينين إلى توقيع وثيقة التي تشمل أسماء الأطراف وصفاتهم والعناوين التي سيتم تبليغهم عليها طيلة فترة النظر في القضية وحتى صدور الحكم، عرض موجز لمطالب الأطراف، تحديد عناصر الخلاف المطلوب حله، أسماء وعناوين المحكمي، مقر التحكيم، القانون الواجب التطبيق على النزاع وعلى الإجراءات، النص على مسائل إجرائية كالتفويض بالصلح والمهلة المحددة للفصل بالنزاع وجواز تمديدها، ويتم التوقيع على الوثيقة من قبل كافة الأطراف مع المحكمين ما لم يكن هناك تفويض بالصلح حيث يتم أولاً التوقيع على الوثيقة دون المحكمين في مرحلة أولى ثم يوقع الجميع مع المحكمين على وثيقة التحكيم المفوضة بالصلح.

٧. دراسة الملف والمداولة:

تشرع هيئة التحكيم في دراسة الملف وتستمع للطرفين بطريقة المواجهة. كما يمكن للهيئة أن تصدر حكمها بناء على أوراق الملف دون الحاجة لدعوة الطرفين لحضور الجلسات وذلك بناء على طلب الطرفين وذلك بشرط أن يكون قد سبق عقد جلسة واحدة على الأقل ولها حق الاستجواب والكشف والاطلاع والاستعانة بخبراء في شتى المجالات ولهم حق الاتصال بعلماء الفقه بكافة الوسائل مع الحفاظ على السرية والمهنية المطلوبة.

٨. تنحي المحكم:

إذا أبدى أحد المحكمين رغبيه بالتنحي بعد تكليفه أصولاً بسبب اكتشافه لأي سبب قد يؤثر على حياده واستقلاليته، أو لظهور ذلك السبب لاحقًا، في هذه الحالة يتم إبلاغ الأطراف بهذا التنحي، ومن ثمة يتم تكليف محكم بديل وفقًا لإجراءات التعيين في حال الرد.

٩. التدبير المؤقتة:

في حال قررت الهيئة التحكيمية اتخاذ تدابير مؤقتة أو أحالت طلبا إلى الجهات القضائية المختصة، فعلى المركز أن يعلم الأطراف بذلك ويطلب منهم الموافقة على أن لا يوقف ذلك إجراءات التحكيم .

تقرر الهيئة الاكتفاء بما تجمع لديها من أدلة ومذكرات وقرائن وتقارير خبرة ولها أن تختتم الإجراءات دون مرافعة، ولها أن تعيد فتح المحاكمة وتكليف الأطراف بأي أجراء أو توضيح أو تقديم مستند أو سوى ذلك ويتم التبليغ حينها عن طريق المركز.

١٠. مدة التحكيم:

يصدر الحكم في المدة المنصوص عليها في شرط أو مشارطة التحكيم أو في الوثيقة، إذا لم يتم النص على ذلك يصدر الحكم بعد ستة أشهر من يوم إحالة ملف القضية إلى الهيئة مع إمكانية التمديد لفترة واحدة لا تجاوز ستة أشهر إضافية.

١١. مراجعة مشروع الحكم من قبل الهيئة الاستشارية:

يمكن للمركز عرض مشروع الحكم للمراجعة عن طريق اللجنة الاستشارية، ويتمثل دور هذه اللجنة في لفت نظر هيئة التحكيم للجوانب الشكلية وأي مخالفة صريحة لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية طبقاً للائحة التنفيذية المنظمة لعمل اللجنة الاستشارية.

١٢. إصدار وتبليغ حكم التحكيم:

يصدر حكم التحكيم وفق الشروط والضوابط المحددة في نظم ولوائح المركز وضمن الآجال القانونية والتنظيمية المحددة في وثيقة التحكيم، وتقوم هيئة التحكيم من خلال المركز بتبليغ الطرفين بنسخ أصلية من الحكم لإعماله.

١٣. تفسير الحكم

إذا تطلب الأمر تفسير الحكم بناءًا على طلب أحد الأطراف، يقدم طلب التفسير ضمن مهلة ١٥ يوم من تسلم تبليغ الحكم، ويقوم الأمين العام بالاتصال بهيئة التحكيم المعنية ويرسل لها الطلب المذكور مع التنويه إلى وجوب الرد ضمن مهلة ٢٠ يوم.

يتضح جليًا من الإجراءات المتبعة لفض النزاعات لدى المركز كما هو مبين أعلاه، الحرص الكبير الذي يوليه المركز للتأكد من صحة وسلامة الإجراءات مع الحفاظ على المرونة والسرعة المطلوبة، وصولاً إلى حكم تحكيمي سليم ونافذ من الناحيتين الموضوعية والإجرائية.

It may be understood by the hadith that one must avoid doubtful deeds. As pure halal does not disturb the believer's heart, while perplex causes worry and discomfort.

It is worth noting that forgoing doubtful deeds and devotedness is a trait of upright Muslims. Whereas those who only pretend to be devout while committing offences of all sorts must be told off by those they seek out to ask about doubtful deeds, as Ibn Omar (Abdullah bin Omar) –may Allah be pleased with him- said when asked about the blood of a mosquito by someone from the inhabitants of Iraq: They ask me about the blood of a mosquito when they have killed Al Hussain? (Ibn Rajab Al Hanbaly, (Jami'al Uloom wal Hikam p104).

Al-Imam Ahmad was a very devout pious believer, but he disapproved greatly those who affected that by pretending to be concerned with the most complicated of doubtful deeds.

The hadith stresses that it is essential that a Muslim avoid what he is not sure of and abide by that what he is sure of, as long as it is not a matter in which the shariah has provided a special concession.

3.5. On the authority of Abu Hurairah –may Allah be pleased with him- that the Prophet (P.B.U.H) said: "If any of you were to come upon his brother Muslim and be offered food by him, he should accept and not inquire about it, and if he were to be offered drink he should accept and not inquire about it" (Ahmad, Nayl Al Awtar: 5/p210).

It is reported that Anas ibn Malik said: "If you came upon a Muslim you do not doubt, eat of his food and drink of his drink" (Al Bukhari).

Several points may be noted from these two hadiths:

a) While it is desirable to be careful in one's religion and essential to do away with doubt when there might be confusion between halal and haram. This is especially important while dealing with non Muslim society or a group of corrupt Muslims or even someone who is careless when it comes to his religion. However, when it comes to a Muslim who is above suspicion, this level of inquiry and mistrust is uncalled for and better left alone so as not to hurt anyone's feelings.

b) The Prophet (P.B.U.H) stipulated the taking of food and drink only on two conditions: Islam, and being above suspicion. This implies that one must guard against eating from a suspicious person's food if there is reason to doubt him, and if there is an obvious sign of haram then he must refrain altogether.

c) When the status of a person is unknown and inquiring about his livelihood and means of earning before eating could hurt his feelings, it is better not to ask as it is forbidden to cause harm to a fellow Muslim.

Imam Nawwawi said that "if one were to enter a village and come across a man you knew nothing about and couldn't find any discriminating feature or reason to believe bad of him, nor any thing that distinguishes him like a soldier's uniform or the stance of a worshipper, then he is considered unknown and not considered a suspicious person, for suspicion arises out of two conflicting impressions for two different reasons. He said as well: most scholars cannot distinguish between what is unknown and what is suspicious.

Therefore devoutness is to leave what one does not know. And it is permissible to buy from this unknown person or to accept his gift or his invitation. It is also better not to ask in this case as it would be hurtful to them and unwarranted suspicion which could be a sin in itself. Therefore one must either refrain from eating if he seeks to be devout or if he must eat then refrain from questioning, as the harm from not knowing is less than that caused by hurting an innocent Muslim's feelings or harming him (Al Nawwawi- Al Majmoo' – vol.9/442).



may easily forgo the obligatory duty as well and similarly preserves his worship by omission (i.e. by omitting certain forbidden and ambiguous acts) by maintaining a fence of permissible acts around them. It is highly probable for one who omits voluntary acts of worship to leave the obligatory and for who exceeds in permissible acts to fall into the forbidden unwittingly.

3.3- On the authority of Al Nawwas ibn Sam'an -may Allah be pleased with him- that the Prophet (P.B.U.H) said "Virtue is good character and sin is what scratches in your chest and you hate that it be known" (Imam Muslim, Sahih Muslim)

And of Wasibah ibn Ma'bad – may Allah be pleased with him- said, "I approached the Prophet (P.B.U.H) and he said: have you come to ask about virtue and sin? Yes, I replied, so he said, "Search you heart, virtue is what rests the soul and rests the heart, and sin is what scratches at your soul and agitates in your chest even if the people reassure you several times" (Imam Ahmad, Al Musnad).

We can note several points from these two hadiths, the narration of Nawwas and Wasibah respectively, namely:

a) Al-Birr)Virtue(has two meanings, the first being with regard to dealing with others by treating them well as is especially applied to one's parents, and generally to treating all people well. When virtue is coupled with fear of Allah, as iṇ Help you one another in Al-Birr and At-Taqwa (virtue, righteousness and piety); but do not help one another in sin and transgressioṇ [Surat Al Ma'eda: 2], it then means dealing with people by treating them well and dealing with the Creator with obedience by doing what He ordained and avoiding what He forbid.

The second meaning is to do all forms of obedience to Allah, obvious or subtle as in Surat Al Baqara: 189̣ It is not Al-Birr (piety, righteousness, etc.) that you enter the houses from the back but Al-Birr (is the quality of the one) who fears Allaḥ. There may be many other meanings but these two are the most important and most general meanings of virtue. Al Nawwawi said describing the meanings of virtue: "virtue is maintaining contact (with one's relatives) and gentleness and being socially well behaved and obedience to Allah (SWT)– and these are the makings of good character (Imam Al Nawwawi– Commentary on Sahih Muslim).

b) The hadith also shows that Allah (SWT) has created His servants with an inclination towards recognizing good and accepting it naturally, and an aversion for its opposite, and that is why Allah (SWT) called them Ma'roof (what is known) and Munkar (what is refused), respectively.

c) The hadith also shows that the sign of a virtuous matter is that the heart is rested by it, and the sign of a sin is that it agitates in the chest and one dislikes that it be known to people. Both are easily distinguishable signs provided that one's heart is of the kind that is opened to faith and that one live in a Muslim community. Otherwise it is easy to see that a wicked heart can never recognize good or bad as it is in the wrong direction. In fact in some evil societies a good thing appears to be bad, while a bad thing could be accepted as good through common practice and familiarity so that it is common place to call alcohol a spiritual drink, and a bribe a generous tip, usury becomes interest and loans are called deposits and deceit is known as skillfulness…and so on.

d) Another point noted from the hadith is that the judge may not know the reality of the situation and may pass an unsuitable judgment. In this case it up to the believer to follow his conscience and if he feels comfortable with it he should accept it and if not then should refuse the judgment. Obviously this is not in matters in which there is a legal judgment, in which case he must surrender to it even if he disliked it in himself. On the other hand, even if a person felt uncomfortable with a judgment he mustn't refuse it if the judge presents him with legal evidence (such as a religious text), nor should he accept a judgment he feels good about if it is based only on the personal whim of the judge without any evidence. Examples of that are the permission for the traveler to break his fast or shorten his prayer.

3.4. On the authority of Abu Mohammad Husain bin Ali bin Abi Taleb- May Allah be pleases with him- said: "I learned from the Prophet (PBHU): Leave what perplexes you for what does not" (reported by Ahmad in his Musnad – authenticated by Ahmad Shaker: 1947- hadith no. 1722).

In a narration by Abu Huraira – may Allah be pleased with him- that the prophet (PBHU) said to a man, "Leave what perplexes you" So he said, how I can tell? He replied, place you hand on your chest, for the heart is disturbed by haram and stilled by halal, and a devout Muslim forgoes a small sin for fear of a great sin". In another narration reported by Al Tabarani: And who is the devout Muslim? He replied, the one who stops at the doubtful deeds".

There are four opinions:
The first: No classification is made, neither halal nor haram nor permissible or other, since mandatory rules are made according to religious texts only. The second opinion: It is ruled to be haram. The third opinion: It is permissible. The fourth opinion: al-twaquf (unable to decide the ruling). (Imam Al Nawwawi – Commentary on Sahih Muslim: vol. 11/27).

3.1.4- Also this hadith is an example of the eloquence in the Prophet's speech (P.B.U.H) and the use of imagery to picture an abstract idea with a physical example extracted from the environment in which they lived at the time. It is obvious that this is what he (P.B.U.H) intended to warn against the inevitable danger of falling into haram if one were to continue in doubtful deeds, and that it is preferable to avoid all doubtful deeds to guard oneself against falling into haram. The Prophet (P.B.U.H) portrayed that by likening it to the sanctuary that the Arabian kings of the pre-Islamic era were accustomed to mark the boundaries of their lands with. These sanctuaries were typically green lands which were forbidden for common people to graze their livestock, and those few who would dare to graze their animals near the sanctuary would easily slip and transgress into the forbidden property and expose themselves to the king's punishment.

He (P.B.U.H) then showed that the real king is Allah, and that His sanctuary is His boundaries that He has forbidden. So who so ever wishes not to fall into haram must distance himself as far as possible from the boundaries by avoiding what may lead to them even if it were doubtful deeds. There must be a guarding fence around the haram, and it is essential that a Muslim must avoid crossing this fence.

3.1.5- This hadith is also an evidence chosen by those who forbid certain matters to block all paths that may lead to haram (sadu althrraie'), and that includes all schools of jurisprudence though the Maliki school is relatively more reliant on that in secondary matters.

3.1.6- Further it can be derived from the hadith that the viability of a person's actions and avoidance of doubtful deeds relying on his limbs is subject to the viability of that person's heart. The person's heart in question here is obviously not the organ made of flesh and blood, but that delicate spiritual godly thing that is the reality of man, that if it were unblemished and upright would render all his actions unblemished and upright as well. Ibn Rajab Al Hanbaly said: "The meaning of the up righteousness of the heart is its being filled with the love of Allah (SWT) and the love of His obedience and the hatred of His defiance" (Ibn Rajab Al Hanbaly, Umdat Al Qaree: 1/116).

3.2- Tirmidhi and ibn Majah recorded on behalf of Ateah Al Sa'di that he said: the Prophet (P.B.U.H) said: "A servant (of Allah) does not attain the degree of piety certainty until he leaves a harmless thing fearing that which is harmful" (Al Tirmithi 2451, authenticated by Ahmad Shaker /1353 hijri).

That is that the purpose behind a person's worship is fear and hope of his creator, while piety is watching Allah (SWT) in every deed small or large, fearing His wrath and hoping for His approval. The Quran makes numerous mentions of the pious encouraging following in their footsteps. Of these verse is: . Surely those who guard (against evil) shall be in gardens and rivers, in the seat of honor with a most Powerful King. [Surat Al Qamar: 54,55]. In this hadith, the prophet (PBHU) explains that a person cannot reach piety until he fears Allah and does not transgress His boundaries, and not only so but he also avoids what may be harmless lest it lead to something that is harmful and forbidden. That does not mean that piety means to forgo what is halal, that is not what is implied here, but rather that a pious person will avoid which resembles haram standing by halal. In fact when a person reaches the state of piety he will distance himself as safely away from haram as possible by forgoing some of what may be halal in order to rest assured in his soul that he is far from haram.

Abu Darda' – may Allah be pleased with him- is of those who attained the degree of piety- said: "To be complete in piety one must consider matters the weight of a single atom until he may leave what he believes to be halal lest it be haram, so that it may be a shield between him and the fire"(Al Asbahani: 1/262, Al Khaneji, 1932 AD).

Similarly, Abu Dhar Al Ghaffari –may Allah be pleased with him- also of this pious degree- used to say "It is of completeness in piety that one leaves some halal for fear that it may be haram shielding himself from haram" (Mohammad Al Zeini, Notes on Fiqh (jurisprudence) from the Quran and Sunnah).

Therefore a believer in fact protects his acts of worship and preserves his obligatory duty by maintaining a fence of voluntary supererogation, as one who forgoes voluntary supererogation

3.1- The hadith narrated by al-Nu'man bin al-Basheer –May Allah be pleased with them– said I heard the Prophet (PBHU) saying: "Halal is clear and haram is clear, in between there are doubtful deeds, not many people knowing them. For he who avoids them has achieved purity of religion and reputation. And he who falls in the doubtful deeds falls into haram, just like a shepherd guarding a sanctuary nearly resting in it. Indeed for every kingdom there is a sanctuary, and the sanctuary of Allah is His boundaries; and indeed in everybody there is a structure that if corrected will correct the entire body, and if corrupted, will corrupt the entire body; indeed it is the heart" (Al-Bukhari, 1/295), (Imam Muslim, 11/28), (Imam Ahmad, Al Musnad 4/269, 4/184).

There are several notes and worthy points in this hadith:

3.1.1- Halal is clear and obvious and so is explicit haram, but there are matters in between that perplex a lot of people: is it halal or haram? As for those who are sure of their knowledge, it is obvious to them where it falls.

3.1.2- As for the Prophet's phrase,"not many people know them" shows that there are those who do know and that it confuses those who do not know, not that they are confusing in their selves. That is so as the Prophet (P.B.U.H) did not die until he had completed the religion, and made clear every matter to the people making it a testament against them. He left no matter halal or haram without clarification, but this clarification varies and some matters are well known to all people so much as to be unacceptable for a person living in an Islamic country to be ignorant of them. Some matters are less widely known, and may only be common knowledge among holders of religious knowledge and agreed upon as halal or haram by the scholars, while they may be unknown to outsiders. Other matters may even be less widely known even to shariah scholars causing them to disagree on their haram or halal status, for various reasons which will be made clear while discussing types of doubtful deeds and their causes.

3.1.3- The hadith shows that when it comes to doubtful deeds, people fall into three different categories:

The first category: Those who avoid all doubtful deeds as they are not sure of their status. They are the ones who have demanded purity in their religion and reputation, i.e. those who attain this purity will safe guard their religion and their reputation against any criticism and infirmity that befalls those who do not, and one's reputation is what is exposed to praise or criticism. He who avoids doubtful deeds will have protected his reputation from attack and dishonor due to those who do not.

The second category: Those who fall in doubtful deeds as they cannot distinguish it being halal or haram, and they are those who fall into haram as a result. The reason is that eventually they will fall into haram without knowing it since they cannot distinguish whether or not it is halal or haram for sure, so they might be committing haram unknowingly and many people unwittingly fall in this category.

The third category: Those who make an effort to make an independent reasoning (ijtihad), provided they are qualified to do so. This is similar to the first category, only they might be better off, for each mujtahed has his reward, whether or not he reaches a correct conclusion (Imam Al Nawwawi–Commentary on Sahih Muslim: vol. 11/27, 16/111). Imam Nawwawi in his commentary classified all things into three types: those that are obviously halal beyond any doubt such as bread, fruit, oil, or honey, similarly talking, walking or looking at something and all such actions which are halal beyond any doubt. Then there are those that are obviously haram such as alcohol, pork, the meat of dead animals and urine, similarly actions such as adultery or lying or backbiting or gazing at an unrelated female and so on. As for doubtful deeds they are things that are neither distinguishable as being halal nor haram, and so not many people recognize them or know their ruling. Scholars however can reach a rule regarding such matters by applying a suitable text, quias (analogy) or istishab (accompanying). So if the scholar were to come across such a matter in which it is not immediately obvious whether it is halal or haram, then he would attempt to classify it as one of the two with the appropriate evidence. If he is able to classify it under halal then it is considered as such. Such matters may not be free of doubt even then and if it is so then it is safer to leave it falling thus under the Prophet's words, "he who avoids doubtful deeds has achieved purity in his religion and his reputation". As for those matters that a mujtahed is unable to classify, should he rule it to be halal or haram or refrain from ruling (al-twaquf)?

Although the IFIs are different from their conventional counterpart; there are similarities between the two. For instance, an Islamic bank conducts its activities in accordance with the Islamic Shariah principle that strictly prohibit any payment or receipt of interest. However, the Islamic bank can also offer products and services which are similar to those offered by a conventional bank (Gerre and Cunningham, 2001). The difference mainly lies in the manner the banking transactions are conducted and the way money is mobilized and recorded. The same is also true for the takaful operators. In addition to basically subject to the same shariah principles of that of the Islamic banks, takaful is capitalizing on the concept of donation (tabarru') in conducting their operations instead of interest-based concept of premium as of the conventional insurance companies.

In line with shariah principles IFIs are engaged in product development activities to cater for the needs of a wide range of parties. It is essential for these IFIs to innovate and operate within the ambit of shariah. Hence, the need for supervision is an integral part of any institution that deals by the name of Islamic finance. The safeguard to make IFIs perform their dealings according to the shariah comes when there is a legitimate control body in the bank (Lahsana, 2010) and Shariah Supervisory Board (SSB) is formed to shoulder the tasks. The SSB normally consists of fiqh muamalat experts to guide the Islamic institutions operations and transactions in accordance with the rules of Shariah. All countries have passed laws to govern the formation and functions of Shariah Supervisory Board. Therefore, Shariah Supervisory Board undoubtedly forms the most important and influential entity in any Islamic financial institution (Mass, 2010).

The paper defines IFIs' products as goods and services offered by the IFIs, and all activities related to the production of the said goods and services. For the purpose of this study, nine IFIs' financial-related products were selected, namely commercial insurance, investment certificates, short selling, interest received due to depositing savings in government deposit funds, receiving interest from foreign banks but not from Islamic banks, waiving part of a loan in exchange for early payoff, Bay' Al I'nah, Bay' Al Tawwaruq and Pricing.

As Islam encompasses all aspects of life; it is incumbent upon Muslims to follow all the rules and Islamic laws and not be restricted and limited to certain areas, particularly finance, banking and insurance only. Even though, halal and haram are clearly delineated, there are doubtful and controversial issues, especially in the institutions that are dealing with both systems (conventional and Islamic). A minor amount of activities that do not meet the requirements of Shariah will affect Muslim customers, even if the company is committed to comply with the law of Shariah (Abdul Rahim, 2008). According to Jamal (2002), Imam al-Bukhari recorded a hadith in the Book of al-Buyu' (commercial) that when it comes to trade there are a considerable amount of doubtful activities, for example where fraud is done professionally.

Furthermore, a part of being shariah compliant is avoiding the shubuhat deeds. Thus, it is essential that all dealings and business activities in the IFIs have to avoid shubuhat activities. Shubuhat are matters that are neither distinguishable as being halal nor haram. Therefore, the paper will come up with determinants of shubuhat, and consequently applying the determinants in ascertaining the existence of shubuhat in Islamic financial products. The objectives of the paper can be summarized as follows:

1. To come up with determinants of shubuhat.
2. To determine the existence of shubuhat in some selected Islamic financial products using the determinants.
3. Evidences on the necessity of avoiding doubtful deeds

There are numerous texts that prove the importance of avoiding doubtful deeds and warn against the accompanying danger of leading towards haram. However, it is worth noting here that while textual evidences (Quran and hadith) are explicit about shubuhat, the injunction on avoiding shubuhat is only found and explained in details in the hadith. Among these texts are:



Shubuhat in Islamic Financial Products

Essa Ries Ahmed a, Md Harashid Haronb, Sofri Yahya c.
a.b Universiti Sains Malaysia, School of Management, 11800, Penang, Malaysia.
c Universiti Sains Malaysia, Graduate School of Business, 11800, Penang, Malaysia.

Part 1

ABSTRACT

Islam, in principles, prohibits all activities that cause harm to the dealers and consumers in the market as well as in the society as a whole. However, less emphasis has been made on doubtful activities (shubuhat). Besides the dearth of latter studies in general, no study has been ever conducted as regards specifically the determinants of shubuhat and the use of any determinants to test for existence of shubuhat in Islamic financial products. Thus, the objectives of this paper are, firstly, to come up with determinants of shubuhat, and, secondly, to test the existence of shubuhat in some selected Islamic financial products using the determinants. Using the qualitative textual analysis, determinants of shubuhat were constructed, and consequently used to identify the effective determinants underlying the Islamic products under study. A total of nine Islamic financial products were selected and tested, and it was found that shubuhat did exist in the Islamic financial products.

Keywords: Doubtful activities (Shubuhat), Islamic financial products, Shariah compliance.

1. Introduction

Islam seeks to bring benefits to individual and community through Shariah, and its laws are designed to protect these benefits and to facilitate the improvement and perfection of the conditions of human life on earth (Kamali, 2009). The Islamic Shariah ordains seeking halal, not only as it is pure in itself, but also for its overall benefits to society as a whole, affecting food, drink or any other activities, in particular economic activities (earning and consumption).

Similarly, the shariah ordains the avoiding of haram, because it is impure and harmful to society, in any form or activity regardless of its nature of purpose. Halal is what the shariah has made lawful and haram is what the shariah has made unlawful, otherwise considered harmless (Imam Al-Gazzalli, (d.111) (1096-7)). Allah (Subhanahu Wa Ta'ala) has laid down ordinances that must be followed, boundaries that must not be transgressed, and matters not addressed, not forgotten, but out of mercy to mankind. So it is imperative that these matters are assumed to be permissible without going out of the way to enquire them.

Whenever a thing is deemed unlawful in Islam there is always a lawful alternative that achieves the same benefit at the same time attaining a superior state. For instance, Islam forbids adultery, but instead allows marrying two or three or four wives. And while it is unlawful to steal, it is encouraged to earn, similarly, interest is forbidden but it is permissible to form all sorts of lawful partnerships, such as qiradh (mudharabah) and muzara'ah (sharecropping) and musaqah (tending to crops in exchange for a share of the proceeds) and others. In addition it has been made permissible to buy and sell (bay') and to rent (ijarah) as well as forward sale (salam)...etc.

Thus, a Muslim is expected to seek halal to earn his income while going about his various activities, especially economic activities (earning and consumption) and to invest excess funds and offer (as charity) accordingly. Similarly, he is expected to distinguish haram in order to refrain from and escape it and purify his earnings and investments and offerings.

2. Islamic Financial Institutions and their products

Islamic financial institutions (IFIs) today have become an undeniable reality. The number of IFIs is forever increasing. Of the constituents of IFIs, Islamic banks and Takaful operators are the most important ones. For example, new Islamic banks with large amount of capitals are being established. Conventional banks are opening Islamic windows or Islamic subsidiaries for the operations of Islamic banking. Even the non- Muslim financial institutions are entering the field and trying to compliments each other's business in order to attract as many Muslims and non- Muslim customers as they can. It seems that the size of Islamic banking will be multiplied during the next decade and the operations of Islamic banks are expected to cover a large area of financial transactions of the world (Usmani, 2002)

as long as he is in the school and keeping the minimum credit hours. He is given a 6-month respite during which he is required to pay the whole sum. When the student fails, the loan becomes Riba-based starting from the time of giving it out, and the students incur the interests and costs accumulated.

2. Loans unsubsidized by the government. These loans are given to the students who want them regardless their financial need and low income. A student is required to repay the debt and its interests in full although he is exempted from repayment before graduation.

As for how sufficient these loans are, the newsletter of the University of Houston showed the following:

First: undergraduate student who financially relies on his parents can borrow from the basic type of loans, called (Federal Stafford Loan), a maximum amount of 23,000$ subsidized by the state and 8,000$ unsubsidized.

Second: undergraduate student who does not financially rely on his parents can borrow from the previous type of loans a maximum amount of 23,000$ subsidized by the state and 34,000$ unsubsidized. The total is 57,000$.

Third: working student and postgraduate student can borrow a total amount of 138,000$, 65,000 of which are subsidized.

Fourth: postgraduate students and students' guardians enrolled in the first university degree can borrow a federal loan, called (Federal PLUS Loan), which covers the areas that the previous loan failed to satisfy, but it is not subsidized by the government and commands high interest rates reaching 9%.

The numbers cited above indicate the ability of the government-subsidized loans to cover a large sum of the university costs. The total fees of study during the first university stage in the university of Houston per student are 30,000$ and the subsidized loan is 23,000$. Thus, the loan covers 75% of the fees. The matter becomes easier in unsubsidized loans which can cover the study fees entirely as stated above.

1. See some articles on the Internet, such as: http://www.adherents.com/largecom/com_islam_usa.html http://www.islamicinformationcenter.org/interfaith-center/interfaith-center/census-statistics-for-muslims-in-america.html
2. These numbers are taken from a study titled: Muslim Americans, Middle class and mostly mainstream, published in 22/5/2007 and prepared by (Pew Research Center). You can download a copy from the following link: http://pewresearch.org/pubs/483/muslim-americans
3. Article titled (Quick Facts about Student Debt) in the following link: http://projectonstudentdebt.org/files/File/Debt_Facts_and_Sources.pdf
4. The National Center for Education Statistics in the following link: www.campusgrotto.com/student-debt-in-america.html
5. Ibid
6. Ibid, an article titled “Top 100 Colleges by highest tuition” www.campusgrotto.com
7. Houston University publications, a newsletter titled “Scholarships and Financial aid Guide 2008-2009.”
8. http://projectonstudentdebt.org
9. Ibid
10. Ibid, “Scholarships and Financial aid Guide 2008-2009.”
11. www.edupass.org/finaid/sources.phtml
12. Besides the newsletter of the University of Houston mentioned above, see the following link: http://www.studentfinancedomain.com/student_loans/subsidized_vs_unsubsidized_loans.aspx





Seventh: The University of Houston Supplementary Grant

The grant is awarded to fulltime and needy students at 500$ maximum every year.

Eighth: the local TEPG Grant

The state of Texas funds and administers this grant which is equally awarded to all undergraduate and postgraduate students from Texas or other states. Students applied for this grant receive cash money.

Ninth: Texas local Grant

Texas local Grant is like TEPG, yet the former pays the student's fees instead of giving him cash money.

Tenth: the federal Robert C. Byrad Grant

This grant is funded by the federal government and administered by the State. It is allocated for top students who did not complete their university study directly after the secondary schools. For the student to be eligible for this grant, he has to study on a fulltime basis and keep his GPA not less than 2 out of 4.

Nonetheless, a small number of international students receive scholarships and grants. The IIE (Institute of International Education) study [11] found that 7% of international undergraduate students received funding from the school and 5% from private organizations.

Third Subject: Federal Labor Program

The program allows the student to work part-time in or outside the university, and this work is somewhat related to the university study. The work helps the student get some money to cover the costs of his study and gain experience to contribute to his professional future after graduation. No student is allowed to work over 20 hours a week, and he charges for one hour a rate equal or less than the minimum wages specified by the federal government.

Fourth Subject: Summer Aid Program

Students who deserved financial aid before summer season and did not use it benefit from this program on condition that they should register at least one half of the study load.

Fifth Subject: Illegal Immigrants Aid Program

Some illegal immigrant students in the US deserve financial aid if they have met certain conditions, such as staying in the state of Texas for a certain period of time without absence and not obtaining the registration number of legal arrivals. The State passed this law in 2001 to allow students satisfying the conditions to benefit from the scholarships awarded by the State government only, not those of the federal government.



Sixth: Student Loans

The University of Houston offers a variety of student loans, forming nine types that vary in terms of the amount of the sum offered, time, the funding body, and being Riba-based. Such a variety shows that the loans are not different from those offered by other universities, and hence, knowing the details of these loans provides a clear idea about the student loans throughout the US.

In studies similar to this one, the time of the loan, the amount of usury involved, and other details are not so important as knowing how usurious the loans are and how sufficient they are to fulfill the student's needs. Based on the previous criterion, student loans in America are divided into two main categories [12]:

1. Loans subsidized by the federal government which pays their interests. The student takes these loans according to his financial need and inability to meet the university liabilities. He shall be exempted from repaying the debt

Chapter Two

Funding resources for the university study

University of Houston will be used as a sample in this study, taking into account that resources that fund study at the American universities are, if not identical, almost the same, particularly when the funding resource is managed by the state or the federal government. Thus, conducting the study on a single university is enough to give a clear picture for the conditions in the rest of the universities. According to the resources of the University of Houston [10] , the resources are as follows:

First Topic: scholarships

Scholarships in the University vary to include:

First: scholarships funded by the University To obtain this scholarship, a student must be a graduate of a high school recognized by the University, attend the university on a full-time basis, be an American citizen or have a permanent residence or at least a legal temporary resident. In addition, the academic load should not be less than 12 credit hours, and the student's grade point average should be at least 3 of 4. The student's portfolio should be free from violations, felonies and crimes. Once these conditions are met, the student deserves a scholarship for four years, or five years should the specialty require five study years.

There are other scholarships offered by the University's faculties and funded by the faculty itself, not by the administration of the university. These scholarships have the same requirements needed for the university–funded scholarships in terms of considering the GPA of the student's secondary education. Moreover, the student undergoes general tests of academic talents, resulting into selection of the students gaining top marks. All these terms apply to the students accepted in The University of Houston and the students coming from other universities.

Second: Scholarships for foreign students

If the student living outside the state of Texas won a competitive scholarship from the faculty he is studying at in the University of Houston estimated at 1000$ every year based on his academic excellence, he would be eligible to another scholarship which exempts him from the enormous fees that foreign students usually pay. In such a case, the student would be required to pay only the fees that Texan students pay. This, in fact, spares the student thousands of dollars during his four-year study.

Second Topic: Grants

Grants differ from scholarships in the fact that grants are offered on the basis of the student's financial conditions, i.e. they are offered to needy students, whereas scholarships depend on the student's academic achievement and excellence. The University of Houston offers several grants that are funded by the federal government, by the state of Texas or by individuals and private institutions. These grants include:

First: the federal Pell Grants

This grant is awarded to the first university degree students, not postgraduate students, and the student is not required to be an American national, but it is enough that he is a legal resident. The grant starts at 400$ yearly and the maximum amount changes every year.

Second: the federal FSEOG Grant

It has the same conditions stipulated for Pell Grants and starts from 100$ to 4000$ every year based on the annual income of the student's family as well as on the policy of the University of Houston.

Third: the local LEAP Grant

This grant is exclusive to the state of Texas, and the applicant must be an American national and his study load is not less than 12 hours per semester. This grant is offered on the first come, first served basis, in addition to the student's financial need.

Fourth: The University of Houston Grant

The grant ranges from 400$ to 2200$ offered to bachelor's students. The resource did not mention how necessary the condition of being an American national is in order to receive the grant.

Fifth: The University of Houston Grant for postgraduate students

It is similar to the above grant, but the maximum amount reaches 2000$ yearly.

Sixth: the federal ACG and SMART Grants

In addition to being an American national, the applicant must be accepted in Pell Grants program mentioned above, be a fulltime student, and his achievement and marks are not less than a certain point.

1. In 2004, 62.4% of graduates from public universities had student loans.
2. During the past decade, the average debt of the graduates reached 19200$, i.e. 108% increase more than the previous decade in which the graduate's average debt did not exceed 9250$.
3. Students' guardians borrowed loans for their children's education. 15.3% of the guardians borrowed from the Federal Loan Program in 2004, and the family's average loan was 17709$.
4. More than 75% of the university students in the first year started their study year 2004 carrying credit cards.
5. Private (non-federal) student loans make high interest rates and students do not resort to them unless they are unable to get federal student loans. Nevertheless, private student loans reached in (2005-2006) 25% of the total student loans in the US [4].
6. Study of the National Center for Education Statistics shows [5] that student loans are not given to full-time students only, but 48% of the working students took out student loans for the year (1990-2000), and the average loan borrowing per student was 3000$, and 40% of the working students obtained study grants about 1500$ per student.
7. Therefore, companies offered their employees financial aid for study purposes. The former study shows that 78% of the major American companies offered financial aid for their employees in 2005.

The statistics above reports a very important fact: the majority of students do not rely on self-support to continue the university study and that they resort to other resources, including borrowing loans, to cover the fees of their study.

Third: Tuition Fees

It is worth mentioning here to cite some numbers which show the university tuition fees in the US. Tuition fees in the US vary widely due to difference in the academic levels of the universities. Similarly, the total fees a student pays for one study year vary according to his living standard and the state he lives in. Whereas the tuition fees, not the total cost, in 2008 for Bates College hit 43950$, the highest rate reported by statistics [6], the fees did not exceed 7706$ in Houston University [7] in the same year. According to a study conducted by Houston University, the total cost per student is approx. 23242$ distributed as follows:

- 7706$ tuition fees
- 8964$ accommodation + food
- 1100$ books + study services
- 2448$ transportation fees
- 3024$ additional fees
- 23242$ total cost

Supposing that the student is treated like those living in the state of Texas and not coming from another state or being an international student, the average amount the student pays monthly is 2000$ considering the study year is nine months at the minimum. The reason for the above supposition is that students coming from other states pay higher tuition fees than Texan residents, and they massively increase for international students, perhaps double or more. It should be noted that tuition fees go up higher than the normal rise in prices and living expenses. Statistics reveal that tuition fees in the state universities increased by 40% in the last five years and by 57% in consideration of prices inflation and loss of purchasing power of money[8]. This dramatic rise in tuition fees, off course, along with other reasons, deprived 48% of the qualified students of enrolling in the universities that grant first university degrees and 22% of entering the community colleges[9].

This is the case and university study is very expensive –a fact that forces most of the students to resort to financial support. Therefore, it becomes necessary to talk about the available resources which fund the university study in the US.



Reality of and Ruling on Student loans in the United States of America

Prepared by
Dr. Main Khalid Al-Qudah
Member of AMJA fatwa committee

Part 1

Introduction

All perfect praise be to Allah, Lord of the worlds, and peace and blessings of Allah be upon our Prophet Muhammad, his family, and all his Companions.

As the signs of the Islamic Awakening increase among the Muslim community living in the United States, questions are raised about the ruling on the student loans for the purpose of completing the university study in the States. They on one hand generally ask these questions due to the high tuition fees required although these loans, or some of them, are Riba-based. On the other hand, all wise people agree on the need for university education, particularly for those living in a country, like the United States, which occupies the first position in scientific and industrial advancement.

On the light of the aforesaid, questions are initially raised about the ruling on these loans, and secondly about their ruling if there is no other alternative and the student's graduation is contingent on taking them. Also, if the fatwa of permitting the loans was given, would they be unconditionally permissible even for postgraduate students? Or would it be enough for the student to obtain the first university degree which is necessarily needed? All these questions and others called Amja (Assembly of the Muslim Jurists of America) to pay special attention to this issue being one of the new incidents of Fiqh and connected with thousands of Muslims living outside the Muslim lands. This paper is a modest attempt to shed light on the reality of these loans in the USA and explain the rule of the Islamic Sharee'ah on them, Allah is the Cherisher of Success and guides to the straight path!



Chapter One

Statistics and data on the new incident

General statistics:

Statistics vary regarding the number of the Muslims living in the US [1] and they are estimates more than statistics issued by official authorities. Most of them show that the number of Muslims ranges from 6 to 7 million with 6% increase every year. We expect the number will reach 16 million Muslims by 2014 – Allah willing. 65% of the total Muslim populations are under forty years, whereas 1.5 million at least are over eighteen. 50% of the Muslims in the USA finished their university education[2] . Other resources say that Muslim university graduates constitute 67% but did not mention whether they got their education from the USA or from other countries. The numbers stated above, despite their simplicity, indicate that the Muslim sector which is the target of the "student loans" topic reaches one million people at the minimum – approximately one third of the proportion in which ages of Muslims are above eighteen.

If we included all Muslims under the age of forty (probably they wish to continue their education and obtain higher degrees), the number would become 4,000,000 at least. Based on the same calculations, Muslims interested in the university education will hit 10,000,000 people by 2014. By adding the number of Muslims living outside the Muslim world, the total number will be ten millions. This sufficiently proves that university education concerns a wide sector and large number of Muslims, not a rare or individual case which needs an individual fatwa.

Second: Demands for the loans

As for demands for the loans by university and college students in the US in general, the following numbers [3] give a clear picture of their interest in obtaining foreign financial support to continue their studies.

Despite these apparent benefits, many farmers still have not adopted drip irrigation systems, often due to the cost or lack of technical expertise, or a lack of trust in the new technology. Here we believe Arab youth need to be involved after learning how drip irrigation works in order to educate farmers about the importance of this modern technology to save water (Aga Khan Development Network).

b) Hydroponics

It is a growing of plant without the use of soil. It has started to gain momentum in many parts of the world. One of the biggest benefits of hydroponic garden is that you can grow a wide variety of plants in a small area. Water and nutrients are provided to the roots act all times, so that they don't have to spread out in order to find what the plant needs to survive.

Since youth like new business ventures they can benefit from hydroponic systems because there is no need for huge fields. More food can be grown with less fuel cost. Another benefit is that hydroponically grown plants tend to be healthier and mature faster for earlier harvest.

c) Electro technology

In the area of trade there are great demands for electro technology as life without electricity is hard to image. The Unitec Institute of Technology in Auckland, New Zealand www.unitec.ac.nz has an interesting applied program that is of great benefit to Arab youth today. Technology is everywhere in our lives in appliances, telecommunications, security systems, fiber optics and smart buildings and applied skills in electrical, electronics and audio-visual engineers and technicians are in demand. Through this program youth can design circuits, install alarms, telecommunications, work on the electrical control of industrial machinery and design household appliance?

d) Plumbing:

Similarly, plumbing is of necessity in the modern life because youth will actually work on making showers, sinks, hot water cylinders and washing machines under the watchful eyes of their lecturers. Here again at Unitec's Department of Plumbing and Gasfitting is doing great job of equipping youth with applied skills even they went further by providing online learning program help which are of benefit.



is wrong in education system and why government spends millions of dollars, and the outcome is massive youth unemployment. The main cause is lack of freedom and accountability.

For the external factors:

(1) Global Capital:
Since most of the Arab states have undemocratic and authoritarian regimes, regrettably most of them calibrated with those they provide global capital for their own interest rather than the public interest. That led the government to decide what is good for their own citizens without any public debate because opposition parties are not allowed to questioning them.

These calibrations take the form of accepting the IMF economic medicine such as structural adjustment program, devaluation of the local currency, trade liberation and privatization of public assets and good example is Egypt and Tunis. These programs deny individual developing countries the possibility of building a national economy (Chossudovsky).

(2) The Importance of Modern Skills
Before modernization, the Arab education system needs analysis must be conducted of the youth in the Arab world. Egypt, the past three decades, youth were marginalized and they have never been consulted that has led them to be frustrated. For Egypt and after 25th January 2011, fulfillment of youth needs is vital because they are the main engine of economic development in the country. Therefore, the government needs to hire experience researchers so they can make a decision on the research method to be used. These research methods are interviews, focus groups, observation, and questionnaires to be distributed and analysis.

Since the new Middle East in the stage of new formations hopes are on the horizon to millions of people who are facing many challenges. It is also true that new paradigm shift is already taken place especially in the most populous nation that is Egypt. Indeed, the main challenges facing the new government in Egypt and Tunisia is creating jobs to their youth and making the economy productive.

To enable the government to achieve that and to reduce the problem of unemployment between youth it requires her to equip them with modern skills mainly in rural farming and trades.

Undoubtedly, agriculture development must be concerned with the rate of increase in food production and the means by which product is increased. Unless a country's pattern of agriculture development ease the absorption of a large segment of the rural labour force in productive employment, even a large increase in food output will leave many household with inadequate access to food supplies (Meier, G & Rauch, James). Therefore, time has come to induced technical innovation and institutional change to enable farmers to increase agriculture productivity by involving youth in the farming methods:

a) Drip irrigation:
It is considered to be one of the most water efficient irrigation methods. It involves dripping water slowly and gradually into the soil from a network of small plastic pipes which are fitted with drip emitters. Water is delivered directly to plant roots so that less water is wasted and plants receive just the adequate supply of water they need.

In Syria for instance, local authority in Salamieh province has designed drip irrigation systems for farmers - over 150 since 2003 with the help of Aga Khan Foundation through the Rural Support Program. The improved irrigation system their draws water from the well and sends it directly to the plants, distributing it so that there is reduced waste. In addition, several other improvements are made using, for example, a soluble fertilizer injection system that, while requiring fertilizer that is more costly than granular fertilizer, results in greater uptake - more than a twofold increase - by the plant. Other techniques include covering the seed rows with plastic strips that not only reduces evaporation but also bolsters were control, preventing the loss of valuable water and fertilizer to the weeds.

For farmers, these new systems result not only in greater production, and thus increased incomes, but also have significant added benefits such as reduced labour, reduced costs for fuel (to pump water), and the elimination of the need to build costly holding tanks. When installing drip irrigation systems for summer crops such as watermelon, eggplant, cucumber, tomatoes and squash, among others, farmers can often recoup the cost of the improved irrigation network in one harvest cycle.



"What sort of apostle is this, who eats food, and walks through the markets? Why has not an angel been sent down to him to give admonition with him". According to Surat Al-Furqan (20), "And the apostles whom we sent before thee were all (men) who ate food and walked through the streets: we have made some of you as a trial for others: Will ye have the patient".

These two verses show clearly the importance of the Islamic market and why it is vital for the Muslim world to start thinking again to have the paradigm shift in the way we teach marketing to our students in the universities.

Students feel bored by learning too many western theories most of which are not applicable in Muslim environment. For instance in economic text book students have been taught that nature resources are limited on the contrary what Allah almighty has promised humanity. The Holy Quran has clearly stated that natural resources are unlimited as long people believe in Allah almighty and do righteous deeds to serve wider community. If they achieve that Allah shower them with endless natural resources.

(b) Studying for Education Purposes (status and wealth) Not to Seek Knowledge

Most of the students today are education seekers not knowledge seekers. Sadly their knowledge about the socio-political situation is limited to the textbook and they are preoccupied with twitters. On the contrary of Muslim thinkers such as IbnKhaldun and His famous book (Muqaddimah) and IbnSina both who were not having any education qualifications rather they were knowledge seekers and intellectual thinkers. IbnKhaldun had wide knowledge not only in astronomy but also he was well respected economist and mathematician. IbnSina who was physician and his philosophy is his concept of reality and reasoning. Reason, in his scheme, can allow progress through various levels of understanding and can finally lead to God, the ultimate truth. He stresses the importance of gaining knowledge, and develops a theory of knowledge based on four faculties: sense perception, retention, imagination and estimation. Imagination has the principle role in intellection, as it can compare and construct images which give it access to universals. Again the ultimate object of knowledge is God, the pure intellect.

Sadly, the current education system in the Arab world makes students to obtain educational qualifications that do not teach them how to create their own jobs to be job creators but instead to be job seekers. Therefore, most of the Arab states were puzzled because large number of students graduates from universities and cannot find jobs and they are keen to get into government jobs.

(c) More Emphasis on Western Theories Rather Than Application.

Student today spent at least eight hours in the class room environment where they have taught by their respective lecturer's western theories most of which, often, is not applicable in local Muslim cultures and values. That led them to be frustrated and disappointed why these theories have been taught in the first place.

(d) Lack of Freedom

According to Dr. Yousef Al-Qaradawi(well know Muslim scholar) in his program Al-ShariahWa Al-Hayat (Al-Shariah and life) in Al-Jazeera channel emphasizing that freedom is the main condition to achieve innovation and increase productivity and his views is affirmative because without freedom one cannot express his or her opinion freely (www.forums.islamicawakening.com). That has led all these authoritarians' regimes to waste millions of dollars in useless projects without any tangible results to wider community. At the same time, Arab intellectuals are not allowed to question what

league President AmrMussa warned Arab leaders during their Arab Summit in Sharm El-Sheikh on Wednesday 19th January 2011. He talks about the grievances of ordinary Tunisians that sparked a popular uprising were linked to "unprecedented anger" in the region (www.middle-east-online.com). While the Amir of Kuwait who participated in the summit has set up a two billion dollar fund to finance small and medium sized businesses in 2009, keen to see this fund effectively utilized. However, sudden developments indicated that Arab leaders are worried and concerned about public anger between youth and university graduates due to unemployment problems especially after Tunisian President Zine El-Abidine Ben Ali and his wife's family were forced to step down and fled the country after Twenty-four years in power.

The impact

Undoubtedly, the youth social upheavals in Tunisia has succeeded to break the status of fears in the minds of many Arabs, that have led to have the second youth social upheavals took place now in Egypt the Centre heart of Arab World. Youth were the leaders in the Egyptian social movement that started from 25th January 2011 and succeeded on February 11th after more than three hundred citizens were killed and more than six thousands were wounded. The event in Egypt marks new area in the whole Middle East that is the return of the head to the main body of the Arab world. It also marked the end of unpopular regime in most populous nation in the Arab world. Similar trends are now taken place in Libya where Colonel Gaddafi, the longest serving leader in both Africa and the Arab world, after the public unrest that took place on 17th February, has managed to hire missionaries from Niger, Mali and Nigeria to kill his own people in a very savage ways without any respect or mercy to women, children and even mosques that have been destroyed. The International Criminal Court (ICC) is warning Gaddafi that he held criminally responsible for his regime reactions that have been taken place to protect him.



(2) The Main Causes of Youth Unemployment in the Arab World

It can be divided into two parts mainly internal and external factors. The internal factors are:

(a) Outdated Education System:

Although Arab states have spent millions of dollars modernizing their education system but these expenditures were not well spent. Sadly, it is wrongly channeled mostly towards building construction of many schools, colleges and universities without proper investment in human capital. Arabs spent a higher percentage of GDP on education than any other developing region but the quality of education has deteriorated pitifully, and there is a severe mismatch among the labour market and the education system. It is obvious that Arab educational system are still not as good and rewarding as they should be with all the financial, human, cultural and other resources that this region has (Elsayed, A).

One of the gravest results of their poor education is that the Arabs, who once led the world in science, are dropping ever further behind in scientific research and in information technology. Investment in research and development are less than one-seventh of the world average. Only 0.6% of the population uses the Internet, and 1.2% has personal computers.

Ironically, the methods of teaching are also of concerns by many educated Arab professionals who mostly live in the West. Rote learning that does not allow students to think critically and analytically; and to appreciate the importance of learning as an ongoing journey that passes through life discoveries by seeking knowledge and information. This type of learning paralyzes the minds of many students today and made them think that attending lectures is boring place because many lecturers don't allow them to think creatively. Regrettably, it is also true that through rote learning, students have been taught to memorize various topics in the recommended textbooks to enable him or her to pass the examination successfully without understanding fully the meanings. Interestingly, Robert kiyosaki (2003) concluded that modern education system of this kind prepares youth to become an employee not to an employer.

This has led students to get bored in the class room seldom exposed to outside learning environment to appreciate the importance of understanding al-sooq al-Islami (Islamic market) on the contrary to what Islam want us to be. Surat Al-Furqan (7) says,

WHY ARAB YOUTH CAN'T FIND JOBS? AN ISLAMIC PERSPECTIVE

Dr. Saad Al-Harran
International Business Consultant in Islamic Microfinance Enterprise and Youth Unemployment Reduction
Palmerston North, New Zealand
Email: nasriah2011@yahoo.com

Part 1

ABSTRACT

Arab youth unemployment is a complex and multidimensional problem. It requires modern and new innovative strategies to find practicable solutions to this social ill. This paper first highlights the current social and political upheavals in the Arab world mainly in Tunisia, Egypt and Libya that has far reaching implications due to youth unemployment, poverty and corruption problems that have spread rapidly for the last three decades. Second, it analysis the main causes of youth unemployment in the Arab World and what went wrongs in the education system and why jobs market shrinking today and who is behind it. Third, it examines the importance of modern skills that need to be effectively used especially in the area of rural farming and trades and why Islamic microfinance enterprise is vital. Four, it attempts to develop new educational curriculum to inspire Arab youth to be proactive in business creation. Five, it examines the importance of investing in new business ideas and the significant of external mentoring from the talented Arab entrepreneurs in the West. Finally conclusions and recommendations are suggested.

Keywords: youth, unemployment, innovation strategy, Islamic micro finance.

INTRODUCTION

(1) THE CURRENT TRENDS IN THE ARAB WORLD

Youths are the engine of economic development. They are the future leaders of the Arab world, which been confronted with many challenges mainly youth unemployment, poverty and illiteracy. But the harsh realities are different; youths today have completely lost faith in their governments who run their states as a family business surrounded by corrupted business elites who suddenly become millionaires building their own giant corporations. It is also true that these business families are now controlling the economy and run the show by investing in the stock market (paper economy), tourism and servicing sectors for profit maximization purposes. Regrettably, these corrupted governments are self-centered carry out policies of the IMF and World Bank that led them to sell many public assets and left millions of people without jobs. The main aim is to privatize the economy and sell these assets cheaply to a few wealthy business families and foreign investors. Their ultimate objective is to fully control the economy that has become a service sector that cannot generate enough employment to fulfill the demands of youth to have decent jobs and to rob the wealth of the nation by building their own business empire at the expense of the masses who suffers immensely.

This critical situation has made youth and unemployed graduates depressed because they are desperate to find jobs to support their families and children, but their demands have not fulfilled because the state role ended most of the economies run by the global capital through multinational companies. Thanks to the corporations who rules the Arab world with the help of IMF and the World Bank policies. This depressing situation has led youth to act against the corrupted regimes (thanks to twitters and facebook who made communication between youth easier) that has betrayed them for the last two, three or even four decades and steal the wealth of the nation and marginalize the society and shattered the lives of millions of people. Good examples are Egypt, Tunisia and Libya economies for the former more than five million Egyptians are sleeping in the graveyards because they have no house to stay.

The Spark Started From Tunisia

Undoubtedly, the death of Mohammad Bouazizi, a 26 year old that set himself on fire on 17th December 2010 in the city of SidiBouzid in Central Tunisian, marks new era of social and political upheaval in the Arab World. It places the socio-economic agenda that includes the dignity of human beings to have decent jobs in the headline Arab news. Arab



أسعار الاشتراكات في العدد الدوري المطبوع
من مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

سعر العدد الواحد	نوعية الاشتراك	عدد النسخ	سعر الاشتراك
٥ دولار	سنوي (٤ أعداد)	٥ أعداد ١٠ أعداد	١٠٠ دولار ٢٠٠ دولار
	نصف سنوي (عددين)	٥ أعداد ١٠ أعداد	٥٠ دولار ١٠٠ دولار

التعاون التجاري









التعاون العلمي







